إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب : محمد زيـاد أبو هاشم

Signature: التوقيع: محمد أبو هاشم

Date: التاريخ: 2014/01/12

الجامعـــــة الإســـــلاميـة – غـــزة
عمـــــادة الدراســــات العليــــا
كليـــــــة التجـــــــارة
قســـــم إدارة الأعمــــــال

الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية

إعداد
محمد زياد محمد أبو هاشم

إشراف
أ.د. فارس محمود أبو معمر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير (بحث تكميلي)
في قسم إدارة الأعمال بكلية التجارة –الجامعة الإسلامية

2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم ....ج س غ/35/.......... Ref

التاريخ ....2013/07/20.......... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد زياد محمد أبو هاشم** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال** وموضوعها:

الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 11 رمضان 1434 هـ، الموافق 2013/07/20م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. فارس محمود أبو معمر	**مشرفاً ورئيساً**	....
أ.د. محمد إبراهيم مقداد	**مناقشاً داخلياً**	....
د. محمد جودت فارس	**مناقشاً خارجيًا**	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/** قسم **إدارة الأعمال.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز



قال تعالى: ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

[سورة طه: 114]



إهداء

إلى من يضيق المقام لقدرها ولا يفي ذكر اللسان حقها.. إلى العين الساهرة والصحبة المختارة.. إلى من خففت عني الآلام عندما أقعدتني العلل والأمراض.. "والدتي".

إلى من حباني من حنانه ما نعمت به منذ ولدت، ومن إرشاده ما قومني يوم اشتد عودي، ومن عونه على تحصيل العلم ما مكني من أن أجد في طلب المعرفة وأنا تلميذ.. "والدي".

إلى شريكة حياتي .. إلى من شاركتني أفراحي وأتراحي وكانت لي عونا معينا.. وعملت على تذليل العقبات وتسهيل الظروف ووفرت لي أسباب السكينة والهدوء من حولي.. "زوجتي".

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق... ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم ...لإرضائي والعيش في هناء.. "إخواني وأخواتي".

إلى أساتذتي... الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين...

إلى كل من علمني حرفا...

إليهم جميعا أهدي بحثي هذا راجيا من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح...

الشكر والتقدير

- قال تعالى : " **رَبِّ أوزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين" (النمل : 19)** .
- وقال الرسول صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "
- أتقدم بالشكر الجزيل لكل من وقف بجانبي وشجعني حتى إتمام هذه الدراسة.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

ملخص الدراسة:

تناقش الدراسة دور وزارة الاقتصاد الوطني الرقابي على الواردات من المواد الغذائية، في ضوء ما تعانيه المناطق الفلسطينية من سيطرة الاحتلال، على المعابر البرية، والبحرية، والسياسات المتبعة في إدخال البضائع بحيث تهدف إلى التعرف على مدى وجود إجراءات رقابية تضمن سلامة الأغذية ومطابقتها للمواصفات والمقاييس من نواحي عدة منها: القوانين والإجراءات، وتفعيل القوانين الرقابية، وجودة المختبرات .

تحاول هذه الدراسة الإجابة على مشكلة البحث وهي الرقابة على الأغذية، وضمان سلامتها وجودتها حيث بينت أن هناك رقابة فعلية على المواد الغذائية، مع ضرورة تطوير المختبرات العلمية التشخيصية وتحديث أجهزتها؛ وذلك لضمان سلامة الأغذية .

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى أنواع الرقابة وخصائصها، وتمّ التركيز على الرقابة على المواد الغذائية، وإظهار معايير سلامة الأغذية وأيضاً التركيز على السياسات الرقابية المتّبعة لسلامة وجودة الأغذية في قطاع غزة .

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي وزارة الاقتصاد الوطني المختصين بالرقابة على المواد الغذائية، حيث تم تغطية جميع عناصر المجتمع موزعة على جميع محافظات غزة وقد تم استرداد 82 استبانة ولم يستبعد أي منها وقد أظهرت تلك الدراسة عدة نتائج منها :

- أنّ الوزارة لديها نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية .
- المستهلك الفلسطيني لديه الوعي بدرجة متوسطة بطبيعة المواد الغذائية .
- هناك دعم من قبل الوزارة للمنتج الوطني .
- هناك معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات .
- هناك تشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني .

في نهاية الدراسة تمّ التوصل إلى عدد من التوصيات منها :

- وزارة الاقتصاد الوطني لديها نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في قطاع غزة.

- المستهلك الفلسطيني لديه وعي بدرجة متوسطة بطبيعة المواد الغذائية وفوائدها وأضرارها.
- وزارة الاقتصاد الوطني لديها نظام رقابي، يكفل الدعم الكامل للمنتج.
- وزارة الاقتصاد الوطني لديها معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم، للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة.
- وزارة الاقتصاد الوطني لديها سيطرة على المعابر التجارية مما يجعلها تتشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، والتي تخالف المواصفات والإجراءات الصحية.

Abstract

Study discusses the role Ministry of National Economy oversight on imports of foodstuffs as the Palestinian areas are under the control of Israel occupation on land and marine crossings and the implemented policies in entering the goods , so the study aimed to identify the extent of the control procedures to ensure of food safety and compliance with the standards and specifications, including laws and procedures and activation of regulatory laws and laboratory quality.

The study attempts to answer the research problem of food control and ensure the safety and quality , the study shown that there is effective control over the food with the need to develop and upgrade scientific laboratory to ensure of food safety.

The study aims to identify the types of controls and control's properties study focus on food control and show the food safety standards and regulatory policies on food safety and quality in Gaza Strip.

The population of the study consists of employees of the Ministry of National Economy the one in charge of food safety control .

The population of the study have been covered distributed all over Gaza Strip , 82 questionnaire have been retrieved and not rule out any of them, the study showed several results, including:

- The ministry has a comprehensive regulatory regime and effectively on imports of food.
- Palestinian consumer awareness of food has moderately nature.
- There is support by the Ministry to national product.
- There's Institute for Standardization and Metrology provided with expertise and equipment.
- There are stresses in entering of some goods that have a national alternative.

At the end , the study has a number of recommendations including:

- Ministry of National Economy has a system of comprehensive and effective regulatory on imports of foodstuffs in Gaza Strip .
- Palestinian consumer has a moderately awareness of the nature of food and its benefits and harms .
- Ministry of National Economy has a regulatory system to ensure full support of national product.

- The Ministry of Economy has a National Institute for Standards and Metrology provided with expertise , equipment and funding needed to carry out its primary role in monitoring and verification and raise quality .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- المبحث الأول: منهجية الدراسة.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول

منهجية الدراسة Methodology

مقدمة (Introduction):

يزخر السوق الفلسطيني بالأغذية المحلية منها والمستوردة، ونظرًا لأثر تلك الأغذية على صحة المواطن، أصبح من الضروري وجود رقابة على تلك الأغذية، والتأكد من انسجامها مع المواصفات المعتمدة عالميًا، وذلك قبل تسجيلها وتداولها، وتعتبر النُظم الفعالة للرقابة على الأغذية في مختلف البلدان أمر ضروري؛ لحماية صحة المستهلكين وضمان سلامتهم، وتعرف الرقابة على الأغذية بأنها: "نشاط تنظيمي إلزامي، يتولى تنفيذه السلطات الوطنية أو المحلية؛ لتوفير الحماية للمستهلكين والتأكد من أن جميع الأغذية ستكون مأمونة وصالحة للاستهلاك البشري، أثناء مراحل الإنتاج والمناولة والتخزين والتجهيز والتوزيع، وتتفق مع اشتراطات السلامة والجودة، وتكون مرسومة بطريقة صادقة ودقيقة على النحو المنصوص عليه في القانون". (مصلحة الزراعة ، 2012).

وقد اهتمت السلطة الوطنية الفلسطينية بمراقبة السلع التي ترد إلى الأسواق؛ حرصاً منها على الصحة العامة للمجتمع، وسلامة وجودة السلع والمنتجات، وحماية المواطنين من أساليب الغش والخداع، وقد أنيطت مهام الرقابة على السوق لوزارة التموين في نهاية عام 1996، حيث عملت الوزارة على تشكيل المختبرات هيكلية كادر متخصص للقيام بهذه المهام، وعملت بذلك حتى تمّ دمجها تحت مظلة وزاره الاقتصاد الوطني سنة 2003، ليصبح هذا الاختصاص من المهام الرئيسية لوزارة الاقتصاد الوطني، فسميت الإدارة العامة للرقابة والتفتيش بـ"دائرة حماية المستهلك" (وزارة الاقتصاد الوطني ، 2012).

تتمثل الرقابة الفعالة بوجود منظومة من الإجراءات، والأجهزة الرقابية التي تضمن سلامة المعروض من السلع والخدمات، ومطابقتها للمواصفات والمقاييس، بحيث تعمل على إرضاء احتياجات المستهلك وتدفعه إلى الثقة بما هو مطروح في السوق من سلع وخدمات، إذ من غير الممكن أن تؤدي هذه الرقابة دورها الفعال إلا إذا تمّ تفعيلها بموجب القانون وتحفيزها؛ ليتم توجيه أدائها بما يتوافق مع احتياجات المستهلك ومتطلباته، وكذلك كبح جماح المُصنعين والموردين والمنتجين الذين يرغبون في استغلال المستهلك، والمحافظة على سلامة المستهلك من خلال: مراقبة جميع السلع الموردة إلى السوق، وإخضاعها للمراقبة الصحية؛ لمعرفة مدى صلاحيتها للاستعمال البشري، وهذا قد يتطلب إنشاء المختبرات المتخصصة في الفحص والتأكد من سلامة المنتجات المطروحة في السوق(مركز الميزان ، 2010).

ومن هنا تعد هذه الدراسة مهمة؛ لتناولها موضوع الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية، وإلقائها الضوء على المعايير والمواصفات ذات العلاقة المرتبطة

بالرقابة على المواد الغذائية، والجهات المختصة بالرقابة على المواد الغذائية، وأوجه القصور في أداء وزارة الاقتصاد الوطني في هذا الجانب، وفي الختام تضع هذه الدراسة مجموعةً من التوصيات التي من شأنها الارتقاء بالمستوى الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة (Study Problem):

تعد عملية الرقابة على الأغذية، وضمان سلامتها وجودتها قضية أساسية في الصحة العامة في جميع البلدان ، ونظراً لما تعانيه المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) من سيطرة الاحتلال التامة على المعابر البرية والبحرية، والسياسات الخانقة التي تمارسها من تأخير إدخال البضائع، وإبقائها فترة طويلة في الموانئ عرضة لأشعة الشمس المباشرة، وعدم توفير ظروف التخزين الملائمة لها ، بالإضافة إلى انه في الآونة الأخيرة تم ضبط سبعين طنًا من السمك الفاسد والضارّ بالصحة، وقد وصل عبر الاستيراد من الخارج، حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بتعمّد تخليص هذه الأطنان وإدخالها بناءً على ما هو مكتوب بأوراق الشحنة، بغضّ النظر عما إن كانت المعلومات مزوّرة. حيث تتعمد سلطات الاحتلال إدخالها دون التحقق من تواريخ الصلاحية، وسلامة المنتج، ولكن بشرط عدم بيعها داخل الأسواق الصهيونية (حماية المستهلك ، 2010).

حيث أنّ الإحتلال يسعى للإضرار بالفلسطينيين، لذلك يقوم بتسهيل دخول المواد الغذائية المستوردة وغير الصالحة للاستخدام الآدمي، ويشترط فقط بيعها داخل أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة .

هذا وتُعتبر الأمراض المنقولة بالأغذية بسبب كائنات مُمرضة ميكروبية أو توكسينات بيولوجية، وملوثات كيميائية تهديداً كبيراً لصحة آلاف الملايين من الناس، وقد حدثت في العقود الماضية حالاتِ مرضيةِ ضخمة بسبب الأغذية في كل قارةِ من القارات، مما يُثبت أهمية هذه الأمراض وخطورتها على الصحة العامة والمجتمع، وينظر المستهلكون في كل مكان إلى انتشار الأمراض المنقولة بالأغذية على أنه مصدر قلق متزايد دائماً، ولكن من المحتمل أن يكون ظهور الأمراض هو مجرد الجانب الظاهر من مشكلة أوسع من ذلك بكثير وأطول أمداً، وتؤثر تلك الأمراض تأثيراً كبيراً على صحة الناس وطريقة عيشهم، بل إن لها نتائج اقتصادية للأفراد والعائلات والمجتمعات ولدوائر الأعمال ولبلدان بأكملها، وتُلقي هذه الأمراض عبئاً ثقيلاً على نظم الرعاية الصحية فهي تقلل من الإنتاجية الاقتصادية بدرجة ظاهرة، ولمّا كان الفقراء يعيشون هذا الوضع من يوم إلى يوم فإن خسارة الدخل بسبب أمراضٍ منقولة بالأغذية الغير صالحة تعني أن دورة الفقر ستظل قائمة لأمد طويل، وعلى ضوء ما ذكر جاءت مشكلة الدراسة للإجابة على السؤال الآتي:

ما أثر الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية؟

فرضيات الدراسة (Study Hypotheses):

1. يوجد نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.
2. يوجد وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية، وفائدتها وأضرارها.
3. يوجد نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني.
4. يوجد معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم؛ للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق من رفع الجودة.
5. توجد سيطرة على المعابر التجارية، مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ويمكن التشديد في مواصفات السلع والاجراءات الصحية في المواصفات والإجراءات الصحية.

أهداف الدراسة (Study Aims):

تتلخص أهداف الدراسة بالآتي:

1. التعرف إلى مدى وجود الاجراءات، والأجهزة الرقابية؛ التي تضمن سلامة الواردات من المواد الغذائية ومطابقتها للمواصفات والمقاييس الوطنية.
2. مدى تأدية الدور الرقابي، وتفعيله بموجب القانون، وتحفيزه ليتم توجيه أدائه بما يتوافق واحتياجات المستهلك ومتطلباته.
3. التعرف إلى مدى مراقبة جميع الواردات الغذائية، وإخضاعها للمراقبة الصحية؛ لمعرفة مدى صلاحيتها للاستعمال البشري.
4. إلقاء الضوء على مدى وجود مختبرات متخصصة في فحص الواردات من المواد الغذائية، والتأكد من سلامتها، والتأكد من مدى توافر معلومات كاملة عن كل سلعة يتم استيرادها.
5. التعرف إلى اجراءات الاستيراد، والأنظمة الفنية المتبعة في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
6. تقديم التوصيات للجهات المعنية فيما يتعلق بالدور الرقابي، وتحديد المواصفات الفنية والصحية، والتواصل مع المستوردين لتطبيق هذه التوصيات.

أهمية الدراسة (Study Importance):

تكمن أهمية الدراسة في المواضيع التي تعالجها وتطرحها وذلك من خلال تحديد ووضع خطط وسياسات لحماية المستهلك الفلسطيني، وبناء الإطار القانوني الذي من المفترض أن يعكس هذه

السياسات لتطبق على أرض الواقع، حيث تتضمن هذه السياسة مجموعة كبيرة من المبادئ الأساسية المتعلقة بالأسس التشريعية، أهمها تحديد سياسات؛ لصياغة قانون حماية المستهلك الفلسطيني وفق أسس قانونية وتشريعية سليمة، وكذلك المعلومات والبيانات المتعلقة بالسلع والخدمات الاستهلاكية والواجب توفيرها لجمهور المواطنين، مثل: الأسعار، وتاريخ الإنتاج والانتهاء، وبلد التصنيع، والاستعمالات، والخواص، والمكونات الرئيسة، وتعليمات الاستخدام والأمور الأخرى المتعلقة بها وفقاً لطبيعة السلعة أو الخدمة وغيرها من المعلومات، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية التي تجاري عملية حماية المستهلك الالكترونية وفق سياسات الدول المتقدمة، وتكم أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. تناقش الدراسة قضية بدأت بالانتشار داخل المجتمع، وأصبح لها بالغ الأثر بعد الثورة التجارية للدول العملاقة مثل الصين.
2. تحديد الخلل الناتج عن أسباب تراجع المنتج الوطني عن المنتج المستورد.
3. قياس درجة وعي المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد التي يستهلكها بشكل يومي .
4. تحديد الفجوة بين المنتج الوطني، والمنتج المستورد؛ بهدف تطوير وتشجيع الصناعات المحلية.

منهج الدراسة (Methodology of the study):

لجأ الباحث لاستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يهدف إلي وصف الظاهرة كما هي في الواقع ومن ثمّ تحليلها وتفسيرها، وسيتم الاستناد في جمع البيانات والمعلومات إلى مصادر رئيسية وهي:

1. **مصادر أولية:** لعدم كفاية المصادر الثانوية تم اللجوء إلى المصادر الأولية وتتمثل في الاستبيان.
2. **مصادر ثانوية:** وتتمثل في المراجع والكتب، والدوريات والمقالات، والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة.

حدود الدراسة (Limitation of the study):

دراسة حالة قطاع غزة.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة Previous Studies

يهدف هذا المبحث إلى تناول مجموعة من الدراسات والأبحاث التطبيقية السابقة التي تهتم بالموضوعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (مركز الميزان ، 2010) بعنوان "واقع سلامة وجودة الأغذية في ظل الحصار على قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع سلامة وجودة الأغذية في ظل الحصار على قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى تعمّد سلطات الاحتلال باتخاذ جملة من العراقيل والمعوقات عند إدخال البضائع إلى القطاع، ينتج عنها جملة من الآثار السلبية على سلامة وجودة الأغذية، وعدم سماح سلطات الاحتلال بإدخال الأسمدة الضرورية للزراعة، والتي تعمل على زيادة جودة المزروعات بما ينعكس سلباً على القيمة الغذائية لها، وبالتالي ينعكس سلباً على صحة المواطنين.

من زاوية أخرى، أظهرت الدراسة أن هناك إشكاليات تتعلق بعدم وجود رقابة كافية على الأغذية في قطاع غزة والتي بدورها تنعكس سلباً على حقوق الموطنين في الحصول على غذاء آمن صحياً، أهمها:

1. عدم المراقبة المباشرة للمنتجات الغذائية القادمة من الأنفاق، والاكتفاء بالقيام في ذلك عند وصولها الأسواق.
2. تعرض متاجر بيع اللحوم والأسماك المجمدة، المنتجات خارج ثلاجات التبريد أي في الهواء الطلق وتحت أشعة الشمس وفي حال لم يتم بيعها يتم إرجاعها للثلاجات، الأمر الذي ينطوي عليه خطورة تمس بسلامة السلعة وجودتها.
3. عدم اكتراث الكثير من المزارعين في الاستخدام السليم للمبيدات.
4. تتوفر في السوق عدد من أنواع المبيدات القادمة من الأنفاق الفاسدة والمغشوشة.
5. غياب التنسيق الكافي بين الجهات المعنية في الرقابة على سلامة وجودة الأغذية، والذي بدوره يشكل عائقاً بارزاً أمام فاعلية الأداة الرقابية.

2. دراسة (الطيري وآخرون، 2009)، بعنوان "التسمم الغذائي ودور الأجهزة الرقابية في الحد منه"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى التسمم الغذائي وخصائصه، وأنواعه، ومصادره، ومدى تفشيه في المجتمعات، وأثر الأمراض وتلوث البيئة والجهل، والاستغلال التجاري للسلع الغذائية في

انتشاره، وكذلك التعرف إلى دور الأجهزة الرقابية في رقابة الغذاء، أثناء تخزينه ونقله وتدأوله، وقد توصلت الدراسة إلى مسح شامل خاص بالرقابة الصحية على الأغذية في مجال التسمم الغذائي يشمل المزارع ومصانع إنتاج الغذاء والأسواق والعاملين فيها، وتنظيم آلية لمتابعة وجمع إحصائيات التسمم الغذائي، وتشخيصه وسرعة الإبلاغ عنه، وضرورة تطوير المختبرات العلمية التشخيصية وتجهيزها بالأجهزة الحديثة الدقيقة؛ لقياس الحد الأدنى لمسببات التسمم الغذائي، وتطوير مستوى الرقابة الصحية على الغذاء بما يتلاءم وشروط الإنتاج والتسويق والاستهلاك الغذائي واستمرارية نهج إعادة النظر والرعاية والتطبيق الأمين لنظام الرقابة الصحية على الغذاء، وضرورة توجيه ثقل الرقابة الصحية على الغذاء نحو مراحل الإنتاج الأولي للغذاء، والاهتمام المطلق بالرقابة الصحية في مراحل تصنيعه وتداوله.

3. دراسة (العودة وآخرون، 2009)، بعنوان " الاستيراد المباشر من الصين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى ظاهرة الاستيراد من الصين من حيث حجم الواردات الفلسطينية من الصين والإجراءات المتبعة في عملية الاستيراد، وأهم المشاكل التي تواجهها، وآثارها على الاقتصاد الفلسطيني، وما هو دور وزارة الاقتصاد الوطني والغرف التجارية الصناعية والممثلة الصينية في تسهيل وتنظيم العملية؟. وقد تم وضع أداة الدراسة على شكل استمارة أسئلة على نموذجين، استهدفت الأولى 25 مستورد فلسطيني من الصين، في حين استهدفت الاستمارة الثانية مستشارين من السلطة الوطنية، ومؤسسات القطاع الخاص وشركات الشحن والتخليص ومدرسي الجامعات نظراً لمعرفتهم بعملية الاستيراد من الصين. وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الواردات الفلسطينية المباشرة من الصين كانت مرتفعة في العام1999، بينما بدأت بالانخفاض في نهاية العام 2000 وحتى نهاية العام2002 ؛ نتيجة الوضع السياسي واندلاع انتفاضة الأقصى، حيث بلغ حوالي 98 مليون ليصل في نهاية العام 2002 إلى حوالي 44 مليون دولار، وأن حجم الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل انخفض بنسبة39 % تقريباً خلال الفترة ما بين العام 1999 وعام 2002 واستمر بالانخفاض في الأعوام 2003 و2004، وأن المنتج المحلي بشكل عام لا يستطيع المنافسة بالسعر، ولكن هناك فرصة للمنافسة من خلال: الإبداع والتميز والجودة في الإنتاج، ومواكبة التطور المستمر في العمليات الإنتاجية وإتباع الطرق الحديثة في التسويق، والاكتفاء بأرباح معقولة؛ للحفاظ على الصناعة الوطنية نتيجة الانفراج السياسي وتأقلم الاقتصاد الفلسطيني على الوضع السائد، بدأ حجم الاستيراد من الصين يرتفع مع بداية العام 2003 وحتى نهاية العام 2004ليصل إلى حوالي 86 مليون دولار أمريكي في العام 2004 حسب تقديرات دائرة الجمارك الفلسطينية علماً بأن الرقم الحقيقي هو ضعف المبلغ على الأقل.

4. دراسة (مركز التجارة الفلسطيني ، 2008) بعنوان "تنظيم الاستيراد بما يحقق مصالح المنتج والمستهلك الفلسطيني" .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد حجم ونوعية الواردات الفلسطينية من الدول المختلفة، والأثر الذي يمكن أن تسببه بعض هذه الواردات على كل من: المنتج، والمستهلك الفلسطيني، وكذلك الآليات التي يمكن أن تقوم بها الحكومة الفلسطينية من أجل الحد من المشاكل التي يمكن أن تسببها الواردات. وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة اتخاذ وزارة الاقتصاد الوطني والوزارات المعنية الاجراءات اللازمة لعدم السماح بالاستيراد الشخصي على رقم الهوية، وكذلك تنظيم عملية الاستيراد من خلال تفعيل بطاقة المستورد المعروف ضمن شروط محددة، وضرورة قيام وزارة الاقتصاد بالرقابة والتفتيش على السلع الاسرائيلية والمستوردة، التي لا تقوم اسرائيل بفحصها والتأكد من تاريخ الصلاحية وطرق التخزين.

5. دراسة (قفة، 2007)، بعنوان "آفاق نمو قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين، دراسة حالة الصناعات الغذائية في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى المعوقات والعراقيل، التي لا تزال تواجه قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين، وأيضاً معرفة الطرق المؤدية إلى تعزيز وتطوير جودة المنتجات الغذائية الفلسطينية، مما يمكنها من منافسة المنتجات المستوردة، والتصدير للخارج، وكذلك العمل على وضع سياسات وخطط وتوصيات للتغلب على مشكلات هذه الصناعة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لهذه الدراسة. وتوصلت هذه الدراسة إلى ضعف مستويات التدريب. والتعليم للأيدي العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، والاعتماد بشكل كبير على إسرائيل في الحصول على المواد الخام، وعدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية، والاعتماد على التمويل الذاتي بشكل كبير، وتسويق معظم الإنتاج داخل السوق في قطاع غزة، وضعف مستويات الجودة، وضعف دور وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في دعم المنتجين وقد أثبتت الدراسة أن السياسات الإسرائيلية وكثرة الإجراءات الأمنية على المعابر، أدت إلى ضعف القدرة على تصدير المنتجات الغذائية الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية.

6. دراسة (القريناوي، 2006)، بعنوان " قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات، دراسة حالة قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع الصناعات الغذائية من حيث حجم طاقة الإنتاج وقدرتها على استيعاب الأيدي العاملة، ودراسة آثار تطور فرع الصناعات الغذائية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لهذه الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى انخفاض حجم العمالة في منشآت الصناعات الغذائية إلى أكثر من النصف، مقارنةً بالفترة التي سبقت اندلاع انتفاضة

الأقصى، وأكدت النتائج على دور التخطيط في تطوير قطاع الصناعات الغذائية، من خلال إتباع سياساتٍ دعمةٍ للمنتجات الوطنية، وخفض مستوى الواردات، وذلك بإيجاد بدائل محلية لعدد من المنتجات الغذائية المستوردة، وأن تقوم السلطة بالتنسيق بين فروع الصناعة المختلفة وأيضاً القطاع الزراعي لتوفير احتياجات الصناعات الغذائية من المواد الخام والسلع المساندة لهذه الصناعة، إضافةً إلى أهمية مراجعة الاتفاقات التجارية مع إسرائيل؛ بهدف التخفيف من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

7. دراسة (مصطفى، 2005)، بعنوان "القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى إشباع رغبات المستهلكين، بسلع غذائية مصنعة فلسطينياً ذات جودة عالية وأسعار معقولة تتوافق وميزانيتهم، وكذلك تحقيق ربحية عالية نسبياً للمنتجين وذلك؛ لزيادة حجم استثماراتهم في هذه الصناعات، تحفيز غيرهم من أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في هذا القطاع أو بأحد ارتباطاته التصنيعية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لهذه الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية أساسية شملت معظم قطاعاته، وارتفاع أداء القطاع الخاص الفلسطيني بشكلٍ عام والقطاع الصناعي بشكل خاص في السنين العشرة الأخيرة من القرن الماضي، وتراجع هذا الأداء بشكلٍ كبيرٍ في السنوات الثلاثة الأخيرة، ووجود كثير من المشاكل التي يجب حلها والتي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

8. دراسة (Shields, Hanrahan ,2010)، بعنوان Proposed Import Restrictions on Milk Protein Concentrates

هدفت هذه الدراسة إلى الرقابة على الواردات من الحليب بسبب انخفاض حليب المزارع وانخفاض دخل قطاع الألبان في الكونغرس، وهو ما أشارت اليه هذه الدراسة إلى فرض حواجز جديدة على استيراد مركزات بروتين الحليب في الدول المتوسطة، وقد دعت هذه الدراسة إلى ضرورة تشديد الرقابة على الواردات، والحد من الاستيراد الذي من شأنه أن يشجع على استخدام البروتين المنتج محلياً وعلى رفع أسعار الحليب لمنتجي الألبان، وأيضاً إمكانية ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالتجزئة، حيث تستخدم البلدان المتوسطة مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية مثل حليب الأطفال ومنتجات الجبن المطبوخ، والمنتجات الصناعية والأعلاف الحيوانية.

ويتم مراقبة واردات الولايات المتحدة من البلدان المتوسطة، حيث يتم فرض رسوم جمركية على الواردات، ويتراوح اجمالي الواردات من البلدان المتوسطة حوالي 150,000 طن سنوياً، واعتمدت

هذه الدراسة على حليب المزارع، واستندت إلى بيانات التجارة، وقد قُدّرت الكمية بحوالي 7% من إنتاج صيف عام 2009، وتوصلت الدراسة إلي أن فرض القيود على الواردات من شأنه أن يحدد ببساطة مشتريات الحكومة لمنتجات الالبان.

9. دراسة (Charlebois,2010)، بعنوان Food Safety Performance

هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة الممارسين، والأكاديميين وصناع القرار في تقييم نظم سلامة الأغذية والعمليات في كندا، وقد تمّ تصميم هذا الأداء من مبادرة سلامة الأغذية العالمي وتصنيفها؛ لتسهيل التعرف على نقاط القوة والضعف النسبية في أداء السلامة الغذائية في كندا.

إضافة إلى قياس أداء سلامة الغذاء في كندا، فقد أعدت هذه الدراسة؛ لتوضيح السياسات والأسباب لإمكانية تحسين سلامة الغذاء في المستقبل، إنّ هذه الدراسة قاست مقارنة أداء كندا من 16 مدينة، وتعرفت على تقييم أنظمة سلامة الغذاء العالمية، ليس التعرف على سلامة المنتجات الغذائية، بل أيضاً تنظيم المدن، ومعرفة أفضل الانشطة التي تحتويها المخاطر المرتبطة بأنظمة سلامة الغذاء.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تمّ في هذا المبحث استعراض تسع دراساتٍ سابقة متعلقة بالواردات من المواد الغذائية والرقابة عليها، حيث تنوعت الدراسات بين دراساتٍ أجريت في بيئاتٍ مختلفة، وقد تم عرض هذه الدراسات وفق ترتيب زمني من الأحدث إلى الأقدم ، وقد كان أحدث هذه الدراسات قد أجري عام 2010، وكان أقدمها قد أجري عام 2005، وقد غلب على هذه الدراسات المنهج الوصفي، وقد استفاد الباحث من خلال هذه الدراسات في بناء أداة الاستبانة، والخلفية النظرية للإطار النظري ولوحظ أن هذه الدراسات قد تعددت أهدافها وتساؤلاتها، وفرضياتها ومحاورها، وإن كانت جميع الدراسات السابقة تمثل أهمية وإثراء لموضوع الرقابة على المواد الغذائية بمفهومه العام، إلا ان هذه الدراسات لم تتناول موضوع البحث والدراسة وهو موضوع الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية، ويأمل الباحث أن تمثل هذه الدراسة منطلقا للاهتمام بهذا الموضوع، وأن تسهم هذه الدراسة في إضافة جديدة لمجال البحث العلمي، وإظهار المشكلات التي تواجه وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة في الرقابة على الواردات من المواد الغذائية، والاستفادة من التوصيات التي توصل لها الباحث.

ويعتقد الباحث أن أهم ما يميز هذه الدراسة بأنها تعد المحاولة الأولى لدراسة الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية، وكذلك وجود نقص في عدد البحوث والدراسات التي تهدف إلى التعرف على الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية.

الفصل الثاني

- المبحث الأول: الرقابة... مفاهيمها، أنواعها، وخصائصها.
- المبحث الثاني: الرقابة على المواد الغذائية

المبحث الأول
مفاهيم الرقابة وأنواعها وخصائصها

تمهيد
يمتاز موضوع الرقابة بالأصالة والحداثة في آنٍ واحد، فهو أصيل؛ لأن الرقابة عملية أساسية وجوهرية في أية منظمة، وهو موضوع حديث، لأن له اتجاهاتٍ حديثةٍ لم تكن معروفة من قبل (حجاج، 2001: 248).

وتدخل الرقابة في كافة مجالاتِ النشاطِ الإنساني، فهي بمثابة وظيفة دائمة، وعمليةٍ ذاتية مستمرة ينبغي القيام بها من حيث اعتبارها نظاماً لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف السابق تحديدها في الخطط، وتعد الرقابة ركناً مهماً من أركان الإدارة الحديثة وتحتل مكانة مهمة بين التخطيط والتنظيم والتوجيه.

ولم تعد الرقابة تقتصر على مراجعة الوحدات من الناحية المالية فقط، بل امتدت لكي تشمل مراجعة الأداء؛ للتحقق من مدى كفاءة الإنتاج، ومن مدى تحقيق البرامج الموضوعة للأهداف المخططة والمستهدف تحقيقها. (الكفراوي، 1988: 13).

أولاً : مفهوم الرقابة:
يمكن تعريف الرقابة بأنها: "عملية منتظمة systematic process يتأكد من خلالها المدراء من مدى تنفيذ الخطط، وتحقيق الأهداف، وباستخدام طرق فعالة وذات كفاءةٍ عالية". effective and efficient manner، ويصف (Robert J. Mockler) الأجزاء الضرورية في العملية الرقابية control process فيقول إن الرقابة الإدارية هي "وعبارة عن جهد منظم systematic effort لتحديد مقاييس للأداء لتحقيق الأهداف المخططة". (Higgins, 1991: 568).

ويمكننا القول بأن كلمة الرقابة قد ترعرعت جذورها مع العالم Frederick W. Taylor عند تبنيه لفكرة الإدارة العلمية في بداية القرن العشرين، حيث كانت مهملة ولم تكن مفهومة.

ويعرفها البعض بأنها "تلك العملية التي تحاول التأكيد على أن، النشاطات الفعلية تتلاءم مع النشاطات المرغوب فيها أو الأهداف التي سبق تحديدها، فالرقابة تعمل على كشف الانحرافات وتصحيحها، كما تزود المدير بتغذيةٍ راجعة تساعده في تحديد الأهداف المستقبلية الاستراتيجية ووضع المعايير أو المقاييس اللازمة". (Aldage and Stearn، 1991: 2).

ثانياً :أهمية الرقابة:
تلعب الرقابة دوراً أساسياً مهماً، باعتبارها وسيلة من وسائل قياس الأداء وتصحيحه، بما يجنب المنشأة الكثير من المخاطر والخسائر (العلاق، 2008: 344).

وتعتبر عملية الرقابة عملية ضرورية جداً ولا غنى عنها في أي منظمةٍ كانت صغيرةٍ أم كبيرة لعدة أسبابٍ منها (الصباح، 1989: 19):

1. تمنع أو تقلل حدوث الأخطاء سيما تلك الأخطاء الكبيرة والمكلفة.
2. التأكد من أن العمل يسير بصورة جيدة ووفق ما خُطط له مسبقاً.
3. العمل على تشجيع النجاح الإداري سيما عندما تقوم الإدارة بمكافأة المجدِّين.
4. منع حدوث كوارث اقتصادية سيما على مستوى الدولة وعلى مستوى المؤسسات والمنظمات الإنتاجية الكبيرة، التي إذا ما أفلست مثل هذه المنشآت ستؤدي إلى آثارٍ وخيمة على مستوى الاقتصاد الكلي.
5. تحقيق التنمية والتطور، عن طريق المساعدة في تطبيق الخطط الموضوعة وتقليل الهدر والتكاليف الزائدة، والبطالة المقنعة وما إلى ذلك من أمور مهمة.

ثالثاً: أهداف الرقابة:

تهدف الرقابة إلى الكشف عن الانحرافات الإيجابية أو السلبية التي تحدث أثناء تنفيذ العمل، وهي تسعى إلى تحقيق ما يلي (العلاق، 2008: 345):

1. كشف مواطن الخلل والانحرافات التي تحدث، أنواعها وأسبابها وتقييم نتائجها والاستفادة من ذلك عند إعداد الخطط اللاحقة.
2. التأكد من أنّ عملية التنفيذ تجري كما هو مرسوم لها، وتعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الخطة.
3. التعرف إلى مدى واقعية الخطط الموضوعية من خلال مقارنة الإنجازات بالأهداف المرسومة.
4. تحديد الجهات المسئولة عن مواطن الخلل والانحرافات.
5. تحديد الصعوبات والعراقيل التي تواجه عملية التنفيذ وكيفية التغلب عليها وتجنبها مستقبلاً عند وضع خطط جديدة.

رابعاً: مراحل الرقابة:

حتى تكون الرقابة فعالة وناجعة تحقق الأهداف تحقيقاً مؤكداً يجب أن تتضمن المراحل الآتية (شحاتة، 2008: 4):

1- تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، ووضع الطرق المثلي لتنفيذها وذلك في صورة جداول تفصيلية زمنية، هذا مع التأكد من توافر مستلزمات الإنتاج في الوقت أو المكان المناسبين؛ منعاً لحدوث الاختناقات التي قد تعيق تنفيذ الخطة، أي وجود منهجية خطية تترجم الأهداف في صورة كمية قابلة للقياس.

2- وضـع المعـايير الرقابيـة وهـي تتضـمن تحديـد العَلاقـات بـين الجهـد المبـذول والنتـائج التـي تعتبر أداءً مرضياً، أي وجود مجموعةً من المعايير التـي تمثل الأهداف المرسومة وتعتبر أداة قياس للأداء الفعلي.

3- تتبع الأعمال عن طريق التوجيه والإشراف للتأكد من أنها أنجزت طبقاً للخطط المرسومة، وفـي ضـوء المعـايير الموضـوعة، وذلـك بقصـد اكتشـاف كـل انحـراف عـن المخطـط فـي كـل خطـوة مـن خطواتـه فـور حدوثـه بقـدر الإمكـان، مـع تحديـد نوعـه وكميتـه، أي تـوافر نظـام فرعي لمتابعة الأداء الفعلي أولاً بأول.

4- دراسـة وتحليـل للانحرافـات بقصـد الوصـول إلـي دقـائق الظـروف التـي أحاطـت بحـدوثها ومسبباتها، وتحديد المسئولين عنها حتى يمكن الحكم على كفاية التنفيذ، ومدى النجاح في وضع الخطط وتنفيذها، أي وجود نظام فرعي لتحليل الانحراف.

5- اتخـاذ الإجـراء المصـحح الـوقتي لمعالجـة الظـروف القائمـة، ثـم الاقتـراح فـي ضـوء هـذه التجربـة بمـا يلـزم لمنـع تكـراره وحدوثـه فـي المسـتقبل سـواءَ كـان ذلـك يمـس المـنهج ذاتـه أو يمس ظروف العمل، فضلاً عن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنمية الانحرافات الموجبة، وهذا يتطلب نظام فرعي يتضمن إجراءات معالجة الانحرافات.

خامساً: مستويات الرقابة:

إن مسـئولية وظيفـة التخطـيط تختلـف بـاختلاف المسـتويات الإداريـة، وبالتـالي فـإن هنـاك ثـلاث مستويات رقابيـة تعمـل علـى زيـادة احتمـالات تحقيـق الخطـط والسياسـات والأهـداف المحـددة وهـي (الصباح، 1997: 107):

1- الرقابة الاستراتيجية:

وهذا النـوع مـن الرقابـة يتضـمن مراقبـة ومتابعـة العوامـل البيئيـة الأكثـر تعقيداً والتـي يمكنهـا التـأثير وبصورة كبيرة على مدى تطبيق الخطط الاستراتيجية، كما ويتضمن تقييم جوهر وفحوى الإجراءات التنظيميـة الاسـتراتيجية المتخـذة والتأكيـد علـى تنفيـذ الخطـط الاسـتراتيجية كمـا خطـط لهـا مسـبقاً. وتسـاهم الرقابـة الاسـتراتيجية فـي وضـع خطـط رقابيـة تكتيكيـة وتشـغيلية، والجـدير ذكـره أن الرقابـة الاستراتيجية تتم وبصـورة أساسية مـن خـلال مـدراء الإدارة العليا Top-Level Managers الذين يتمتعون بالخبرة وبالنظرة الشمولية لكل أنشطة وأقسام المنشأة المختلفة.

2- الرقابة التكتيكية:

وهـي نـوع مـن أنـواع الرقابـة التـي تقـوم بهـا الإدارة الوسـطى Middle Management والتـي تركـز علـى تقيـيم عمليـة التنفيـذ للخطـط التكتيكيـة، ومتابعـة النتـائج الدوريـة المرافقـة لعمليـة التنفيـذ، ومتابعـة مدى التقدم، ومدى تحقيق الأقسام لأهدافها وبرامجها وموازنتها ومتابعة التقارير الأسبوعية والشهرية

للخطط، والرقابة التكتيكية يمكنها المشاركة مع الرقابة الاستراتيجية من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بالقضايا الاستراتيجية .

3- الرقابة التشغيلية:

وهذا النوع من الرقابة يقوم به مديري المستويات الإدارية الدنيا Low-Level Mangers من خلال الإشراف على تنفيذ الخطط التشغيلية، ومتابعة النتائج اليومية للأنشطة، واتخاذ الإجراءات الصحيحة عند الطلب، وإعداد الجداول والموازنات والقواعد ومخرجات محددة عادة ما تكون مخصصة للأفراد.

والرقابة التشغيلية تقدم تغذيةً راجعة عما يجري في المنشأة وعلى المدى القريب، وللتعرف أيضاً على مدى تحقيق كل من الأهداف القصيرة والطويلة الأجل.

سادساً: دور الرقابة في الإدارة:

تعتبر الرقابة الوظيفة الرئيسية الرابعة للإدارة ومن خلالها يمكن تحقيق الأهداف والخطط الاقتصادية، بالإضافة إلى وظائف الإدارة الأخرى وتعتبر التخطيط والرقابة وظيفتين متلازمتين تعتمد كل منهما على الأخرى ولذلك فإن الرقابة تلعب دوراً مهماً في مساعدة المدراء من خلال خمسة تحديات وهي (Batrol, 1991: 595):

1. التغلب على المشكلات والمصاعب في حالات (الغموض):

إن الأشياء قد لا تتماشى عادة مع الخطط الموضوعية أو أهداف المؤسسة التي سيتم تنفيذها وتحقيقها مستقبلاً لأن هناك الكثير من العوامل البيئية التي قد تحدث تغييرات مستمرة، ومن هنا نشأت كلمة غموض أو حالات عدم التأكد مثل حالة الطلب على المنتج التكنولوجي، مدى وفرة المادة الخام، ولذلك ومن خلال تطور نظام رقابي فعال قد يمكن الإدارة من متابعة أنشطتها وتمنحها السرعة في كشف وتصحيح الانحرافات وتحقيق الأهداف.

2. الكشف المعجل للأشياء الشاذة:

فأهمية الرقابة تتمثل في كشف الأشياء غير المنتظمة أو التي تتصف بالشذوذ و غير مرغوب فيها في المنشأة مثل عيوب المنتجات، ارتفاع التكاليف، ارتفاع معدل دوران العمل، وبذلك فإن الكشف المبكر للأشياء الغير عادية في الغالب قد يوفر للمنشأة الوقت والمال والجهد ويحد من المشكلات أو المصاعب الصغيرة والتي قد تصبح أكثر تعقيداً لاحقاً.

3. تحديد الفرص

وتتمثل أهمية الرقابة في التركيز أو الإشارة إلى المواقف أو العمليات التي تؤدى بصورة جيدة وغير متوقعة والتي من شأنها أن تنبه وتوجه الإدارة إلى فرص مستقبلية محتملة، فشركة الاتصالات الفلسطينية على سبيل المثال كانت تعلم جيداً ومن خلال التقارير حجم الطلب الكبير على الهاتف

الخلوي ساعدها في وضع استراتيجيات تجارية وتسويقية ناجحة لكل فروعها، بل تعدته لتحدد طبيعة الأجهزة المرغوب شراءها ومكان شراءها وحتى كيفية عرضه وكيفية إقناع العميل بحيازته.

4. إدارة المواقف الصعبة والمعقدة:

قد ينمو ويتسع حجم المنشأة أو ترتبط بمشاريع عمليات كبيرة ومعقدة، وبالتالي لا بد من استخدام العملية الرقابية لتعزيز عملية التنسيق coordination، كذلك فإن العمل في ظل القواعد الدولية غالباً ما يؤدي إلى زيادة درجة التعقيد أو الصعوبات التي تواجهها الإدارة مما يدعو إلى ضرورة وجود نظام رقابي جيد .

5. لا مركزية السلطة

إن وجود نظام رقابي جيد يعزز ويشجع المدراء على اتخاذ قرارات بتفويض السلطات للمستويات الإدارية الدنيا وهذا يعني أن الرقابة تساعد الإدارة في تجاوز المحددات والقدرات الإنسانية، كما أنها تساعد في عملية التنظيم من خلال الحصول على المصادر المادية والبشرية وتوجيهها نحو تحقيق الهدف.

سابعاً: خصائص نظام الرقابة الفعال:

يمكن تلخيص الخصائص التي ينبغي توفرها في أنظمة الرقابة لكي تكون ناجعة وتحقق النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها في التالي:

1. **دقة المعلومات:** أن تكون المعلومات المتداولة في أي نظام رقابي دقيقة كي تكون نافعة ومفيدة في تطبيق الخطط المرسومة.
2. **توافر المعلومات:** توافر معلومات كافية عن كل من الخطط والبرامج وجداول العمل والأرقام التقديرية وخرائط التخطيط والتنفيذ الفعلي لهذه الخطط، لتعرف ما حدث، وما يحدث حالياً، وما قد يحدث مستقبلاً لضمان اكتشاف الانحرافات ومعالجة أسبابها (حمدان وآخرون، 2009: 14).
3. **التركيز على عناصر النجاح الرئيسية الهامة:** يجب أن تهتم الرقابة وتركز على أهم عناصر النجاح والمتمثلة في عنصر التنفيذ الذي يمثل أعلى درجات الرقابة لضمان نجاح المؤسسة في تطبيق وتنفيذ خططها.
4. **الملاءمة:** من الضروري أن يتلاءم وينسجم النظام الرقابي وطبيعة نشاط المنظمة وحجمها وأهدافها، وتطلعاتها المستقبلية، ونوع الصناعة التي تنتمي إليها، فالمنشأة الكبيرة الحجم والمعقدة النشاط تحتاج بالتأكيد إلى نظام رقابي معقد وشامل، بينما قد لا تحتاج المنشأة الصغيرة الحجم والمحدودة النشاط إلا إلى نظام رقابي مبسط (العلاق، 2008: 347).

5. **الموضوعية:** تكون أنظمة الرقابة واقعية وغير مبالغ فيها حتى يمكن تطبيقها بشكل يتوافق وظروف المنظمة (النعيمي، 2004: 165).
6. **التكامل:** يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وبين النظم الرقابية المستخدمة (عبيد وآخرون، 2001: 19).
7. **الاتصـال:** جمـع معلومـات عـن الخطـة ومعـايير الرقابـة ومعلومـات عـن التنفيـذ وعـن الانحرافات، وعلى من يجمع هذه المعلومات من الآخرين أن يتصل بهم ويتواصل معهم.
8. **التعاون:** الاعتماد على التعاون الوثيق بين من يقوم بالرقابة، ومن يخضع لعملية الرقابة، حتى تنجح العملية الرقابية. (حمدان، 2009: 15)

ثامناً: مقومات نظام الرقابة الفعال:

حتى يحقق نظام الرقابة أهدافه يجب توافر المقومات الآتية: (شحاتة، 2008: 6):

1. وجود جهاز إداري كفء :

تعتبر الإدارة المسئولة عن تحقيق أهداف المشروع وإتمام الأعمال على خير وجه ويتطلب ذلك الاستخدام الأمثل للطاقات المادية والبشرية، والإشباع الأمثل للحاجات والرغبات الإنسانية داخل المنظمة وخارجها، ويجب أن تبذل الكثير من الجهود الإدارية لتحقيق الأهداف وهذا يتطلب إدارة رشيدة ملمة بالأسس العملية لوظائفها، ومن أهمها الرقابة حتى يمكنها أن تصل بالمشروع إلى بر الأمان، وهنا يظهر دور الإدارة العملية الرشيدة في مجال الرقابة.

2. وجـود هيئـة الموظفين:

إن الموظفين هم الأداة التي ستحول النظام الموضوع في شكل أهدف وخطط وإجراءات إلي كيان نابض بالحركة والحياة.

فمهما توافرت المقومات السابقة بدون موظفين مدربين ذوو خبرة ودراية ومستوى فني يصبح التنفيذ خاويا، كل ما يحمل اسمه الرنان فقط، بهذا فإن للعنصر البشري دوراً هاماً في مجال الرقابة وخصوصاً لو اهتمت المنشأة باختياره وتدريبه ووضع وسائل التشجيع والحوافز.

3. توافر الوسائل الآلية لتشغيل البيانات :

لا شك أن أحدث الوسائل الآلية لتسجيل البيانات وتصنيفها واستخراج النتائج مزايا مختلفة من أهمها سرعة إعطاء البيانات المطلوبة فضلاً عن واقعها وانتظامها، وهذا من العوامل المهمة في مجال الرقابة؛ لأن السرعة والدقة والانتظام يمكنوا الإدارة من اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومواطن الضعف بسرعة وبالتالي توضح الإجراءات المصححة كما يمكن الإدارة من رسم سياستها وخططها في الوقت المناسب ومن هنا ظهرت أهمية الوسائل الآلية في مجال الرقابة.

4. الأساليب المحاسبية وغير المحاسبية للرقابة:

يلزم توافر مجموعة من الأساليب التي يستعين بها الجهاز الإداري والموظفين في القيام بإجراءات الرقابة، واختيار هذه الأساليب يتوقف على ظروف كل مشروع وطبيعة العمليات والمستوى الإداري.

تاسعاً: أنواع الرقابة:

1. الرقابة حسب المستويات الإدارية:

يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الرقابة، حسب المستويات الإدارية والتنظيمية المختلفة داخل المنشأة وهي على النحو التالي:

أ. الرقابة على مستوى المنشأة:

يسعى هذا النوع إلى تقييم الأداء الكلي للمنظمة أو أجزاء ضرورية منها، وذلك من خلال مدة زمنية معينة، وتسمح هذه الرقابة بمعرفة إلى أي مدى تقوم المنظمة، كوحدة واحدة، بتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، وتستخدم المؤسسة في هذا النوع من الرقابة مجموعة من المعايير مثل: الربحية، معدل العائد على الاستثمار، نمو المبيعات، حصة المنشأة من السوق، نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية...الخ (الصحن وآخرون، 2000: 341).

أما حالة الإخفاق في مقابلة معايير هذه الرقابة، فإنه يمكن علاجها عن طريق التالي:

1. إعادة تصميم الأهداف.
2. إعادة وضع الخطط.
3. تغييرات في الهيكل التنظيمي.
4. تحقيق وسائل اتصالات داخلية وخارجية أفضل.
5. توجيه دافعية الأفراد داخل المنشأة.

ب.الرقابة على مستوى العمليات والأنشطة:

يقيس هذا النوع من الرقابة الأداء اليومي للعمليات المختلفة في كافة الأنشطة داخل الوحدة من تسويق وإنتاج وأفراد، ,تمويل...الخ، وهناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها في هذا النوع من الرقابة مثل (الصحن وآخرون، 2000: 340):

1. إجمالي عدد الوحدات المنتجة إلى عدد ساعات تشغيل الآلات؛ لمعرفة مدى فعالية ساعة التشغيل للآلة.
2. إجمالي الإنتاج الغير مطابق للمواصفات إلى إجمالي الوحدات المنتجة لقياس نسبة الإنتاج المعيب.

3. إجمالي المصاريف البيعية إلى إجمالي المبيعات لمعرفة نصيب الوحدة من المصاريف البيعية.

أما حالة الفشل في مقابلة معايير هذه الرقابة، فإنه يمكن علاجها عن طريق (أبو قحف، 2003: 477):

1. تشغيل العمالة وقتاً إضافياً، للارتفاع بمعدل الإنتاج.
2. تعديل معدلات تشغيل الآلات.
3. ترشيد الإنفاق في المصروفات البيعية.
4. زيادة مراقبة الجودة على الإنتاج.

ج. الرقابة على مستوى الأفراد:

يختص هذا النوع من الرقابة بمحاولة تقييم أداء الأفراد والرقابة على أعمالهم وسلوكياتهم، وذلك باستخدام العديد من المؤشرات الرقابية مثل تقارير الكفاءة التي يعدها الرؤساء في مختلف الأقسام والإدارات عن أداء مرؤوسيهم، وهذه التقارير عادة، تعد بصفة دورية وفي الغالب تعد سنوياً، وبالإضافة إلى هذا هناك بعض المعايير الكمية التي يمكن استخدامها في هذا النوع من الرقابة مثل المبيعات إلى عدد رجال البيع لقياس متوسط المبيعات لكل رجل بيع، وميزانية الحوافر إلى متوسط عدد العاملين لتوضيح نصيب العامل الواحد من الحوافر (بوطورة، 2007: 26).

2. الرقابة حسب توقيت القيام بها:

إن الوقت الذي يتم فيه تنفيذ وظيفة الرقابة يعتبر عاملاً هاماً في تصميم النظام الرقابي الفعال والرقابة المثالية هي التي تقوم بتحديد المشاكل والتنبؤ بها قبل حدوثها، ويمكن تصنيف الرقابة على أساس توقيت القيام بها إلى ثلاث أنواع وهي:

أ. الرقابة السابقة (الرقابة الوقائية)

هي تلك الرقابة التي تستطيع أن تسبق الأحداث، فهي تهدف إلى خدمة الخطط المستقبلية التي تسعى المنظمة من خلالها إلى تحقيق أقصى عائد مع تقليل الانحرافات أو الأخطاء وذلك بالكشف عنها قبل حدوثها، والاستعداد لها ومواجهتها بالكيفية المناسبة وفي الوقت المناسب دون تحمل التكاليف الباهظة (هندي، 1997: 401).

ب. الرقابة المتزامنة (أثناء العمل) :

تتم هذه الرقابة أثناء تنفيذ العمل، فهي تهدف إلى اكتشاف الانحراف أو الخطأ وقت حدوثه وتجنب مضاعفاته وآثاره التي قد تكون مؤثرة سلبيا على المنظمة، كما تهدف هذه الرقابة إلى التحقق من

أن العمل يؤدى بطريقة مناسبة كما هو مخطط، وذلك بمراقبة العمل داخل المنظمة وباتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة، ولقد ساهم في ظهور هذا النوع من الرقابة استخدام الحاسبات الآلية، والتجميع والتخزين والتحويل الإلكتروني للبيانات، كما يمكن من رصد الانحرافات وقت حدوثها وإبلاغ الإدارة بها (بوطورة، 2007: 27).

يستخدم هذا النوع من الرقابة بنجاح في كثير من المنشآت التي تعتمد على الآلية والعمليات الإنتاجية المعقدة والتي تتطلب ضرورة التتابع السليم لمراحل إنتاج السلعة، وفي هذه الحالة يتم مراجعة ومراقبة الأداء في نفس الوقت وتعديل الأخطاء قبل أن تخرج السلعة من خط الإنتاج، وبالتالي يتم تخفيض معدلات السلع المعيبة (الصحن وآخرون، 2000: 346).

ج. الرقابة اللاحقة (الرقابة التاريخية):

تعني الرقابة التاريخية القيام برصد النتائج وإبلاغها بعد فترة طويلة نسبيا من حدوثها، وتهدف هذه الرقابة إلى اكتشاف الانحراف أو الخطأ بعد الانتهاء من تنفيذ العمل، والهدف من الرقابة اللاحقة ليس تصحيح الأخطاء وإنما حصرها، والاستفادة من المعلومات المتأتية منها، والتي بدورها تساعد على توفير فرص نجاح أكبر للمشاريع المستقبلية، ومن بين أساليب هذه الرقابة، القوائم المالية مثل: "ميزان المراجعة وقوائم الدخل"، فهي تعطي صورة واضحة عما قامت به المنشأة في فترة سابقة، كذلك النسب المالية المختلفة، تقيس كفاءة الإدارة في العديد من المجالات كالإنتاج والتمويل والتسويق... الخ، من خلال هذه الأساليب، ترى المنشأة أي من المجالات تحتاج إلى تعديل بما يؤدي إلى تفادي وقوع الأخطاء في المستقبل (بوطورة، 2007: 28).

3. الرقابة حسب أطراف التعامل مع المنظمة:

في هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين أساسيين من الرقابة (بوطورة، 2007: 28):

أ. الرقابة الخارجية:

هي الرقابة التي تتم من أطراف خارج المنظمة، وهم من يتولون الرقابة داخل هذه المنظمة، ويلاحظ أن هذا النوع من الرقابة يفرض في الواقع عدة قيود على حرية تصرف المنظمات الخاضعة للرقابة الخارجية، بحيث تتم هذه الرقابة عن طريق زيارات مفاجئة من طرف المراجعين الخارجيين؛ لتفقد وثائق ودفاتر المنشأة وذلك بغرض اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتصحيحها وفق معايير موضوعة.

ب. الرقابة الداخلية:

وتعرف أيضا "بالرقابة الذاتية"، باعتبارها تقع في الإطار الداخلي للمنظمة، وهي رقابة أجهزة الإدارة على نفسها بنفسها، والهدف من هذا النوع من الرقابة هو اكتشاف الانحرافات وتصحيحها وتقويمها في الوقت المناسب من جانب أجهزة الإدارة نفسها، وهى قادرة أكثر من غيرها من الجهات الخارجية على فهم ميكانيزمات العمل، والمشاكل التي قد تواجهها المنظمة، فتفهم أجهزة الرقابة الداخلية لطبيعة نشاطات المنظمة يجعلها أقدر من غيرها على تبني أساليب رقابة ناجحة تصحح من الانحرافات.

عاشراً: خطوات الرقابة:

على اعتبار أن الرقابة عملية مستمرة وليست وظيفة إدارية مستقلة، فهي تلزم أثناء تنفيذ عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق، ولا تمثل وظيفة مستقلة بل هي ضرورية لتوجيه الأداء والاطمئنان بأن الأداء الفعلي يتم وفق المعايير المخططة، لذلك فإن خطوات الرقابة لا تختلف باختلاف طبيعة النشاط الذي يمارسه الفرد أو تمارسه المنظمة، كما أنها لا تختلف باختلاف المستوى الإداري، وتنطوي عملية الرقابة على خطوات أساسية يمكن ذكرها باختصار على النحو الآتي:

1. تحديد معايير الأداء

تمثل عملية تحديد المعايير أول خطوة في عملية الرقابة، وتعتمد هذه الخطوة في الواقع على عملية التخطيط، فهي بمثابة وضع خطط أو معدلات لمستويات الأداء المراد تحقيقها، وتختلف مستويات المعايير باختلاف المستويات التنظيمية، فهناك معايير أداء على مستوى الإدارة العليا ثم يلي ذلك مجموعة من معايير الأداء الوظيفية، ثم يلي ذلك مجموعة من معايير الأداء على مستوى الأقسام، وأخيرا هناك مجموعة من المعايير لأداء الأفراد التنفيذيين (بوطورة، 2007: 27).

2. قياس الأداء الفعلي

بعد تحديد معايير الأداء، تأتي الخطوة الثانية وهي قياس العمل الفعلي الذي تم إنجازه، أي أداء الأفراد للأعمال موضوع الرقابة، وتبدو هذه الخطوة طبيعية ومنطقية؛ لأن إدارة المنظمة عندما تقوم بوضع الأداء فإنها ملزمة على تتبع مدى تنفيذ هذه الأعمال (الشريف وآخرون، 2004: 437).

3. مقارنة الأداء الفعلي بمعايير الأداء

بعد وضع المعايير وقياس الأداء، يصبح من الضروري إجراء المقارنة بينهما وتحديد الفروق وتتيح هذه الخطوة الحكم على مدى دقة التنبؤات التي تحتويها الخطط، وكذلك الحكم على نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها، والجدير بالذكر أن الانحرافات غالباً ما تقع لأنه من الصعب وجود تطابق تام بين المعايير ومستوى الأداء الفعلي (عوض، 2000: 16).

4. التقييم والتعديل

بناءً على نتيجة عملية المقارنة يتم تعديل الأداء، وتأخذ هذه الخطوة غالبا مسارين؛ المسار الأول هو عدم وجود تعديل، ويحدث ذلك في حالة إذا كان الأداء الفعلي أفضل من المعايير الموضوعة أو يساويه، أما المسار الثاني هو قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات التصحيحية، ويحدث ذلك إذا كان الأداء الفعلي أقل من المعايير الموضوعة بفرقٍ جوهري (العيد، 2003: 307).

حادي عشر :أساليب الرقابة وأدواتها:

تتعدد أساليب الرقابة من حيث شمولها، ودقة ما تتناوله من أساليب وذلك وفق متطلبات العمل والحاجة إلى مؤشراتٍ رقابيةٍ شاملة، حيث تشكل الأدوات الرقابية جزءاً أساسياً من منظومة الرقابة في المنظمة، وفي هذا المجال تتعدد الأساليب التي يمكن من خلالها تستطيع المنظمة أن تمارس عملية الرقابة، ولكن يجب التنويه ابتداءً إلى أن الرقابة يجب ألا تكون تفصيلية، وإلا كان معنى ذلك تضييع الوقت في جزءٍ واحدٍ من العملية الإدارية على حساب العمليات الأخرى، بل يجب أن تكون "الرقابة بالاستثناء" وهو مصطلح يستخدم لوصف ذلك القدر من المعلومات والبيانات التي تقدم للإدارة ويتم فيه فقط مراجعة الانحرافات المهمة عن المخططات كأساس لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، والغرض من ذلك هو التقليل من كمية التفاصيل الواردة في التقارير الإدارية والإحصاءات بالقدر الذي يمكن من خلاله اتخاذ إجراءات رقابية فاعلة، وقد تكون هذه "الرقابة بالاستثناء" بحيث تسمح للإدارة بسماع ناقوس الخطر عند حدوث الخطر وبعكسه يبقى الجرس صامتا، وبذلك يركز المديرون على المشاكل الأساسية والأمور الهامة و يركز نظام الرقابة بالاستثناء على معرفة الانحرافات فقط، وهو لا يهتم بتفاصيل سير العمل (القريوني، 2004: 363).

- ومن أهم الأدوات المعتمدة في عملية الرقابة ما يلي:

1. الرقابة بالملاحظة الشخصية

هذه الوسيلة تتطلب ذهاب المدير مباشرة إلى موقع التنفيذ ليقوم بنفسه بالاطلاع على سير العمل ونتائج التنفيذ، وتقييم الأداء، والكشف عن الانحرافات بغرض تصحيحها. من المعروف أن المدير الذي ينئ نفسه عن الاطلاع على سير العمل في موقعه فإنه يضع بذور الانحرافات، فقد لا يفهم المرؤوسين ابتعاد رئيسهم وربما يفسرونه عدم اهتمامه بالعمل، كما أن استخدام الطرق الأخرى في الرقابة دون اللجوء إلى الملاحظة الشخصية إطلاقاً يعني أن المدير لا يؤدي عملاً رقابياً متكاملاً. كما أن المغالاة في استخدام هذه الطريقة قد يؤدي إلى نتائجٍ عكسية تماماً وذلك بسبب المضايقات التي ربما تسببها الملاحظة الشخصية للمرؤوسين، مما يدفعهم لتفسيرها على أنها عدم ثقة بهم وتقل بالتالي فعالية الأداء. كما أن الاعتماد الكامل على الملاحظة الشخصية يؤدي إلى إهدار وقت

المدير في التفاصيل على حساب الأعمال الهامة الأخرى. والمدير الذي يعتمد على الملاحظة الشخصية اعتماداً كلياً يحتمل أن يفقد النظرة الشاملة للأعمال من جراء اهتمامه بالتفاصيل الدقيقة ، كما أن المدير يمكث في مكتبه واضعاً كل وقته المخصص لأعمال الرقابة في قراءة وتحليل الأداء لا يمكن أن يؤدي عملاً رقابياً متكاملاً (عساف، 2002: 674).

2. أسلوب بيرت / التكلفة

هي اختصار لما يعتبر أسلوب لتقييم البرامج والمراجعة) وفيه يتم التركيز على جدولة الوقت، وقد أضيف متغير التكلفة إلى أسلوب بيرت بحيث يصبح بيرت/التكلفة يؤدي إلى تكامل بيانات الوقت وبيانات التكاليف المقابلة لها كما يسمح بمقارنة الخطط البديلة للوقت والتكلفة (العلاق، 2008: 356).

3. المراجعة والفحص والتفتيش

وهي تعني فحص الحسابات والدفاتر والمستندات بحيث يستطيع المراجع الاقتناع بسلامة المستندات والحسابات (الكفراوي، 1998: 21).

4. الكشوفات المالية

تعطي الكشوفات المالية صورة عن الوضع المالي في المنظمة لفترات زمنيةٍ مختلفة، وهناك إجماع على أن الكشوفات المالية تعد بطريقة معينة، وتعرض لكافة المستخدمين لها، وأهم الكشوفات المالية هي: الميزانية العمومية، وكشف الدخل، والتدفقات النقدية وغيرها، ومن المعلوم أنها تستخدم في مجال التحليل المالي لحساب المؤشرات المالية المختلفة (العامري وآخرون، 2008: 238).

المبحث الثاني
الرقابة على المواد الغذائية

تمهيد

باتت سلامة الأغذية تشكل اهتماماً متعاظماً في سلم أولويات الواردات الغذائية لجميع دول العالم، لاسيما بعد شيوع استخدامات الهندسة الوراثية، وتفشي أوبئة الحيوان القاتلة مثل الالتماس وجنون البقر والحمى القلاعية والسالمونيلا فضلاً عن التأثيرات الكيميائية على الأغذية، وتزداد السلامة الغذائية تعقيداً في بلدان العالم الثالث؛ لتدني مستويات الرقابة الغذائية، وافتقارها للمختبرات والأجهزة الحديثة فضلاً عن نقص الكوادر المؤهلة، الأمر الذي جعل بلدان العالم الثالث مستودعاً للتلف والملوثات من الإنتاج الغذائي فاقداً الجودة والصلاحية، بما ترتب عليه ظهور العديد من الأمراض السرطانية والفشل الكلوي والأمراض الجلدية والتسمم الدموي، وفق تقرير منظمة الصحة العالمية، لهذا ارتبطت مفاهيم حماية المستهلك بالتعاملات البشرية منذ القدم، فقد وضعت الأديان السماوية والأنظمة المدنية القواعد والنظم لحماية المستهلك وحمايته وحماية الصحة العامة، إلا أن هناك بعض الشركات، والتجار والمنتجين والمتعاملين بالمواد والخدمات الغذائية يبحثون عن الربح السريع بإتباع أساليب غير مشروعة باستخدام وسائل الغش؛ لهذا باتت الحاجة لوجود نظم رقابية لتتبع المخالفات، وهناك ما يزيد عن المليون إنسان يموتون سنوياً بسبب التلوث الغذائي، وإلى جانب ذلك أيضاً أن ثلث سكان العالم يعانون أمراضاً ذات صلة مباشرة بالتلوث الغذائي، وبالرغم من التقدم الذي طرأ على تكنولوجيا صناعة الغذاء فإن المعلبات ما زالت تشكل بعض المخاطر على صحة الإنسان من ناحية تخزين المواد المضافة والملونة والعرض الغير السليم (المنتدى العربي ، 2012).

أولاً: واقع الأمن الغذائي في قطاع غزة:

إن تدهور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية له طبيعة خاصة تميزه عن معظم مناطق العالم، حيث أنه لم يتولد عن نقصٍ في وفرة الغذاء ولكنه ناتج عن القيود المفروضة على الحراك الاقتصادي، بما في ذلك القيود على حركة البضائع والمنتجات الزراعية الفلسطينية وعلى حركة الأشخاص، للعمل بين القرى، والبلدات والمدن، وإحراز دخل يمكن مبادلته بالغذاء، كما أن الأراضي الزراعية المنتجة تأثرت إلى حدٍ كبير بإجراءات الإغلاق والعزل عن الأسواق في المراكز الرئيسة وخاصة بسبب مصادرة الأراضي وإقامة جدار الفصل العنصري الذي عزل العديد من الأراضي الزراعية الفلسطينية خارج الجدار مما أثر على الواقع الاقتصادي للعديد من الأسر المعتمدة في دخلها وغذائها على الإنتاج الزراعي.

إن الوضع في قطاع غزة يشير إلى تدهور في موارد الرزق الأساسية لأهالي غزة خاصة بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، حيث واجه 1.8 مليون نسمة نقصاً حاداً في المواد الغذائية، ولا شك في أن الأسر التي كانت عرضةً لعدم الأمن الغذائي قبل الغزو انضمت إلى الأسر غير الآمنة، حيث زادت عدد الأسر غير الآمنة غذائياً 20% لتصبح نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً 76% مما يجعل سكان غزة أكثر اعتماداً على المساعدات الغذائية المستوردة من قبل الوكالات الإنسانية الدولية، إن80% من سكان غزة كانوا يتلقوا المساعدات قبل الاجتياح ولا شك أن هذه النسبة زادت حالياً (غطاس، 2009: 2).

ثانياً: الأمن الغذائي المفقود في قطاع غزة:

برزت قضية الغذاء كمعضلة من المعضلات الكبرى التي تواجه سكان قطاع غزة الذي يتعرض إلى حصار إسرائيلي بأشكاله المختلفة، حصار طال أمده لدرجةٍ أصبح فيها أطول حصار يتعرض له شعب في تاريخنا المعاصر، حصارٌ ألقى بظلاله القائمة على مختلف نواحي الحياة الفلسطينية ويتعرض تأثيراته المباشرة نحو مليون ونصف المليون من البشر، بل أصبح يشكل نمطاً في حياة السكان وجزءاً هاماً من ثقافته، وعلى رأس هذه التأثيرات ليس نقص الغذاء بل عدم القدرة عند معظم السكان على الحصول على الغذاء أو بمعنى آخر فقدان الأمن الغذائي (أبو عمرو، 2011: 2).

ثالثاً: معايير سلامة الأغذية:

سلامة الأغذية هي قضية أساسية في الصحة العامة في جميع البلدان، وتُعتبر الأمراض المنقولة بالأغذية بسبب كائنات مُمرضة ميكروبية أو توكسينات بيولوجية وملوثات كيميائية تهديداً كبيراً لصحة آلاف الملايين من الناس، وقد حدثت في العقود الماضية حالاتٍ مرضيةٍ ضخمة بسبب الأغذية في كل قارة من القارات، مما يُثبت أهمية هذه الأمراض وخطورتها على الصحة العامة والمجتمع، وينظر المستهلكون في كل مكان إلى انتشار الأمراض المنقولة نتيجة الأغذية الفاسدة على أنه مصدر قلقٍ متزايد دائماً، ولكن المحتمل أن يكون ظهور الأمراض هو مجرد الجانب الظاهر من مشكلة أوسع من ذلك بكثير وأطول أمداً، وتؤثر تلك الأمراض تأثيراً كبيراً في صحة الناس وطريقة عيشهم، بل إن لها نتائج اقتصادية للأفراد والعائلات والمجتمعات ولدوائر الأعمال ولبلدان بأكملها، وتُلقي هذه الأمراض عبئاً ثقيلاً على نظم الرعاية الصحية، وتقلل من الإنتاجية الاقتصادية بدرجة ظاهرة، ولما كان الفقراء يعيشونٍ من يومٍ إلى يوم فإن خسارة الدخل بسبب أمراض منقولة بالأغذية تعني أن دورة الفقر ستظل قائمة لأمدٍ طويل.وبسبب تكامل صناعات الأغذية وتلاحمها فيما بينها وبسبب عولمة التجارة الغذائية أخذت أنماط إنتاج الأغذية وتوزيعها تتغير، فالأغذية والأعلاف أصبحت توزع على مسافاتٍ أكبر بكثير مما كان عليه الأمر من قبل،

وبذلك تنشأ الظروف الملائمة لانتشار الأمراض المنقولة بالأغذية، وفي أزمةٍ وقعت، وحصل أكثر من 1500 مزرعة في أوروبا على أعلاف ملوثة بالديوكسين من مصدر واحد في مدة أسبوعين فقط، ووجدت الأغذية المشتقة من الحيوانات التي تغذت بهذه الأعلاف طريقها إلى جميع القارات خلال أسابيع، ولا حاجة إلى إعادة وصف انتشار اللحوم والعظام المستخرجة من أبقار مصابة بمرض الالتهاب المخي الإسفنجي أو ما يسمى بـ"جنون البقر". وهناك عوامل أخرى وراء النظر إلى سلامة الأغذية باعتبارها قضية من قضايا الصحة العامة، فاتساع المدن يؤدي إلى زيادة المتطلبات اللازمة لعمليات نقل الأغذية وتخزينها وتجهيزها، وفي البلدان النامية كثيراً ما يتولى تجهيز الأغذية باعة في الشوارع، وأما في البلدان المتقدمة فنحو 50% من الميزانية الغذائية تُنفق على أغذيةٍ أُعدّت خارج المنزل، وهذه التغيرات كلها تؤدي إلى ظهور أوضاع يستطيع فيها مصدر وحيد من مصادر التلوث أن يُحدث آثاراً واسعة النطاق بل وآثاراً في العالم بأكمله (مصلحة الزراعة، 2012).

ولا شك أن عولمة التجارة الغذائية تحقق منافع كثيرة للمستهلكين، إذ أنها تؤدي إلى اتساع وتنوع الأغذية الجيدة التي يمكن الحصول عليها بأسعار معقولة، والتي تكون مأمونةً بما يلبي مطالب المستهلكين، وتفتح التجارة العالمية بالأغذية فرصاً للبلدان المصدرة لكسب النقد الأجنبي الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية، ولكن هذه التغيرات تُثير تحديات جديدة أمام سلامة إنتاج الأغذية وتوزيعها، وقد تبيّن أن لها انعكاسات واسعة النطاق على الصحة، ويتزايد التركيز في برامج سلامة الأغذية على أسلوب "من المزرعة إلى المائدة" باعتباره وسيلة فعالة لتقليل مصادر الخطر الذي تنقله الأغذية، وهذا الأسلوب الشامل في الرقابة على الأخطار الغذائية يتطلب النظر في كل خطوة من خطوات السلسلة الغذائية ابتداءً من الخامات حتى استهلاك الأغذية، إذ أن مصادر الخطر يمكن أن تدخل إلى السلسلة الغذائية في المزرعة وتستمر موجودة فيها، أو يمكن إدخالها أو يمكن أن تتفاقم في أي نقطة من نقاط السلسلة. ورغم التقدم الكبير في إنتاج أغذية أسلم في كثير من البلدان فإن آلاف الملايين من الناس يصابون بأمراضٍ كل سنة بسبب تناول أطعمة ملوثة، وتتفاقم الصورة بسبب ظهور مقاومة متزايدة لمضادات الميكروبات في البكتريا، ويتزايد وعي الجمهور بمخاطر الكائنات الدقيقة المسببة للأمراض وبوجود مواد كيميائية في الأغذية، وهناك تحدٍ خاص يرجع إلى إدخال تقنيات جديدة، بما في ذلك "الهندسة الوراثية" "والمعالجة بالإشعاع"، في هذا الجو المشحون بالقلق من سلامة الأغذية، فبعض الثقافات الجديدة قد يزيد الإنتاج الزراعي ويجعل الأغذية أسلم، ولكن فائدتها وسلامتها تحتاج إلى إثبات حتى يقبلها المستهلكون، يُضاف إلى ذلك أن التقييم يجب أن يكون تشاركياً وشفافاً وأن يجري بحسب الأساليب الدولية المتفق عليها، وحتى وقت قريب كانت معظم نُظم سلامة الأغذية تعتمد على تعاريف قانونية للأغذية غير المأمونة، وعلى برامج إنفاذ لاستبعاد الأغذية غير المأمونة من السوق، وتوقيع عقوبات على المخالفين بعد

ضبط الواقعة، ولكن هذه الأنظمة التقليدية لا تستطيع التجاوب مع التحديات القائمة الآن والتحديات الناشئة في مجال سلامة الأغذية لأنها لا تتبع الأسلوب الوقائي، ولا تعمل على تنشيطه، وفي السنوات العشر الأخيرة حدث انتقال إلى تحليل المخاطر استناداً إلى معارف علمية محسّنة عن الأمراض المنقولة بالأغذية عن أسبابها، وبذلك يتوافر أساس للوقاية الذي يمكن أن تسير عليه تدابير تنظيم سلامة الأغذية على المستويات الوطنية والدولية على السواء، ويجب أن يكون الأسلوب القائم على تحليل المخاطر معتمداً على معلومات عن أنسب الطرق وأفضلها للرقابة على مصادر الخطر الغذائي (مصلحة الزراعة ، 2012).

رابعاً: السياسة الرقابية على سلامة وجودة الأغذية في قطاع غزة

تعتبر النُظم الفعالة للرقابة على الأغذية في مختلف البلدان أمرٌ ضروري لحماية صحة المستهلكين وضمان سلامتهم، وتعرف الرقابة على الأغذية. بأنها "نشاط تنظيمي إلزامي تتولى تنفيذه السلطات الوطنية أو المحلية لتوفير الحماية للمستهلكين والتأكد من أن جميع الأغذية ستكون مأمونة ومغذية وصالحة للاستهلاك البشري، أثناء مراحل الإنتاج والمناولة والتخزين والتجهيز والتوزيع، وأن تتفق مع اشتراطات السلامة والجودة، وأن تكون موسومة بطريقةٍ صادقةٍ ودقيقة على النحو المنصوص عليه في القانون".

وقد اهتمت السلطة الوطنية الفلسطينية بمراقبة السلع التي ترد إلى الأسواق حرصًا منها على الصحة العامة للمجتمع وسلامة وجودة السلع والمنتجات وحماية المواطنين من أساليب الغش والخداع، وقد أنيطت مهام الرقابة على السوق لوزارة التموين في نهاية عام1996 ، حيث عملت الوزارة على تشكيل المختبرات، وهيكلية كادر متخصص للقيام بهذه المهام، وعملت بذلك حتى تم دمجها تحت مظلة وزاره الاقتصاد الوطني عام2003 ، ليصبح هذا الاختصاص من المهام الرئيسية لوزارة الاقتصاد الوطني، فسميت الإدارة العامة للرقابة والتفتيش بـ"دائرة حماية المستهلك" 4، بالإضافة لوزارة الاقتصاد الوطني يوجد عددٌ آخر من الوزارات التي تعمل في مجال الرقابة على سلامة وجودة الغذاء وهي "وزارة الزراعة"، "ووزارة الصحة"، كما تعمل في المجال ذاته "البلديات"، وفيما يلي أهم ما تقوم به هذه الجهات من أعمال رقابية على النحو التالي (مركز الميزان ، 2010):

1. الرقابة على المنتجات الغذائية وغير الغذائية على جميع المنافذ الرئيسية للمعابر.
2. تسجيل محاضر تحفّظ على المعابر لبعض الأصناف التي يشك المفتشين في جودتها وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي أو الشك في مصدرها أو تكون لها حساسية من حيث التلوث الميكروبي، وتُحوَّل إلى دائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني.

3. يكلف مفتشين متخصصين ذوي خبرة لجلب عيناتٍ من مخازن التجار حسب ما يرد في كشف المعابر.
4. عمل الفحوصات اللازمة في مختبر وزارة الاقتصاد، الوطني وفي حالة مطابقة السلع للمواصفات الوطنية الفلسطينية يتم الإفراج عنها بعد التفاهم على السعر للمستهلك مع التاجر، أما عند مخالفة النتائج للمواصفات الفلسطينية، يتم أخذ القرار المناسب حسب الحالة إما بإتلاف الكمية أو تحويلها لمادة أخرى يمكن الاستفادة منها ما يسمى بإعادة التدوير للمنتجات.

خامساً : نُظم الرقابة على الواردات من المواد الغذائية:

بسبب تحسّن فهم الأسلوب القائم على الأخطار، وبسبب زيادة الوعي بتأثيرات سلامة الأغذية على الصحة العامة والاقتصاد الوطني، أدخلت بلدان كثيرة تعديلاتٍ مهمة على نُظم الرقابة الغذائية لديها في السنوات الأخيرة، وكان ذلك استجابةً لضرورة حماية المستهلكين من مصادر الخطر الغذائي التي أمكن التعرف عليها من وقت قريب، مصحوباً بضرورة استخدام الموارد الحكومية استخداماً كفئاً، فاضطرت السلطات الوطنية في كثير من البلدان الصناعية إلى إسناد الأولوية لهذا العمل، وبسبب الأوضاع الحالية في قطاع الأغذية، وخصوصاً عمل هيئة الدستور الغذائي، واتفاقي تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة، اللذين أُبرما حديثاً في منظمة التجارة العالمية، زادت الحاجة إلى المدخلات العلمية المناسبة عند اتخاذ قرارات الرقابة على الأغذية، والإسراع باستعراض النُظم وإعادة تشكيلها في كثير من البلدان. وقد يكون هذا العمل عملاً مستمراً وقد تكون هناك تعديلات كثيرة يجري إدخالها في كثير من البلدان ولكن من المفيد دراسة عدة نماذج حديثة أو أساليب جديدة نشأت في هذا المجال المهم وهو مجال تقوية البنية الأساسية للرقابة على الأغذية. وقد نقّحت جميع البلدان نُظم الرقابة الغذائية أو أدخلت تحسينات عليها، وهي تتوقع من ذلك الحصول على منافع تظهر في زيادة الكفاءة، وزيادة القدرة على توفير الإشراف من "المزرعة إلى المائدة" من أجل سلامة الأغذية، وتعزيز وصولها إلى الأسواق الدولية، وإلى جانب تعزيز الموضوعية في تدابير الوقاية وتثبيت هذه الأنشطة تسعى الحكومات إلى نقل المسؤولية عن ضمان سلامة الأغذية إلى صناعة الأغذية نفسها، في حين تتولى الحكومات مهمة التدقيق أو الإشراف العام(منظمة الأغذية والزراعة ، 2004).

سادساً: البنية الأساسية والموارد الواجب توافرها للرقابة على الأغذية:

- تنظيم عمليات التفتيش والإشراف والإنفاذ.
- عدد موظفي التفتيش ومؤهلاتهم.
- الموارد المتوافرة لوكالة التفتيش، وتقييم نواحي قوتها وضعفها.

- مرافق دعم التحليلات (عدد المختبرات، المرافق والمعدات، برامج الرصد وغير ذلك).
- مدونات السلوك الخاصة بالنظافة.
- ترتيبات إصدار التراخيص للأماكن التي تُمارس فيها عمليات قطاع الأغذية.

سابعاً : مدى فاعلية الرقابة على الأغذية في قطاع غزة:

بالرغم من الجهود التي تقوم بها الجهات المعنية في الرقابة على سلامة وجودة الأغذية في قطاع غزة، والتي تساهم في حماية حقوق المواطنين في الحصول على غذاء آمن صحيًا، إلا أن هناك العديد من الإشكاليات التي تواجه هذا الحق، بما يتطلب من جهات الاختصاص في مجال الرقابة اتخاذ مزيدًا من الإجراءات المناسبة والتي تضمن المزيد من الرقابة، وعن أهم تلك الإشكاليات ما يلي(مركز الميزان ، 2010):

1. المواد الغذائية القادمة عبر الأنفاق، فبالرغم من عدم الاستغناء عن هذه الأنفاق لتوفير بعض احتياجات المواطنين من المنتجات الغذائية المختلفة، وذلك بسبب الحصار الجائر المفروض على القطاع، إلا أن هذه العملية تحتاج إلى ضبط، فالأصل هو مراقبة المنتجات عند دخولها مباشرة، وليس الاكتفاء في القيام بذلك عند وصولها الأسواق، وهذا ما أكدت عليه الجهات المعنية في الرقابة، فالإجراء السليم الذي يضمن قدر المستطاع عدم دخول بضائع غير صالحة للأسواق، هو: مراقبة البضائع عند دخولها من المنفذ. فمراقبة الأسواق وحده لا يكفي مطلقًا. لكن ما يمكن قوله هنا أن هذا ليس سبباً كافياً لعدم إيجاد آليات مراقبة تضمن قدر المستطاع سلامة وجودة السلع الداخلة إلي القطاع، لا سيما مع تقاضي الحكومة في غزة مبلغ من المال عن كل نفق يتم إنشاؤه، الأمر الذي يعني بإمكانها تجنيد الطاقات من أجل موضوع هام وهو سلامة وصحة المواطنين.
2. رغم وجود لجنة لمراقبة الأسماك القادمة عبر الأنفاق، إلا أنه لا توجد أية متابعة أو مراقبة لعمليات بيع هذه الأسماك في الأسواق المحلية، حيث لوحظ أن بعض تجار الأسماك يقومون بعرض الأسماك على قارعة الطريق دون توفير شروط تضمن عدم تعرض هذه الأسماك للتلف ما قد يعرض صحة المواطنين للخطر.
3. عرض منتجات اللحوم والأسماك المجمدة خارج ثلاجات التبريد أي في الهواء الطلق وتحت أشعة الشمس، وفي حال لم يتم بيعها يتم إرجاعها للثلاجات، الأمر الذي ينطوي إليه خطورة تمس بسلامة السلعة وجودتها، حيث تفقد كثيرًا من عناصرها الغذائية، ويصيبها تغير في شكلها الخارجي ويعرضها للتلوث والتلف الأمر الذي قد يؤدي إلى التسمم في حال تناولها فالتخزين والنقل غير السليمين يتسببان في زيادة المركبات النيتروجينية في الأسماك واللحوم المجمدة عن الحد الأقصى الموصى به.

4. غياب التنسيق الكافي بين الجهات المعنية في الرقابة على سلامة وجودة الأغذية، والذي بدوره يشكل عائقًا أمام فاعلية الأداة الرقابية.

ثامناً: عناصر النظام الوطني للرقابة على الأغذية:

الأهداف الرئيسية في نُظم الرقابة الوطنية على الأغذية هي:

1. حماية الصحة العامة بتقليل أخطار الأمراض التي تنقلها الأغذية.
2. حماية المستهلكين من الأغذية غير الصحية أو غير المغذية، أو الموسومة بطريقة سيئة، أو المغشوشة.
3. المساهمة في التنمية الاقتصادية بالحفاظ على ثقة المستهلك في النظام الغذائي ووضع أساس سليم لتنظيم التجارة المحلية والدولية بالأغذية.

تاسعاً : نطاق هذه النُظم نُظم الرقابة الوطنية على الأغذية

يجب أن تشمل نُظم الرقابة على جميع الأغذية المنتجة والمجهزة والمسوقة داخل البلد، بما في ذلك الأغذية المستوردة، ويجب أن يكون لهذه النُظم أساس قانوني وأن تكون إلزامية في طبيعتها.

عاشراً : عناصر بناء نُظم الرقابة الوطنية على الأغذية:

تختلف مكونات نظام الرقابة على الأغذية وأولوياته من بلد إلى بلد، ولكن معظم النُظم تتضمن في العادة المكونات التالية(مصلحة الزراعة ، 2012):

أ. قانون الأغذية ولوائحه التنفيذية:

من الضروري وضع قوانين ولوائح غذائية صالحة للتنفيذ لإقامة نظام عصري للرقابة على الأغذية. وتكون التشريعات الغذائية في كثير من البلدان غير وافية، ويؤثر ذلك على فاعلية جميع أنشطة الرقابة الغذائية التي يمارسها البلد.

ويتألف قانون الأغذية بصفةٍ عامة من تعاريف قانونية للأغذية غير المأمونة، ووصف أدوات الإنفاذ التي تُستخدم في استبعاد الأغذية غير المأمونة من التجارة، وتوقيع العقوبة على المسؤولين بعد ثبوت الوقائع، ولا تخوّل هذه التشريعات بصفة عامة سلطة واضحة وولاية صريحة لوكالات الرقابة على الأغذية؛ من أجل منع وقوع مشكلات في سلامة الأغذية، والنتيجة هي أن برامج سلامة الأغذية تكتفي بالعمل بعد وقوع المخالفة وتتجه نحو الإنفاذ بدلاً من أن تتجه نحو الوقاية وإتباع أسلوب شامل لتخفيض أخطار الأمراض التي تنقلها الأغذية، ولكن قوانين الأغذية الحديثة أصبحت تنص، بالقدر الممكن، على السلطات القانونية اللازمة والنصوص التي تضمن سلامة الأغذية، والتي تسمح أيضاً للجهة أو الجهات المختصة بالأغذية بأن تتبع أسلوباً وقائياً، وتحتاج الحكومات، إلى جانب التشريع، إلى وجود مواصفات غذائية حديثة، وفي السنوات الأخيرة أمكن

استبدال المواصفات التي توضع على شكل قواعد بمواصفات أخرى أُفقية تعالج القضايا الواسعة الداخلة ضمن أهداف السلامة الغذائية. وإذا كانت المواصفات الأُفقية تُعتبر أسلوباً سليماً لبلوغ أهداف سلامة الأغذية فإنها تتطلب وجود سلسلة غذائية خاضعة لرقابة كبيرة ووجود بيانات جيدة عن أخطار سلامة الأغذية، واتباع استراتيجيات إدارة الأخطار، وهي لهذا قد لا تكون سهلة التطبيق في كثير من البلدان النامية. وبالمثل فإن كثيراً من المعايير الخاصة بقضايا جودة الأغذية قد أُلغيت وحلت محلها اشتراطات التوسيم.

وعند إعداد اللوائح والمواصفات الغذائية ينبغي للبلدان أن تستفيد من مواصفات هيئة الدستور الغذائي ومن دروس البلدان الأخرى في موضوع سلامة الأغذية، ولذا فإن مراعاة تجارب البلدان الأخرى أثناء صياغة المعلومات والمفاهيم والاشتراطات ضمن السياق الوطني ستكون هذه هي الطريقة الوحيدة لوضع إطار تنظيمي عصري ويلبي متطلبات الشركاء التجاريين، والمفروض في تشريع الأغذية أن يتضمن الجوانب التالية:

- أن يوفر مستوىً عالياً من حماية الصحة.
- أن يتضمن تعاريف واضحة تضمن التناسق والاطمئنان إلى حكم القانون.
- أن يستند إلى المشورة القانونية الممتازة والشفافة والموضوعية في تقييم الأخطار وإدارة الأخطار والإبلاغ عنها.
- أن يتضمن نصاً يسمح بإجراءات التحوّط واتخاذ تدابير مؤقتة عند التعرف على وجود أخطار صحية من مستوى غير مقبول لحين الانتهاء من عمل تقييم كامل للأخطار.
- أن يتضمن نصوصاً عن حق المستهلكين في الحصول على معلومات دقيقة ووافية.
- أن يتضمن نصوصاً عن تتبع المنتجات الغذائية وسحبها من الأسواق عند ظهور أي مشكلة.
- أن يتضمن نصوصاً واضحةً تشير إلى أن المسؤولية الأولى عن سلامة الأغذية وجودتها هي مسؤولية قطاعي الإنتاج والتجهيز.
- أن يتضمن التزاماً بعدم طرح أغذية في الأسواق إلا إذا كانت مأمونة ومعروضة بطريقةٍ سليمة.
- أن يعترف أيضاً بالالتزامات الدولية للبلد وخصوصاً في مجال التجارة.
- أن يضمن الشفافية في وضع قانون الأغذية وفي الحصول على المعلومات.

ب. كيفية إدارة الرقابة على الأغذية:

حتى تكون نُظم الرقابة على الأغذية نُظماً فعالة لا بد من سياسة عامة على المستوى الوطني ولا بد من التنسيق على مستوى العمليات، ويحدد تشريع كل بلد تفاصيل هذه المسائل ولكن المفروض بصفة عامة أنها تتضمن إنشاء وظيفة قيادية، وهياكل إدارية ذات مسؤولية واضحة عن قضايا

مثل: وضع وتنفيذ سياسة وطنية متكاملة للرقابة على الأغذية، تشغيل برامج الرقابة الوطنية، الحصول على الأموال والموارد اللازمة، وضع المواصفات واللوائح التنظيمية؛ المشاركة في الأنشطة الدولية للرقابة على الأغذية، وضع إجراءات لحالات الطوارئ، إجراء تحليلات للأخطار وغير ذلك.

ومن بين المسؤوليات الأساسية وضع تدابير تنظيمية وضمان حسن الأداء في نظام الرصد، وإدخال التحسينات باستمرار وتوفير الإشراف العام.

ج. إدارات التفتيش:

لا بد في تنفيذ قوانين الأغذية وتطبيقها من وجود إدارات مؤهلة ومدربة وكفؤة ونزيهة للتفتيش على الأغذية، ومفتش الأغذية هو الموظف الرئيسي الذي له اتصال يومي بصناعات الأغذية وتجارتها، وفي كثير من الأحيان بالجمهور أيضاً، وعلى نزاهة مفتش الأغذية ومهارته تعتمد سمعة نظام الرقابة الغذائية وسلامته إلى حدٍ بعيد، وتشمل مسؤوليات إدارات التفتيش ما يلي:

- التفتيش على الأماكن والعمليات لضمان توافقها مع الشروط الصحية وما تتطلبه المواصفات واللوائح.
- تقييم خطط تطبيق نظام تحليل مصادر الخطر في نقاط الرقابة المهمة (الحرجة)، وطريقة تنفيذها.
- أخذ عيناتٍ من الأغذية أثناء الحصاد والتجهيز والتخزين والنقل أو البيع للتأكد من استيفائها الشروط المطلوبة وتوفير بيانات لعمل تقييمات للأخطار والتعرف على المخالفين.
- التعرف إلى مختلف أشكال فساد الأغذية باستخدام الحواس البشرية، والتعرف على الأغذية غير الصالحة للاستهلاك البشري أو الأغذية التي تُباع بطريق الغش للمستهلكين، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- التعرف إلى دلائل وقوع مخالفاتٍ قانونيةٍ، وجمع الأدلة وتحويلها إلى الجهات المختصة والمثول أمام المحاكم عند الضرورة.
- التشجيع على الامتثال الطوعي للتشريعات وخصوصاً باتباع إجراءات ضمان الجودة.
- تنفيذ عمليات التفتيش وأخذ العينات وإصدار الشهادات في حالات التصدير أو الاستيراد عندما يكون ذلك مطلوباً.
- إجراء عمليات تدقيق للأخطار في المنشآت التي تُنفذ برامج ضمان الجودة مثل "نظام نقاط الرقابة الحرجة".

والشرط الأول حتى يكون نظام الرقابة على الأغذية نظاماً كفؤاً هو أن يكون مفتشو الأغذية مدربين تدريباً سليماً، ولما كانت النُظم الغذائية معقدة في الوقت الحاضر فيجب أن يكون المفتش مدرباً

على علوم الأغذية والتكنولوجيا حتى يفهم العمليات الصناعية، ويتعرف على المشكلات التي قد تظهر في الجودة والسلامة، وتكون لديه المهارات والخبرات للتفتيش على الأماكن وجمع عينات الأغذية وعمل تقييم شامل للأوضاع، ويجب أن يتمتع المفتش بفهمٍ جيد للقوانين واللوائح الغذائية، وأن يفهم سلطاته بموجب هذه القوانين والالتزامات التي تفرضها على قطاع الأغذية، ويجب أن يكون المفتش عالماً بإجراءات جمع الأدلة وكتابة محاضر التفتيش وجمع العينات وإرسالها للتحليل في المختبرات، ومع التدرج في إدخال "نظام نقاط الرقابة الحرجة" في صناعة الأغذية يجب أن يكون المفتش مدرباً على تحمل مسؤوليات تدقيق هذا النظام، ومن الواضح أن هناك حاجةٌ مستمرة إلى التدريب ورفع مهارات موظفي التفتيش الموجودين الآن، وإلى ضرورة وجود سياسة لتنمية الموارد البشرية، وخصوصاً لإيجاد مفتشين متخصصين في مجالات فنية بعينها.

ونظراً لأن الموارد البشرية قد تكون محدودة في بعض وكالات الرقابة على الأغذية في البلدان النامية فكثيراً ما يُكلف مفتشو الصحة البيئية بأن يؤدوا أيضاً عمل مفتشي الأغذية، وهذا الوضع ليس هو الوضع المثالي؛ لأنهم قد يفتقرون إلى المهارات والمعارف للتقييم ولإجراء عمليات التفتيش على الأغذية. وإذا كان لا بد من استخدام مفتشي الصحة البيئية فيجب إذن أن يكون عليهم إشراف كافٍ وأن يحصلوا على تدريب على الوظيفة.

د. رقابة الأغذية ورصد البيانات الوبائية:

المختبرات هي واحدة من المكونات الضرورية في نظام الرقابة على الأغذية، ويتطلب إنشاء المختبرات استثماراً رأسمالياً كبيراً كما أن صيانتها وتشغيلها تتكلف الكثير، ولهذا فإن التخطيط الدقيق لا بد منه للحصول على أفضل النتائج، فيجب تحديد عدد المختبرات ومواقع وجودها مع مراعاة أهداف النظام وحجم العمل، فإذا كان المطلوب أكثر من مختبر واحد يجب النظر في توزيع أعمال التحليل حتى يمكن التوصل إلى تغطية فعالة في تحليلات الأغذية الواجب إجراؤها، كما يجب أيضاً وجود مختبر مرجعي مركزي مجهز لعمل التحليلات المعقدة والمرجعية.

وقد لا تكون مختبرات تحليل الأغذية خاضعة كلها لوزارة واحدة أو وكالة واحدة، وقد يكون بعضها خاضعاً لتشريع ولاية معينة أو مقاطعة أو سلطاتٍ محلية، ولكن يجب على إدارة الرقابة على الأغذية أن تضع معايير لمختبرات الرقابة على الأغذية وأن ترصد عمل هذه المختبرات.

ويجب أن تتوافر في المختبرات مرافق كافية لعمل التحليلات الفيزيائية والميكروبيولوجية والكيميائية، ويمكن تجهيز المختبرات أيضاً بأدوات وأجهزة أكثر تعقيداً، وبمكتبة إذا استلزم الأمر، بالإضافة إلى ما يلزم لإجراء التحليلات الروتينية، وليس المهم هو نوع المعدات لضمان دقة نتائج التحليل وإمكان الاعتماد عليه بل لا بد أيضاً من توافر مهاراتٍ ومؤهلاتٍ لدى القائم بالتحليل ولا بد من أن تكون الطريقة المستخدمة طريقة يمكن الوثوق بها، وكثيراً ما تستخدم نتائج التحليل كدليل أمام المحاكم لتقرير الامتثال مع المواصفات أو اللوائح المطبقة في البلد ولهذا فمن الضروري جداً أن يكون

المختبر قادراً على أداء العمل بطريقة فعالة وكفؤة، ومن شأن إدخال برامج لضمان جودة التحليلات، واعتماد المختبر من جانب جهة اعتماد داخل البلد أو خارجه، وأن يستطيع المختبر تحسين أدائه وضمان موثوقية نتائجه ودقتها وإمكان تكرارها، كما أن من المفيد في هذا الجهد وضع أساليب رسمية منصوص عليها لأخذ العينات وإجراء التحليلات.

ومن العناصر المهمة في أي نظام وطني للرقابة على الأغذية اندماجه في نظام وطني لسلامة الأغذية بحيث يمكن الكشف عن الروابط بين تلوث الأغذية والأمراض التي تنقلها الأغذية، وتحليل هذه الروابط، ومن الأمور الحاسمة إمكان الحصول على معلومات حديثة وموثوق بها عن مدى انتشار الأمراض المنقولة بالأغذية، وغالباً ما تكون المختبرات اللازمة لهذا النوع من النشاط موجودة خارج وكالات الرقابة على الأغذية، ولكن من الضروري إقامة روابط فعالة بين وكالات الرقابة على الأغذية ونظام الصحة العامة، بما في ذلك المختصون بالوبائيات وبالميكروبيولوجيا، فبهذه الطريقة يمكن ربط معلومات الأمراض المنقولة بالأغذية مع بيانات رصد الأغذية والتوصل إلى وضع سياسات رقابة مناسبة وقائمة على الأخطار، وهذه المعلومات تشمل الاتجاهات السنوية في انتشار الأمراض، والتعرف على المجموعات السكانية المعرضة لها، والتعرف على الأغذية الخطرة، والتعرف على أسباب الأمراض المنقولة بالأغذية ومحاولة تتبعها، ووضع نُظم للإنذار المبكر في حالات انتشار الأمراض وتلوث الأغذية.

هـ.الإعلام والتثقيف والاتصالات والتدريب:

تؤدي نُظم الرقابة على الأغذية دوراً متزايد الأهمية في تقديم المعلومات والتثقيف والمشورة لأصحاب المصلحة في السلسلة المعروفة باسم "من المزرعة إلى المائدة"، وتشمل هذه الأنشطة تقديم معلومات واقعية متوازنة للمستهلكين، وتقديم مجموعات معلومات وبرامج تثقيفية للمسؤولين الرئيسيين والعاملين في صناعة الأغذية، ووضع برامج لتدريب المدربين، وتوفير الكتابات المرجعية للعاملين في الإرشاد في القطاعين الزراعي والصحي.

ويجب على وكالات الرقابة على الأغذية أن تُعالج الاحتياجات التدريبية الخاصة بمفتشي الأغذية التابعين لها وبالمحللين في المختبرات باعتبار أن ذلك مسألة ذات أولوية عالية، فهذه الأنشطة هي وسيلة مهمة لبناء مهارات وخبرات الرقابة على الأغذية لدى جميع الأطراف المعنية، وبالتالي فإنها تؤدي وظيفة وقائية مهمة.

حادي عشر : إدارة الرقابة والتفتيش في وزارة الاقتصاد الوطني:

عنيت السلطة الوطنية بتنظيم حلقات السوق المختلفة، وتنظيم التعاملات التجارية، حيث اهتمت بمراقبه السلع التي ترد إلى الأسواق؛ حرصاً منها على الصحة العامة للمجتمع وسلامة وجودة السلع والمنتجات وحماية المواطنين من أساليب الغش والخداع، ومن هذا المنطلق أنيط مهام

المراقبة على حلقات السوق المختلفة لوزارة التموين في نهاية عام 1996م، وتبعاً لذلك عملت وزاره التموين على تشكيل المختبرات وبناء هيكلة كادر متخصص للقيام بمهام الرقابة على الأسواق وعملت بتميز بالأداء والإنجاز حتى تمّ دمج وزاره التموين تحت مظلة وزاره الاقتصاد الوطني عام 2003، حيث أصبح هذا الاختصاص من المهام الرئيسية لوزارة الاقتصاد الوطني فسميت الإدارة العامة للرقابة والتفتيش "بدائرة حماية المستهلك" والتي أصبحت دائرة من دوائر الإدارة العامة للصناعة والتجارة وخدمات المستهلك، كما اهتمت الوزارة بتطوير ومراجعة الأنظمة المعمول بها سابقا وتم إصدار قانون حماية المستهلك رقم 21 لسنه 2005، والعمل لمباشرة اللائحة التنفيذية حيث تم الارتقاء بالأداء لطواقم حماية المستهلك والتي أصبحت تستند إلى بنوده لأخذ المخالفين بالشدة برفع الحدين الأدنى والأقصى للعقوبات واستحداث بعض العقوبات الرادعة فضلاً عن توفير المرونة الكافية في التطبيق، وسهولة الإجراءات، وسرعتها لكفالة حماية المستهلك بفعالية، وذلك كله في ضوء مقتضيات المصلحة العامة، وبمراعاة ظروف وطبيعة المعاملات التجارية، وتثبيت المرجعية والإطار القانوني لمقاطعه سلع المستوطنات، وحماية الوكلاء الفلسطينيين، وتشجيع الصناعة الوطنية، والتوعية الجماهيرية وفق رؤية عمل منسجمة ومفهوم قضية حماية المستهلك في فلسطين، والتي أصبحت تزداد إلحاحاً يوماً بعد يوم وذلك كنتيجة لوضع الاحتلال الذي يبقي فلسطين تحت نير الاحتلال ويبقى المستهلك بعيداً عن نيل أبسط حقوقه، نظرا للانفتاح على كل أنحاء العالم في استيراد أغذيتنا وأدويتنا، وكافه سلعنا وللنقلة النوعية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الماضية والتي أدت إلى تغيير كبير في الحياة الاجتماعية، وما تضمنه من تغيير في العادات والأنماط الاستهلاكية والتبادلات النوعية في الحصول على مصادر السلع للتأكيد من سلامه السلع الواردة إلى الأسواق وضمان أن المستهلك بمأمن من هذه السلع ولخصوصية الأهداف الموضوعة لدائرة حماية المستهلك، كان لا بد من الإشارة إلى وجود الاحتلال الذي ترك المساحة الكافية لإغراق الأسواق بالسلع المهربة، وسلع المستوطنات والتي تضخ كل ما هو غير مأمون وغير صحي، والمزور والمقلد، إلى أسواقنا كل هذه الأمور مجتمعة وضعت الوزارة أمام المبرر القانون والاجتماعي والصحي والاقتصادي لتعزيز عمل الدائرة والتي تتطلع برؤية واضحة لتثبيت المبادئ الأساسية للمستهلك كحقه في الاختيار للسلع والخدمات آمنه الاستخدام دون ضغوط أو عوامل تؤثر على هذا الاختيار وأن تكون هذه السلع، لا تضر بالصحة والبيئة(وزارة الاقتصاد الوطني ، 2012).

ملخص الفصل

الرقابة هي وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها لضمان تحقيق الأهداف المرسومة مسبقاً ، ولم تعد تقتصر على مراجعة الوحدات من الناحية المالية بل امتدت كي تشمل مراجعة الأداء ، ويمكن تعريفها بأنها "العملية التي تحاول التأكيد على أن النشاطات الفعلية تتلاءم والنشاطات المرغوب بها" .

تعتبر الرقابة ضرورية؛ لأنها تقلل حدوث الأخطاء والتأكد من سير العمل بشكل جيد وتمنع الكوارث وتعمل على التنمية والتطوير . هناك عدة مراحل للرقابة لتكون فعالة وكي تكون الرقابة فعالة وجب التأكد من دقة المعلومات وتوافرها والتركيز على عناصر النجاح ، وملائمة النظام الرقابي مع طبيعة النشاطات ، وان تكون موضوعية ومتكاملة .

للرقابة عدة أدوات منها الملاحظة الشخصية ، والمراجعة والفحص ، والكشوف المالية . الرقابة على المواد الغذائية هي ما يحاول البحث مناقشته نظرا لأهمية هذا الموضوع في حياة الإنسان الفلسطيني حيث أن تدهور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية له طبيعة خاصة تميزه عن باقي المناطق ، ويلعب الحصار الإسرائيلي دورا بارزا في قضية الغذاء التي تواجه سكان قطاع غزة ، حيث أن سلامة الأغذية هي قضية أساسية في كل البلدان ، وتعتبر النظم الفعالة للرقابة على الأغذية في مختلف البلدان أمراً ضرورياً لحماية صحة المستهلكين وضمان سلامتهم .

تقوم الجهات المعنية بالرقابة على المواد الغذائية في قطاع غزة بجهود جبارة لضمان سلامة وجودة الأغذية ، إلا أن هناك العديد من الإشكالات مثل الأغذية القادمة عبر الأنفاق ومراقبة بيع الأسماك في الأسواق المحلية وكذلك المنتجات المجمدة مثل اللحوم والأسماك بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجهات المعنية .

الفصل الثالث

- **المبحث الأول: مواصفات جودة المواد الغذائية المستوردة ومقاييسها.**
- **المبحث الثاني: الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول في الرقابة على الأغذية المستوردة**

المبحث الأول

مواصفات جودة المواد الغذائية المستوردة مقاييسها

أولاً: مفهوم جودة الغذاء:

هي محصلة مجموعة من الخواص التي يمكن بها تحديد مدى قابلية هذا الناتج لدى المستهلك. أو هي "تحقيق رغبات للمستهلك في المنتج الغذائي" (حمزاوي، 2007: 8).

أما مراقبة الجودة:

فهي المحافظة على الجودة في مستوى قبولها لدى المستهلك. وقد تم استحداث مصطلح المراقبة الشاملة على الجودة ليشير إلى مراقبة المواد الخام والخامات والعمال والماكينات بالإضافة إلى الإدارة الفنية مثل النقل والتخزين والتسويق وخلافه وتشمل مراقبة الجودة الأنشطة المرتبطة بها كما يلي:

- المواصفات.
- تصميم المنتج أو الخدمة لمقابلة المواصفات.
- إنتاج المنتج لمقابلة المعنى الكامل للمواصفات.
- الفحص لتحديد مطابقة المواصفات.
- مراجعة الاستخدام لتوفير معلومات لمراجعة المواصفات.

إن استغلال هذه الأنشطة يوفر منتج أو خدمة للعميل بأقل تكلفة على أن يستمر الهدف لتحسين الجودة.

ثانياً : سياسة الجودة:

وهي "الشروط والتوجيهات التي تحددها المنشأة أو المؤسسة في مجال الجودة والمعدة مسبقاً بواسطة الإدارة العليا".

ونظراً لان سياسة الجودة تعتبر من أهم الموضوعات في نظم الجودة الحديثة حيث يحتاج نظام ISO إلى سياسة الإدارة عن الجودة بمستند رسمي مع تأكيد وضوح هذه السياسة لكل المختصين.

وعند تعريف سياسة الجودة فإنه يجب على الإدارة النص صراحة أن من ضمن الأهداف الأساسية للمشروع هو الإرضاء الكامل لعملائها. وتحقيق سياسة الجودة لا يتم عن طريق أوامر أو توجيهات من الإدارة العليا ولكن يجب على الإدارة العمل على بناء الجودة بمجهود تعاوني حيث من الضروري وضع سياسة الجودة بالمشاركة مع كل المختصين مع الأخذ في الاعتبار النواحي التكنولوجية واتجاهات الأسواق وأهداف الإدارة على المدى الطويل.

وعموماً يجب أن يتم إصدار سياسة الجودة بتوقيع من الرئيس المسؤول والذي يعرضها على جميع العاملين للتأكد من التنفيذ الفعال لها والتأكيد على جدية تطبيقها. كما أن الإدارة العليا مسئولة عن إعلانها بشكل ظاهر في أماكن مختلفة من المؤسسة وعلى الإدارة أيضاً دعم جهود سياسة الجودة حتى ولو أدى تطبيقها إلى بعض الأمور المرفوضة أو زيادة مؤقتة في التكلفة.

ثالثاً: إدارة الجودة:

وهي "المهام الشاملة لإدارة المؤسسة لتحديد سياسة الجودة وتنفيذها" (حمزاوي، 2007: 10).

إدارة الجودة الشاملة:

هي اتجاه المؤسسة نحو إدارة الجودة بالتحسين المستمر للجودة. وأحياناً يطلق عليها "الرقابة الشاملة على الجودة" وهي المفهوم الحديث لرقابة الجودة وهو يشير إلى مراقبة جودة الغذاء ابتداءً من التخطيط للجودة– جودة التصميم– جودة المواد الخام والخامات– العمال– الماكينات– الإدارة– النقل– التخزين– التسويق– خدمة ما بعد البيع وخلافه، أي إن إدارة الجودة الشاملة تتطلب تضافر كل الجهود والوسائل لإرضاء رغبات المستهلك مع الحد من تكاليف الإنتاج بقدر الإمكان على أن لا يخل ذلك بالقدرة التنافسية للمنتج. وتعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها " تطبيق مفاهيم الجودة في كل مجالات العمل بالشركة وعلى كل المستويات" وعلى ذلك تقع مسئولة الإدارة الشاملة للجودة على عاتق كل رئيس مسئول في المؤسسة من أعلى مستوى إلى أدناه كل في مجال تخصصه. حيث أن إدارة التسويق مسئولةٌ عن تحديد رغباتِ المستهلك وإدارة التصميم مسئولةٌ عن تحديد المواصفات المطلوبة وإدارة المشتريات مسئولة عن شراء الخامات بمواصفات جيدة وإدارة الإنتاج مسئولة عن العمليات التصنيعية ومعامل الفحص والتحليل مسئولة عن إجراء الاختبارات والفحص وإدارة المبيعات مسئولة عن توصيل المنتجات والتعرف على ملاحظات العملاء.

رابعاً: المواصفة:

هي وثيقة معتمدة لتطبيق اشتراطات وخصائص وأنواع لمنتج معين أو طريقة معينة، وهي تصدر لتحديد التعامل مع الآخرين(حمزاوي، 2007: 11).

المواصفة القياسية الوطنية:

هي الوثيقة التي تصدر من جهة معترف بها ومسئولة وحدها عن إصدارها؛ لتحدد معايير الجودة الشاملة والسلامة للسلع والخدمات والمواد الخام وكذلك طرق وأساليب الفحص والاختبار واشتراطات القبول والرفض للأداء لحدٍ أدنى لمتطلبات الجودة لتمثل وجهة النظر الوطنية على المستوى المحلي وأمام المحافل الدولية.

المواصفات القياسية الملزمة:

وهي مواصفات صدر بشأنها قرار وزاري وإلزام المنتجين بتطبيقها نظراً لارتباطها بصحة وسلامة وأمن المستهلك والبيئة وضماناً للاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات بما يعود على المجتمع بالفائدة.

خامساً : سجلات الجودة:

هي سجلات مصممة لتوضيح نتائج الجودة المحددة للمنتج النهائي وأثناء التصنيع وللتحقق من التنفيذ الفعال لنظام إدارة الجودة. وتوفر سجلات الجودة الدليل على وصول جودة المنتج إلى المستوى المطلوب. ويوجد نوعين من سجلات الجودة:

1. **سجلات جودة المنتج، وتشمل:**

- المواصفات القياسية للمنتج النهائي.
- مواصفات المكونات الداخلة.
- تقارير اختبار المواد الخام.
- تقارير الاختبار أثناء التصنيع.
- تفصيلات عن انحرافات المنتج عن المواصفات
- سجلات عن المنتج أثناء التخزين
- سجلات الشكاوى الخاصة بجودة المنتج والإجراء العلاجي الذي تم.

2. **سجلات تشغيل نظام الجودة، وتشمل**(حمزاوي، 2007: 14):

- تقارير عن مراجعة الجودة.
- سجلات عن معدل أداء الموردين.
- سجلات عن مراقبة التشغيل والإجراءات العلاجية.
- سجلات معايرة معدات الاختبار.
- سجلات تدريب العاملين.

خامساً: المواصفات القياسية للأغذية:

تعتبر المواصفات حجر الأساس لأي نشاط صناعي، وتعتبر من أقدم الأنشطة التي عرفها الإنسان في هذا المجال(حمزاوي، 2007: 43).

المواصفات القياسية للأغذية:

المقصود بالمواصفات القياسية للسلع الغذائية هو "تثبيت الصفات الطبيعية والكيميائية (التركيبية) والحيوية والحسية وغيرها لأي مادةٍ غذائية مطروحة للاستهلاك المباشر أو التصنيعي"، وبذلك فهي عملية تقييم لمنتجات التصنيع الغذائي حسب مقاييس ومعايير دقيقة قد تكون وحدات وزن أو أطوالاً أو غيرها أو مواصفات علمية لتحديد نسبة المعيب حماية للمنتج بالتعويض العادل عن القيمة الحقيقية للإنتاج وكذلك حماية للمستهلك من التلاعب والغش.

يدخل تحت الصفات الطبيعية مثلاً اللون والشكل والكثافة، ونسبة المواد الغريبة، تجانس المنتج ودرجة النضج وغيرها بالنسبة للمواد الأولية الخام مثل الفواكه والخضروات والحبوب ومنتجاته، أما من حيث الصفات الكيميائية فتتحدد حسب المنتج والهدف من استعماله فتذكر نسبة البروتين أو الرماد أو الرطوبة ودرجة نشاط إنزيمات الأميليز.. إلخ في مواصفات حبوب القمح ومنتجاته لما لهذه المركبات من تأثيرات على خزن أو تصنيع الحبوب وقد تتعدى ذلك إلى تعيين نسبة أخرى من المواد الكيميائية للدلالة على نوعية الإنتاج المطروح للاختبار والتقييم.

ويجب التمييز بين المواصفة بمفهومها العام، وبين المواصفة القياسية التي أصبحت قاصرة على الوثيقة الفنية التي تصدر عن الجهة المعترف بها لإصدار المواصفات.

أنواع المواصفات القياسية:

وتوجد عدة أنواع من المواصفات القياسية تختلف من حيث طبيعة إصدارها مثل: المواصفات الخاصة ومواصفات الجمعيات والهيئات الصناعية، ومواصفات الشركات والمواصفات الوطنية القومية والإقليمية والدولية وهناك أنواع منها:

1. **المواصفات القياسية للمصانع:**

وهذه يضعها المصنع للاسترشاد بها في عمليات الشراء أو الإنتاج أو البيع. وفيها يتم إعادة مواصفة المصنع باتفاق عام بين الإدارات المختلفة ذات العلاقة لتوجيه عمليات التصميم والشراء والإنتاج والبيع والعمليات الأخرى. وعادة ما تكون هذه الشركات ذات طبيعة مميزة من ناحية طبيعة الإنتاج وكميته ونوعيته.

ويمكن تلخيص تلك الوظائف الأساسية لإدارة التقييس في المصنع كما يلي:

- إخذ زمام المبادرة وإعطاء القوة الدافعة للمواصفات الجديدة أو المواصفات المعدلة.

- تخطيط العمل التقييسي وتقدير مردوده.
- إعداد مواصفات المصنع وتنسيقها مثل: المواصفات الأساسية ومواصفات المواد، والسلع نصف المصنعة، وأدوات الإنتاج والمواد المستهلكة... الخ.
- المتابعة والمشاركة في أنظمة التقييس الخارجية في حدود منتجات المصنع النهائية والسلع والأصناف المستخدمة فيها.

وعادة ما يتم تنفيذ هذه المواصفات بالتعاون مع إدارة الحاسب الآلي في تسجيل جميع المواد الأولية ومخزن المواد والأجزاء، وتولي عمليتي الرموز، والتصنيف وذلك بهدف إنجاز السلع النهائية بالكيفية التي تجعلها تتناسب ومتطلبات السوق وتخفيض تكاليف الإنتاج.

ويمكن أن تبنى مواصفات المصنع على المواصفات الوطنية أو الدولية عندما يكون ذلك ممكناً مع مراعاة فرق هام جداً وهو أن المواصفة الوطنية أو الدولية تصاغ على أساس عريض لتكون صالحة لعدد كبير ومتنوع.

2. المواصفات القياسية للاتحادات التجارية:

وفيها يتم إعداد المواصفة عن طريق التنسيق بين مجموعة من الهيئات أو الاتحادات أو الجمعيات المهنية ذات المصالح المشتركة، مثل اتحاد منتجي الألبان أو غرفة صناعة الألبان وغالباً ما تكون متواجدة في الدول المتقدمة والتي تتكامل فيما بينها بصناعاتٍ معينة.

أهداف المواصفات القياسية:

يختلف الهدف من وضع المواصفات القياسية تبعاً لاختلاف الجهة أو المستوى الذي قام بوضعها. فالمواصفات التي يقوم المصنع بوضعها بهدف من ورائها تبسيط الطرق والعمليات المتعلقة بجميع أوجه نشاط المصنع من تدبير المواد الأولية أو القيام بالتصنيع أو عمليات التسويق. والمواصفات التي تصدرها الاتحادات الصناعية أو التجارية الهدف منها التنسيق وزيادة التعاون (حمزاوي، 2007: 44-45).

سادساً : خطط أخذ العينات للمواد الغذائية المستوردة:

1- آلية عمل لجنة أخذ العينات:

- تؤخذ العينات في المركز الجمركي من قبل لجنة أخذ العينات.
- يجب أن يكون صاحب الإرسالية أو مندوباً عنه حاضراً عند الكشف على الإرسالية وأخذ العينات منها ، ويؤخذ توقيعه مع توقيع أعضاء لجنة أخذ العينات على متن مشروحات اللجنة.

- يجب أن تدون لجنة أخذ العينات جميع الملاحظات التي تراها حول الإرسالية وكيفية جمع العينات وحجمها على أنموذج معتمد لهذه الغاية.
- يجب إنجاز عملية جمع ونقل العينات بطريقة تضمن الحفاظ على العينة في نفس الظروف التي كانت بها قبل أخذها ، وبحيث لا تؤثر على احتمالات قبول أو رفض الإرسالية التي أخذت منها العينة.
- تنقل العينات من المركز الجمركي إلى مختبر الأغذية بوسائط نقل رسمية حيثما امكن ذلك (اللجنة العليا للرقابة ، 2001 : 3).

2- الكشف الظاهري على المواد الغذائية المعبأة في شوالات :-

- يتم الكشف الظاهري على مدى جاهزية واسطة النقل (عنبر، شاحنة، حاوية ....).
- يتم الكشف الظاهري على جزء من الإرسالية كلما كان ذلك ممكنا باستخدام أدوات جمع العينات وحسب ما سيرد في التعليمات لاحقاً .
- تعبئ اللجنة نموذج الكشف الظاهري تبين فيه أي الملاحظات وفي حال عدم وجود عيوب صحية حرجة يسمح بتفريغ الكمية .
- يمكن تفريغ الكمية إلى مستودعات مجهزة في المركز الجمركي أو إلى وسائط نقل أخرى .
- خلال عمليات التفريغ تقوم اللجنة بالكشف على عيناتٍ من الشوالات وتدون في نموذج الكشف الظاهري ملاحظاتها .
- يتم وقف الإجراءات لاتخاذ القرار المناسب من الدائرة المعنية في حال ملاحظة أي عيوب صحية حرجة.
- لتأكيد أي عيب مشكوك فيه من قبل اللجنة يتم جمع عينات انتقائية من الكمية المشكوك فيها وإرسالها للمختبر؛ للتحقق من وجود المخالفة وعلى اللجنة أن تبين في تقريرها سبب جمع العينة والفحص المخبري المطلوب إجراءه.
- إذا تبين للجنة وجود مخالفة صحية غير حرجة فتعطي صاحب العلاقة الفرصة لفرز الإرسالية، وتحديد الجزء السليم منها للكشف عليه وأخذ عينات منه .

3- الكشف الظاهري على المواد الغذائية المعبأة والتي لا تحتاج إلى تبريد :

- يتم الاطلاع على عينات من طرود الإرسالية ويتم تدوين الملاحظات على نموذج الكشف الظاهري .
- يتم السماح بالتفريغ في مستودعاتٍ مجهزةٍ بالمركز الجمركي أو إلى وسائط نقل أخرى.
- تكشف اللجنة على الكمية ظاهرياً خلال عملية التفريغ أو بعد الانتهاء من التفريغ وأخذ العينات اللازمة من الطرود للكشف الظاهري .

- اذا تبين للجنة وجود عيوب في العبوات فتعطي صاحب العلاقة الفرصة لفرز الإرسالية وتحديد الجزء السليم منها للكشف عليه وأخذ العينات منه باستثناء وجود انتفاخ ظاهري بالعبوات فيتم وقف الإجراءات ورفض الإرسالية (اللجنة العليا للرقابة ، 2001 : 4) .

4- الكشف الظاهري على المواد الغذائية المعبأة والتي تحتاج إلى تبريد أو تجميد:

- يتم الاطلاع على السجل الحراري للمادة الغذائية وتطبق تعليمات نقل وتخزين وعرض المواد الغذائية .
- يتم الكشف كلما كان ذلك ممكناً على عينات من المادة الغذائية الواردة ضمن عنابر الباخرة وتدوين الملاحظات في نموذج الكشف الظاهري.
- يتم السماح بتفريغ المادة الغذائية الواردة ضمن حاويات أو ثلاجات في ثلاجات تابعة للمركز الجمركي .
- يتم الكشف ظاهرياً على الطرود خلال عمليات التفريغ أو بعد الانتهاء منها وتدوين الملاحظات في نموذج الكشف الظاهري .
- يتم فتح الطرود التي تؤخذ للفحص الظاهري، وتقوم اللجنة بالكشف الظاهري عليها وتدوين الملاحظات في نموذج الكشف .
- يتم أخذ عينة انتقائية إذا تبين للجنة وجود علامات فساد في المادة الغذائية ترسل للمختبر؛ للتحقق من المخالفة مع تحديد الفحص المطلوب من قبل اللجنة.

5- حول طريقة أخذ العينات :

1. تقوم اللجنة بأخذ العينات من المواد الغذائية التي لا تحتاج إلى ظروف خاصة لسحبها في موقع الإرسالية في المركز الجمركي .
2. في حالة عينات المواد الغذائية التي تحتاج لظروف خاصة لسحبها ، تؤخذ العينات في غرفة مخصصه لهذا الغرض في المركز الجمركي وباستخدام الأدوات المناسبة لذلك. وفي حالة عدم توفر المكان والأدوات اللازمة، ترسل وحدات العينة كاملة لمختبرات المؤسسة العامة للغذاء والدواء لأخذ العينات اللازمة منها وإعادة ما تبقى منها إلى أصحابها.
3. في حالة طرود المواد الغذائية المعقمة " مثل براميل مركزات العصير ومركزات المشروبات الغازية المعقمة ، ومركزات المضافات الغذائية وغيرها"، تقوم لجنة أخذ العينات باختيار الطرود التي أخذت من العينة وتضع عليها علامة مع ختم أعضاء اللجنة، وتسلم لأصحاب العلاقة ويرسل كتاب من رئيس المركز الجمركي لمدير الصحة الذي يقع المصنع في منطقه اختصاصه للإيعاز بسحب العينات في المصنع من قبل مندوبي مديرية الصحة وبحيث تؤخذ العينات من الطرود التي اختارتها لجنة أخذ العينات في المركز الجمركي قبل التصنيع مباشرةً مع السماح للمؤسسة الغذائية باستخدام الطرود

التي أخذت منها العينات في التصنيع الغذائي، والتحفظ على الكمية المنتجة من قبل مديرية الصحة لحين ظهور نتائج الفحص المخبري .

4. لدى جمع العينات ، تأخذ بعين الاعتبار رقم التشغيل وتاريخ الإنتاج أو الحصاد بحيث تؤخذ هذه العينات من كل تشغيله وتاريخ إنتاج أو حصاد بشكل مستقل .
5. في حالة أن جميع طرود أو عبوات الإرسالية متجانسة ظاهرياً وبلا عيوب ، تأخذ العينات حسب التعليمات والجداول المرفقة. وفي حالة وجود اختلافاتٍ ظاهريةٍ على طرود أو عبوات الإرسالية من الخارج (كالبلل، الصدأ، الانبعاج ، التلوث أو نزع الرقعة...الخ، باستثناء الانتفاخ والسيلان) تفرز وحدات الإرسالية إلى مجموعات متجانسة ظاهرياً وتأخذ عينات مستقلة من كل مجموعة، ويبين على نموذج أخذ العينات للفحص المخبري ملاحظات لجنة أخذ العينات حول العيوب الظاهرية للكمية التي تمثلها العينات.
6. في حالة أخذ العينات من المواد الغذائية السائبة يجب أن لا يقل وزن وحدة العينة من كل موقع لأخذ العينات عن 200 غرام، وبحيث تكون وحدات العينة متساوية ما أمكن ذلك، باستثناء المواد التي وردت لها جداول خاصة بها في هذه التعليمات.
7. بخصوص إرساليات المواد الغذائية المبردة والمجمدة:

تقوم لجنة أخذ العينات بالتأكد من أن درجة حفظ الأغذية المبردة والمجمدة أثناء النقل كانت مطابقة لتعليمات المؤسسة العامة للغذاء والدواء. ولدى إرسال العينات للفحص المخبري يجب تدوين ملاحظات الفحص الظاهري للإرسالية (مثل وجود رائحة كريهة داخل واسطة النقل، وجود سائل انفصالي مدمم داخل الطرود، وجود تمزق بالكراتين ...الخ) على أنموذج اخذ العينات.

8. تقوم لجنة أخذ العينات بأخذ العينة حسب الجداول الواردة في التعليمات وتقسم إلى قسمين مناصفة، يحرز كل منها أصولياً وضمن طرود ويوقع عليها من قبل لجنة أخذ العينات وتختم بالخاتم الرسمي .
9. يُرسَل القسم الأول من العينة بموجب أنموذج أخذ العينات إلى مختبرات الأغذية لفحصه وبيان مدى صلاحيته للاستهلاك البشري .
10. يُسلم القسم الثاني من العينة إلى أصحاب العلاقة (مقابل التوقيع على نموذج خاص معد لهذه الغرض) لحفظه بطريقة سليمة، تضمن الحفاظ على خصائص العينة الأصلية مع عدم التصرف بها إلى حين ظهور النتائج المخبرية للقسم الأول من العينة.
11. في حال ثبوت صلاحية القسم الأول من العينة للاستهلاك البشري والتخليص على الإرسالية التي تمثلها العينة ، يسمح لصاحب العلاقة بالتصرف بالقسم الثاني من العينة والمسلم له .

12. في حالة أن فحوص الصلاحية وفحوص مطابقة المواصفة تجرى في نفس المختبر، تأخذ عينة واحدة مشتركة لغايات هذه الفحوص.

13. في حالة الأغذية التي لا يوجد لها جدول يحدد حجوم العينات التي تؤخذ منها، يطبق الجدول الخاص بفئة الغذاء الأقرب لها(اللجنة العليا للرقابة ، 2001 : 5–8).

المبحث الثاني

الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول في الرقابة على الأغذية المستوردة

أولاً: إجراءات التفتيش على شحنات الأغذية:

بعد استكمال المستندات تبدأ عملية التفتيش الظاهري على الشحنات وذلك من خلال الخطوات التالية:

1. التأكد من أرقام الحاويات وسلامتها وضبط درجة حرارة حفظ الأغذية.
2. التأكد من الوضع العام للشحنة وعدم وجود فساد ظاهر أو إصابة حشرية أو حيوية ظاهرة قد يسبب دخولها نقل أمراض أو حشرات أو تلوث أو مخاطر صحية.
3. التفتيش والفحص الظاهري للأغذية، ويشمل فحص عيناتٍ عشوائية من جميع الأصناف الموجودة في قائمة المحتويات ظاهرياً بحيث تكون ممثلة للإرسالية والتأكد مما يلي:
   أ. سلامة عبوات الأغذية.
   ب. عدم وجود علامات فساد أو عيوب ظاهرية كالصدأ أو الانتفاخ بأنواعه أو تسريبات أو روائح غريبة.
4. مطابقة البطاقة الغذائية للمواصفة الخاصة.
5. صلاحية المادة الغذائية ظاهريًا بعد فحص اللون ، الرائحة ، الطعم..... إلخ
6. عدم احتواء مكوناتها على مواد أو منتجات ممنوعة أو غير مصرح بها في دول مجلس التعاون الخليجي.
7. التأكد من تاريخ الصلاحية (الإنتاج، الانتهاء) للمادة الغذائية.
8. التأكد من وجود إرشادات الاستخدام والمكونات باللغة العربية بالإضافة إلى اللغة الأصلية.
9. الخضار والفواكه الطازجة تفحص حسب متطلبات الحجر الزراعي.
   أ- مطابقة المواد الغذائية للمواصفات القياسية المعتمدة، وقوانين الرقابة على الأغذية واللوائح التنفيذية لها في كل دولة على حدة.
   ب- حظر وجود أي مواد أخرى مثل المواد الكيمائية والمبيدات والأسمدة والمنظمات ومواد البناء مع المواد الغذائية داخل وسيلة نقل المواد الغذائية.
10. درجات حرارة التخزين للمواد الغذائية:
   أ- المواد الغذائية المجمدة على درجة تبريد لا تقل عن 20 درجة مئوية من المصنع أو المخزن حتى وصولها إلى مخازن المستورد مع وجود الصندوق الذي يسجل درجة الحرارة خلال رحلة الشحن.

ب- أن تكون اللحوم والدواجن المبردة والألبان ومنتجاتها على درجة حرارة تتراوح بين صفر 5 درجة مئوية.

ت- البيض يجيب أن تكون درجة حرارته تتراوح بين (4 و 10) درجة مئوية فوق الصفر.

ث- يجب أن تكون الشكولاتة بأنواعها والبسكويت والعصائر والمياه الغازية في حاوية مبردة (لا تزيد درجة الحرارة عن 25) درجة مئوية (ويشمل ذلك المواد التي يدخل في تركيبها الزيوت مثل المايونيز ...الخ.

ج- يجب ترك فراغات كافية أسفل وأعلى وعلى جانب شحنات المواد الغذائية المجمدة والمبردة؛ وذلك لضمان توزيع التبريد على كل أجزاء الشاحنة(إجراءات الرقابة ، 2007 : 25 - 28).

ثانياً: إجراءات ما بعد التفتيش :

1-**القرارات المتخذة في نقطة التفتيش الغذائي:** بعد معاينة وفحص الإرسالية يتم اتخاذ أحد القرارات التالية-:

1-1-الفسح (الإفراج) المباشر والنهائي عن الإرسالية :يتم إصداره إذا كانت الإرسالية صالحة ظاهريا ومطابقة للشروط والمواصفات القياسية المعتمدة ولا تحتاج لأخذ عينات منها بناءً على درجة الخطورة وتكرارية أخذ العينات.

1-2-الفسح (الإفراج) المؤقت : يتم إصدار هذا النوع من الفسح في الحالات التالية:

1-2-1-تتطلب المادة الغذائية سحب عينات منها حسب دليل تكرارية أخذ العينات.

1-2-2-إذا وجد فيها مخالفات للمواصفات القياسية المعتمدة مع إمكانية تصويب تلك المخالفة مثل مخالفة البطاقة الغذائية.

إذا تطلبت الشحنة تحويلها للكشف عليها في مستودع التاجر على أن يكون موجودًا في المنطقة الجغرافية التابعة للسلطة (نتيجة صعوبة الكشف عليها في منفذ الدخول بسبب تعدد الأصناف أو صعوبة الوصول إليها أو حساسية هذه المواد.

1-2-4-في جميع حالات الفسح (الإفراج) المؤقت السابقة يتم دفع ضمان مالي مناسب لكل حالة حسب ما تراه كل دولة مع إصدار نموذج فسح الإفراج.

1-3-رفض الإرسالية والحجز التحفظي لها في ميناء الدخول : يتم رفض وحجز الإرسالية في ميناء الدخول وإعادتها إلى السلطات المختصة في الحالات التالية:

1-3-1-إذا كانت الشحنة فاسدة فسادًا ظاهرًا ,أو بها إصابة حشرية أو حيوية ظاهرة قد يسبب دخولها نقل أمراض أو حشرات أو تلوث أو مخاطر صحية.وتحجز الشحنة بغرض معالجتها أو إتلافها لاحقا أو إعادتها إلى مصدرها.

2-3-1-إذا كانت غير مستوفية لأحد المستندات الأساسية في التفتيش.

3-3-1-إذا كانت المنتجات محظورةً في دول مجلس التعاون (إجراءات الرقابة ، 2007 : 29).

2-الإجراءات بعد نقطة التفتيش الغذائي (للشحنات المرفوضة)

تتبع الإجراءات التالية لمعاملة الشحنات المخالفة:

1-2-الشحنات المرفوضة غير الصالحة للاستهلاك الآدمي ظاهراً أو مخبريًا يطلب إعادة تصديرها إلى بلد المنشأ أو إتلافها تحت إشراف السلطات المختصة.

2-2-الشحنات المخالفة للقوانين والمواصفات ولكنها صالحة للاستهلاك الآدمي تعامل كالتالي:

1- الشحنات التي يمكن إزالته مخالفاتها بحيث تصبح مستوفية للشروط والمواصفات المعتمدة يقوم المستورد بإزالة مخالفتها وفقاً للشروط المحددة لذلك.

ثالثاً: سياسة جمع العينات الغذائية بإدارة الرقابة الغذائية :

إن من أهم توجهات إدارة الرقابة الغذائية -بلدية دبي هو تطبيق أفضل الممارسات في الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ الدخول بإمارة دبي أو المنتجة محلياً، كما أن جمع العينات من هذه الأغذية لغرض إجراء الفحوص المخبرية هي أحد أهم أدوات الرقابة الغذائية للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وللحصول على نتائج دقيقة يجب أن تكون عملية العينات المنتقاة ممثلة لكمية الأغذية التي جمعت منها، وتتم عملية تحليل العينات بالتعاون مع إدارة مختبر دبي المركزي، كما يتم إصدار النتائج بناءً على المواصفات الغذائية المعتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك تحقيقاً للهدف الاستراتيجي" ضمان صحة وسلامة الأغذية ومياه الشرب."

المجال:

تطبق هذه السياسة على جميع المواد الغذائية المستوردة والأغذية المتداولة بالسوق المحلي.

السياسة الخاصة بجمع العينات الغذائية بإدارة الرقابة الغذائية :

إن سياسة بلدية دبي في جمع العينات من المواد الغذائية المستوردة والمنتجة في السوق المحلي تخضع لمبادئ تقييم المخاطر الغذائية، وتعامل جميع المنتجات ومن جميع المصادر بنفس المنهجية وبشفافية عالية.

انتقاء العينات الغذائية وجمعها:

إن عملية اختيار العينات الغذائية و مدى تكراريتها تخضع لمعايير تقييم وإدارة المخاطر وأفضل الممارسات في الرقابة الغذائية، و يتم مراجعة وتحديث هذه الآلية من قبل الفريق الفني للجنة سلامة الأغذية، و تتركز المعايير الرئيسية على طبيعة المنتج الغذائي ودرجة خطورته من نواحي مدى حساسيتها للمؤثرات البيئية، و طرق التصنيع و الحفظ التي خضعت لها ونوع الفئة المستهلكة

للغذاء ونوع المخاطر المحتملة سواء كانت بيولوجيةً أو كيميائيةً أو فيزيائيةً ، و مدى التزام المصنعين و الدول و الموردين باشتراطات السلامة في التصنيع و النقل.

دورية جمع العينات من الأغذية المستوردة

-لكل مادة غذائية تكرارية للفحص حسب درجة الخطورة وعدد مرات الاستيراد وزمن محدد

-يتم جمع عينة من جميع المواد الغذائية لأول مرة.

-إذا كانت نتيجة العينة السابقة غير صالحة يتم جمع عينة من الشحنة التالية قبل الإفراج.

رسوم فحص العينات

بلدية دبي لا تتقاضى رسوم تفتيش أو رسوم تحليل عينات من الأغذية المستوردة أو المنتجة محلياً نتيجة لأعمال الرقابة في الحالات العادية، ولكن يتحمل المتعامل تكاليف تحليل العينات في الحالات التالية:

1-رسوم فحص العينات لغرض إصدار شهادة تصدير صحية بناءً على طلبه

2-رسوم تحليل العينات للشحنات المستوردة إذا كانت الشحنة بها مخالفات في البطاقة الغذائية ليس لها تأثير على الصحة العامة.

3-رسوم تحليل العينات إذا كانت نتيجة التحليل السابقة غير صالحة وطلب المتعامل إعادة الفحص.

4-رسوم تحليل العينات للمنتجات المحلية إذا كانت نتيجة التحليل السابقة غير صالحة ويرغب العميل في طرح منتجاته مرة أخرى في السوق المحلي.

المنتجات الغذائية المتداولة في السوق المحلي

يتم جمع عينات من الأغذية المتداولة بالسوق المحلي (منتجات مصنعة محلياً أو مستوردة عبر موانئ الإمارات الأخرى) بناءً على خطة سنوية يتم وضعها من قبل الفريق الفني و بناء على معايير تقييم المخاطر الغذائية.

كمية العينات وعددها المطلوب للفحص المخبري:

إن كمية و عدد العينات المطلوبة للفحص المخبري يتم تحديدها بناءً على الاحتياجات التالية:

-متطلبات إدارة الرقابة الغذائية الخاصة لجمع عينات ممثلة من الشحنات الغذائية المستوردة بناءً على خطط جمع العينات المعتمدة؛ لضمان جمعها من عدة مواقع وزوايا مختلفة للحاويات من الأصناف الغذائية بالشحنة لضمان الحصول على عينة ممثلة للشحنة قبل إرسالها للفحص.

-متطلبات إدارة مختبر دبي المركزي بخصوص الكميات المطلوبة لإعداد العينات للفحص وتحليلها للأجهزة وقد تم تحديدها للأصناف الغذائية في الجدول المرفق مع توضيح الوقت المستغرق للفحص(إدارة الرقابة والأغذية ، 2010 :1-3).

آلية حفظ العينات:

يتم جمع العينات وحفظها بما يضمن سلامتها خلال عملية النقل بناءً على الإجراءات المعتمدة الموثقة في إرشادات أخذ العينات الخاصة بإدارة الرقابة الغذائية، حيث يتم التدقيق على عمليات أخذ العينات بحسب الجدولة الزمنية للتدقيق على العملية من قبل المشرفين.

إعادة فحص العينات:

بعض العينات تحتاج إلى إعادة الفحص لأسباب فنية مختلفة ترتبط بالنتائج الغير مستوفية لاتخاذ القرار المناسب؛ لمعرفة مدى لمدى صلاحية المادة الغذائية للاستهلاك الآدمي.

رابعاً: ظهور نتائج الفحوص المخبرية واتخاذ القرار المناسب:

فور استلام إدارة الرقابة الغذائية لنتيجة الفحص يقوم الموظفون المختصون بالإفراج عن الشحنة للبيع بالسوق المحلي التي وردت نتيجتها صالحة، أما إذا وردت النتيجة غير صالحة يتم رفض الشحنة إما بإعادة تصديرها إلى بلد المنشأ أو إتلافها في موقع الإتلاف تحت إشراف بلدية دبي.

أما المنتجات الغذائية المنتجة محلياً والتي وردت نتائجها غير صالحة يتم متابعتها من قبل إدارة الرقابة الغذائية؛ لتحديد سبب عدم الصلاحية والعمل على تصحيحها والتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي(إدارة الرقابة والأغذية ، 2010 :1-5) .

ملخص الفصل الثالث

تناول هذا الفصل مواصفات ومقاييس جودة المواد الغذائية المستوردة، حيث أن الجودة كمفهوم هي "محصلة مجموعة من الخواص التي يمكن بها تحديد مدى قابلية هذا الناتج لدى المستهلك" . وهو ما يتيح تحديد" سياسة الجودة" وهي عبارة عن الشروط والتوجيهات التي تحددها المنشأة أو المؤسسة في مجال الجودة والمعدة مسبقاً بواسطة الإدارة العليا ، وكي يتم مراقبة جودة منتج ما يجب تحديد المواصفات القياسية الملزمة وهي مواصفات صدر بشأنها قرار وزاري وإلزام المنتجين بتطبيقها؛ نظراً لارتباطها بصحة وسلامة وأمن المستهلك والبيئة وضمانا للاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات بما يعود على المجتمع بالفائدة.

كل منتج نهائي يجب أن يكون له سجل جودة بحيث يشمل هذا السجل على المواصفات القياسية الكافية للمنتج والمكونات الداخلية بالإضافة إلى اختبارات المواد الخام والتقارير أثناء التصنيع والتخزين وانحرافات المنتج عن المواصفات .

لكل سعلة غذائية "مواصفات قياسية" وهي عبارة عن وصف للطبيعة الكيميائية والحيوية والحسية لهذه السعلة ، وهناك العديد من الأنواع للمواصفات القياسية مثل المواصفات القياسية للمصانع والمواصفات القياسية للجمعيات والهيئات الصناعية، والمواصفات القياسية للشركات .

في هذا الفصل تم سرد خطط اخذ العينات للمواد الغذائية المستوردة والتي تقوم بها بلدية دبي على سبيل المثال ، من حيث آلية عمل لجنة أخذ العينات والكشف الظاهري عن المواد الغذائية باختلاف أنواعها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تم مناقشة الإجراءات التي تقوم بها في الرقابة على الأغذية المستوردة .

الفصل الرابع
الطريقة والإجراءات

❖ منهجية الدراسة.

❖ مجتمع الدراسة وعينتها.

❖ ثبات الاستبانة وصدقها.

❖ المعالجات الإحصائية.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما ويتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

أولاً : منهجية الدراسة:

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه "الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة"، وهو أيضاً الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية".

و هناك عدة مناهج تستخدم في البحث العلمي كالتالي:

1. المنهج الاستطلاعي: وهو الذي ينطلق من الواقع وليس من فروض مسبقة.
2. المنهج الوصفي: وهو الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها دون تحيز أثناء الوصف، ويتم من خلال دراسة حالة معينة أو المسح الشامل أو مسح العينة.
3. المنهج التاريخي: وهو الذي يهتم بدراسة الماضي ويتطلب إجراء مسح ومراجعة شاملة للحقائق المتجمعة حول المشكلة.
4. المنهج الظاهري: وهو الذي يعتمد على الخبرة الحياتية اليومية بهدف فهم الظواهر وتفسيرها بدون التدخل فيها أو محاولة تنظيمها وضبطها.
5. المنهج التجريبي الذي يلجأ إلى إحداث تغير متعمد ومضبوط في الظاهرة المراد دراستها، وقد يحتاج ذلك إلى بناء نماذج رياضية للظاهرة.
6. منهج تحليل المضمون الذي يقوم على الملاحظة بشكل غير مباشر من خلال تحليل المعاني الواضحة للوثائق السابقة المتعلقة بموضوع البحث.
7. المنهج الاستنباطي الذي يقوم على الجهد العقلي والنفسي عند دراسة النصوص بهدف استخراج مبادئ مدعمة بالأدلة الواضحة مع اشتراط ربط النتائج بالمقدمات التي تبنى عليها ويستخدم كل منهج من هذه المناهج السابقة الذكر حسب الظاهرة التي يتم دراستها وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة ، وحيث أن الباحث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة التي هي موضع الدراسة، من خلال طّلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، ويسعى الباحث للوصول إلى دراسة "**الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على**

الواردات من المواد الغذائية"، وهذا يتوافق والمنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي؛ يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، فإن الباحث سيعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم أسلوب الحصر الشامل، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية .

ثانياً: طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات

1-البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science)الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2-البيانات الثانوية.

وتمت مراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة **الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية** ، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت أو التي قد تحدث في مجال الدراسة .

ثالثاً: مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع العاملين في وزارة الاقتصاد الوطني بجميع مناطق قطاع غزة من شماله إلى جنوبه في الدوائر ذات العلاقة بالمواد الغذائية والرقابة عليها، وسوف يقوم الباحث باستخدام أسلوب الحصر الشامل ، حيث سيتم إخضاع جميع أفراد المجتمع للدراسة وعددهم 82 موظف ذوي العلاقة بموضوع الرقابة على المواد الغذائية، وتم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 82 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات لم يستبعد أي منهما؛ نظراً

لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة، والجداول التالية تبين خصائص وسمات مجتمع الدراسة كما يلي:

الجزء الأول/ معلومات عامة:

1. الجنس:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن 84.1% من العاملين في وزارة الاقتصاد الوطني من فئة الذكور، وهذا ربما يعكس واقع أن طبيعة العمل في الرقابة على الواردات من المواد الغذائية تقتضي أن تكون من هذه الفئة ، و15.9% من فئة الإناث؛ نظراً لأن المرأة في مجتمعنا الفلسطيني لا تستطيع القيام بهذا العمل نظراً لطبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظ.

جدول رقم (1.4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	69	84.1
أنثى	13	15.9
المجموع	82	100.0

2. العمر:

يبين جدول رقم (2.4) أن غالبية العينة هم من فئة الشباب والذي بدوره يعكس مدى قدرة وطاقة الموظفين للعمل في اغلب الظروف .

جدول رقم (2.4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
25 إلى 30 عام	25	30.5
31 إلى 40 عام	38	46.3
41 عام فما فوق	19	23.2
المجموع	82	100.0

3. الحالة الاجتماعية:

يبين جدول رقم (3.4) الحالة الاجتماعية للعاملين في الوزارة وليس له أي تأثيرٍ على مدى فاعلية الموظفين في العمل .

جدول رقم (3.4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	13	15.9
متزوج	69	84.1
أرمل	0	0.0
مطلق	0	0.0
المجموع	82	100.0

4. المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (4.4) أن نسبة كبيرة من موظفي الوزارة حاصلين على مؤهل علمي يعطيهم القدرة على فهم طبيعة المواد الغذائية والخبرة في تحديد الأضرار والمشاكل ومعالجتها بشكل مهني.

جدول رقم (4.4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم فأقل	9	11.0
بكالوريوس	64	78.0
ماجستير	9	11.0
دكتوراه	0	0.0
المجموع	82	100.0

5. سنوات الخبرة :

يبين جدول (5.4) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، يتضح أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة في مجال العمل ، الأمر الذي ينعكس على جودة العمل وبهذا يقل هامش الأخطاء التي قد يقترفها الموظف

جدول رقم (5.4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من سنة	3	3.7
1–3 سنوات	19	23.2
4–8 سنوات	40	48.8
9–15 سنة	15	18.3
15 سنة فاكثر	5	6.1
المجموع	82	100.0

رابعاً: أداة الدراسة:

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
4- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين (14 محكم) والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم (ملحق 3) .
5- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة مع إجراء التعديلات المناسبة.
6- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين كما يلي:

أ. **الجزء الأول:** يتكون من معلومات تتعلق "**بالبيانات الشخصية والوظيفية**" ويتكون من 6 فقرات.

ب. **الجزء الثاني:** يتناول "**الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية**" وتم تقسيمه إلى خمسة محاور كما يلي:

1. **المحور الأول: وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة** ويتكون من 7 فقرات.
2. **المجال الثاني: وجود وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها** ويتكون من 7 فقرات.
3. **المحور الثالث: وجود نظام رقابي يكفل الدعم والتشجيع الكامل للمنتج الوطني** ويتكون من 10 فقرات.
4. **المحور الرابع: وجود معاهد للمواصفات والمقاييس المزودة بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدورها الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة** ويتكون من 10 فقرات .
5. **المجال الخامس: توجد سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية** ويتكون من 9 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة "5" تعني موافق بشدة والدرجة "1" تعني غير موافق بشدة كما هو موضح بجدول رقم (6.4).

جدول رقم (6.4)

مقياس الإجابات

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

خامساً: ثبات الاستبيان وصدقه:

صدق الاستبانة يعني "التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدّت لقياسه" (العساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"(عبيدات وآخرون، 2001: 179)، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

- ❖ **صدق فقرات الاستبيان** : تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1) الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (14) عضـو مـن أعضـاء الهيئـة التدريسـية، فـي كليـة التجـارة بالجامعـة الإسـلامية وجامعـة الأزهـر المتخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء. ويوضح الملحق رقم (3) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضـافة إلـى اقتراح مـا يرونـه ضـروريا مـن تعـديل صـياغة العبـارات أو حـذفها، أو إضـافة عبـارات جديـدة لأداة الدراسـة، وكـذلك إبـداء آرائهـم فيمـا يتعلـق بالبيانـات الأوليـة (الخصـائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

وبالاستناد إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليا معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينـة الدراسـة الاستطلاعية البالغ حجمها 25 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجـة الكليـة للجزء التابعـة لـه كما هو موضح في ملحق 2.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

جدول رقم (1) – ملحق (2) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: وجود وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها.

جدول رقم (2 –ملحق 2) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: وجود نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني

جدول رقم (3 –ملحق 2) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: وجود معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة.

جدول رقم (4 –ملحق 2) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: وجود سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية

جدول رقم (5 –ملحق 2) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور **الخامس** والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور **الخامس** صادقة لما وضعت لقياسه

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:**

جدول رقم (6 –ملحق 2) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة

0.05 ، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396.

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً حتى لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة: "التجزئة النصفية" و"معامل ألفا كرونباخ".

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-BrownCoefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (7 –ملحق 2) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان مما يجعل الباحث يُقدم على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (8 –ملحق 2) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يجعل الباحث مطمئناً لاستخدام الاستبانة.

سادساً: المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) ، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (1 **غير موافق بشدة** ، 2 **غير موافق** ، 3 **محايد** ، 4 **موافق** ، 5 **موافق بشدة**)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5−1=4)، ثم

تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (0.8=5/4) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (7.4) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (7.4): يوضح أطوال الفترات

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

2. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة
3. المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996: 89).
4. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).
5. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
6. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
7. معادلة سبيرمان براون للثبات.
8. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
9. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3" .
10. اختبار t للفروق بينV متوسطي عينتين مستقلتين.
11. تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.

ملخص الفصل الرابع

في هذا الفصل تم استعراض المنهجية العلمية المستخدمة في الدراسة والتحليل، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة وصف وتقييم **الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية** وتم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم استرداد 82 استبانة من موظفي وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية، ثم تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين حتى تم اعتمادها، بعد ذلك تم التأكد من صدق الاستبانة وأنها صالحة للاستعمال.

في نهاية الفصل قام الباحث بالإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي قام باستخدامها في فحص فرضيات البحث.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

- ❖ اختبار التوزيع الطبيعي.
- ❖ تحليل فقرات الدراسة وفرضياتها.

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (1.5) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول رقم (1.5)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة	7	1.058	0.213
الثاني	وجود وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها	7	0.898	0.396
الثالث	وجود نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني	10	1.136	0.151
الرابع	وجود معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة	10	1.050	0.220
الخامس	سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية	9	1.041	0.229
	جميع الفقرات	43	0.808	0.532

تحليل فقرات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.99(أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

الفرضية الأولى: يوجد نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (2.5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول **(وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة)** مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 80.49%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " يشتمل النظام الرقابي المتبع في وزارة الاقتصاد الوطني يشتمل على شروط للاصقات التعريف بالمنتج " .
2. في الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 78.29%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " وزارة الاقتصاد الوطني تقوم برقابة الموارد الغذائية المستوردة أثناء تخزينها ونقلها وتداولها في الأسواق " .
3. في الفقرة رقم "2 " بلغ الوزن النسبي " 76.34%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " توجد مواصفات خاصة للتعبئة والتغليف في النظام الرقابي المتبع على المواد الغذائية المستوردة " .
4. في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي " 76.10%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " النظام الرقابي في وزارة الاقتصاد الوطني يشتمل على شروط خاصة بالصحة والسلامة " .
5. في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 72.93%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " وزارة الاقتصاد الوطني قد وضعت معايير خاصة بالشروط البيئية للمواد الغذائية المستوردة " .

6. في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 70.73%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على إدخال التحسينات باستمرار وتوفير الإشراف العام لمعايير الرقابة على الواردات من الموارد الغذائية " .
7. في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 66.10%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " وزارة الاقتصاد الوطني تعمل على توفير المستلزمات المكتبية والحاسوبية والمعدّات الضرورية لإتقان العمل، والمحافظة على مستوى الجودة الداخلية في المؤسسات." .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول تساوي 3.72، و الوزن النسبي يساوي74.43 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 9.079 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99 و والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 **وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث من خلال تحليل الفرضية الأولى وهب أن "وزارة الاقتصاد الوطني لديها نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في قطاع غزة".

ويعزو الباحث هذه النتيجة لما لوزارة الاقتصاد الوطني من دورٍ هام وفعال في الرقابة على الواردات من المواد الغذائية، واشتمال نظام الوزارة الرقابي على الشروط الخاصة بالصحة والسلامة وعلى شروط التعريف بالمنتج وعلى الشروط البيئية للمواد الغذائية المستوردة، وكذلك قيام الوزارة بالرقابة على الموارد الغذائية المستوردة أثناء تخزينها ونقلها وتداولها في الأسواق.

وتختلف هذه النتيجة جزئيا مع دراسة (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2010) التي توصلت إلى عدم المراقبة المباشرة للمنتجات الغذائية القادمة من الأنفاق، والاكتفاء بالقيام في ذلك عند وصولها الأسواق، وغياب التنسيق الكافي بين الجهات المعنية في الرقابة على سلامة وجودة الأغذية، والذي بدوره يشكل عائقاً أمام فاعلية الأداة الرقابية حيث أن الدور الأقوى للوزارة هو الرقابة على المعابر، أما بالنسبة للأنفاق فيجب تطوير النظام الرقابي للبضائع القادمة خلالها، وقد يكون اختلاق فرضية الدراسة مع نتيجة دراسة مركز الميزان هو الفرق في الزمان بين عامي 2010 و 2012 الذي تم في هذه الفترة تطوير عمل الوزارة .

جدول رقم (2.5)

تحليل الفقرات المحور الأول: وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يشتمل النظام الرقابي المتبع في وزارة الاقتصاد الوطني على شروط خاصة بالصحة والسلامة.	3.80	1.012	76.10	7.205	0.000
2	توجد مواصفات خاصة للتعبئة والتغليف في النظام الرقابي المتبع على المواد الغذائية المستوردة.	3.82	0.970	76.34	7.626	0.000
3	يشتمل النظام الرقابي المتبع في وزارة الاقتصاد الوطني على وجود شروط للاصقات التعريف بالمنتج.	4.02	1.054	80.49	8.803	0.000
4	تضع وزارة الاقتصاد الوطني معايير خاصة بالشروط البيئية للمواد الغذائية المستوردة.	3.65	1.047	72.93	5.592	0.000
5	تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على توفير المستلزمات المكتبية والحاسوبية والمعّدات الضرورية لإتقان العمل، والمحافظة على مستوى الجودة الداخلية في المؤسسات.	3.30	1.130	66.10	2.444	0.017
6	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني برقابة الموارد الغذائية المستوردة أثناء تخزينها ونقلها وتداولها في الأسواق.	3.91	0.905	78.29	9.148	0.000
7	تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على إدخال التحسينات باستمرار وتوفير الإشراف العام لمعايير الرقابة على الواردات من الموارد الغذائية.	3.54	1.045	70.73	4.651	0.000
	جميع الفقرات	3.72	0.719	74.43	9.079	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "81" تساوي 1.99

الفرضية الثانية: يوجد وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (3.5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات **المحور الثاني (وجود وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها)** مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي "67.80%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0020." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " توجد سياسات ناجحة لدعم المنتجات غير المستوردة " .
2. في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي "66.59%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0230." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المستهلك لديه الوعي الكافي بالفروق في الجودة بين المنتج المحلي والمنتج المستورد " .
3. في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي "65.12%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0250." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المستهلك تتوافر لديه المعلومات الواضحة والتي لا تستعصي على الفهم، عن طريق وضع بطاقات البيانات التوضيحية على العبوات الغذائية وغير ذلك من الطرق الملائمة " .
4. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "57.07%" والقيمة الاحتمالية تساوي "2080." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "المستهلك الفلسطيني ليس لديه الوعي الكافي بطبيعة المواد الغذائية وفوائدها وأضرارها " .
5. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "55.85%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0780." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه "يوجد أداء رقابي على المنتجات المستوردة يخلق اتجاه سلبي لدى المستهلك وولاؤه لهذه المنتجات".
6. في الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي "55.37%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0610." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "المستهلك لديه الوعي الكافي بالسلع المستوردة الحاصلة على شهادات الجودة العالمية " .
7. في الفقرة رقم "2 " بلغ الوزن النسبي "49.76%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يوجد هناك حملاتٌ إعلانية تعمل على توعية المستهلك بطبيعة السلع المستوردة الموجودة في الأسواق المحلية " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني تساوي 2.98، و الوزن النسبي يساوي 59.65% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% "، وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.241 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99 والقيمة الاحتمالية تساوي0.810 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على وجود وعي بصورة متوسطة لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.**عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث من خلال تحليل الفرضية الثانية أن "المستهلك الفلسطيني لديه وعي بدرجة متوسطة بطبيعة المواد الغذائية وفوائدها وأضرارها". ويعزو الباحث هذه النتيجة لعدم وعي المستهلك الفلسطيني بالشكل الكافي بطبيعة المواد الغذائية وفوائدها وأضرارها، ولعدم وعيه الكافي بالسلع المستوردة الحاصلة على شهادات الجودة العالمية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2010) التي توصلت إلى عدم وعي المستهلكين الكافي بكيفية التعرف على سلامة وجودة السلع الغذائية.

جدول رقم (3.5)

تحليل الفقرات المحور الثاني: وجود وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	المستهلك الفلسطيني لديه الوعي الكافي بطبيعة المواد الغذائية وفوائدها وأضرارها.	2.85	1.044	57.07	-1.270	0.208
2	يوجد حملات إعلانية تعمل على توعية المستهلك بطبيعة السلع المستوردة الموجودة في الأسواق المحلية.	2.49	0.933	49.76	-4.972	0.000
3	يوجد أداء رقابي على المنتجات المستوردة يخلق اتجاه سلبي لدى المستهلك وولاؤه لهذه المنتجات.	2.79	1.051	55.85	-1.786	0.078
4	توجد سياسات ناجحة لدعم المنتجات غير المستوردة.	3.39	1.119	67.80	3.157	0.002

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
5	المستهلك لديه الوعي الكافي بالفروق في الجودة بين المنتج المحلي والمنتج المستورد.	3.33	1.287	66.59	2.317	0.023
6	المستهلك لديه الوعي الكافي بالسلع المستوردة الحاصلة على شهادات الجودة العالمية.	2.77	1.103	55.37	-1.902	0.061
7	تتوافر لدى المستهلك المعلومات الواضحة والتي لا تستعصي على الفهم، عن طريق وضع بطاقات البيانات التوضيحية على العبوات الغذائية وغير ذلك من الطرق الملائمة.	3.26	1.016	65.12	2.282	0.025
	جميع الفقرات	2.98	0.656	59.65	-0.241	0.810

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "81" تساوي 1.99

الفرضية الثالثة: يوجد نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث **(وجود نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني)** مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي "73.90%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " وزارة الاقتصاد الوطني تقوم بالتخطيط لتطوير قطاع الصناعات الغذائية من خلال إتباع سياسات دعم للمنتجات الوطنية، وخفض مستوى الواردات".
2. في الفقرة رقم " 9" بلغ الوزن النسبي " 72.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " وزارة الاقتصاد الوطني تتبع سياسة تسهيلية في منح التراخيص أمام المشروعات الصناعية المحلية " .

3.في الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 71.95 %" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على "ضعف التنسيق بين وزارات السلطة المعنية بالشأن الاقتصادي يشكل سبباً في عدم قدرتها على دعم المنتج الوطني دعماً كاملاً " .

4.في الفقرة رقم " 7" بلغ الوزن النسبي " 70.98%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "وزارة الاقتصاد الوطني تقوم باتباع سياسة اقتصادية موحدة وذلك لدعم المنتج الوطني " .

5.في الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 70.73%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " وزارة الاقتصاد الوطني تضع سياسات تدعم حماية المنتج الوطني دعماً كاملاً " .

6.في الفقرة رقم " 5" بلغ الوزن النسبي " 70.73 %" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الأخذ بعين الاعتبار بحيث يكون هناك تطابق في المواصفات من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية للمنتج الوطني عند الاستيراد " .

7.في الفقرة رقم " 8" بلغ الوزن النسبي " 67.80%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0010." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " وزارة الاقتصاد تقدم التسهيلات اللازمة في مجال الاستثمار والتمويل في مجال الصناعات المحلية " .

8.في الفقرة رقم " 10" بلغ الوزن النسبي " 64.88%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0890." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن " الانفتاح على الخارج وتعريض المؤسسات الوطنية لدرجة حقيقية من المنافسة يعمل على دعم المنتج الوطني بصورة متوسطة " .

9.في الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 64.39%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0890." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه " توجد رقابةٌ بصورة متوسطة لإشباع رغبات المستهلكين بسلع غذائية مصنعة محلياً ذات جودة عالية وأسعار معقولة تتوافق مع ميزانيتهم كبديل للواردات".

10. في الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 57.56 %" والقيمة الاحتمالية تساوي " 2270." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه " يتم وضع حدود دنيا لسعر الاستيراد لمدخلات الإنتاج المصنعة محلياً بصورة متوسطة " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث **تساوي 3.43 ، و الوزن النسبي يساوي 68.51 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% "، وقيمة t المحسوبة تساوي 6.806 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث من خلال تحليل الفرضية الثالثة أن وزارة الاقتصاد الوطني لديها نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لقيام وزارة الاقتصاد الوطني بوضع السياسيات التي تدعم حماية المنتج الوطني، وكذلك لقيامها بالتخطيط لتطوير قطاع الصناعات الغذائية من خلال إتباع سياسات دعم المنتجات الوطنية، وخفض مستوى الواردات، وقيام وزارة الاقتصاد الوطني بتقدم التسهيلات اللازمة في مجال الصناعات المحلية، وإشباعها لرغبات المستهلكين بسلع غذائية مصنعة محلياً ذات جودة عالية وأسعار معقولة تتوافق مع ميزانيتهم كبديل عن الواردات المستوردة.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (قفة، 2007) والتي توصلت إلى ضعف دور وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في دعم المنتجين والمنتج الوطني، ويبدو أن نتيجة الاختلاف ترجع إلى الفارق الزمني بين الدراستين ، حيث قد تكون الوزارة خلال هذه الفترة قامت بتطوير آليات لحماية ودعم المنتج الوطني.

جدول رقم (4.5)

تحليل الفقرات المحور الثالث: وجود نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	وزارة الاقتصاد الوطني تضع سياسات تدعم حماية المنتج الوطني دعماً كاملاً.	3.54	0.996	70.73	4.877	0.000
2	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالتخطيط لتطوير قطاع الصناعات الغذائية من خلال اتباع سياسات دعم للمنتجات الوطنية، وخفض مستوى الواردات.	3.70	0.939	73.90	6.705	0.000
3	توجد رقابة لإشباع رغبات المستهلكين بسلع غذائية مصنعة محلياً ذات جودة عالية وأسعار معقولة تتوافق وميزانيتهم كبديل للواردات.	3.22	0.930	64.39	2.138	0.036
4	يتم وضع حدود دنيا لسعر الاستيراد لمدخلات الإنتاج المصنعة محلياً.	2.88	0.908	57.56	-1.216	0.227
5	يتم الأخذ بعين الاعتبار بحيث يكون هناك تطابق في المواصفات من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية للمنتج الوطني عند الاستيراد.	3.54	0.863	70.73	5.627	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
6	ضعف التنسيق بين وزارات السلطة المعنية بالشأن الاقتصادي يشكل سبباً في عدم قدرتها على دعم المنتج الوطني دعماً كاملاً.	3.60	1.164	71.95	4.649	0.000
7	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني باتباع سياسة اقتصادية موحدة وذلك لدعم المنتج الوطني.	3.55	0.877	70.98	5.666	0.000
8	تقدم وزارة الاقتصاد التسهيلات اللازمة في مجال الاستثمار والتمويل في مجال الصناعات المحلية.	3.39	0.978	67.80	3.612	0.001
9	تتبع وزارة الاقتصاد الوطني سياسة تسهيلية في منح التراخيص أمام المشروعات الصناعية المحلية.	3.61	1.027	72.20	5.374	0.000
10	الانفتاح على الخارج وتعريض المؤسسات الوطنية لدرجةٍ حقيقية من المنافسة يعمل على دعم المنتج الوطني.	3.24	1.282	64.88	1.723	0.089
	جميع الفقرات	3.43	0.566	68.51	6.806	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "81" تساوي 1.99

الفرضية الرابعة: يوجد معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5.5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات **المحور الرابع (وجود معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة)** مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "9 " بلغ الوزن النسبي " 76.10%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم أخذ عينات من المواد الغذائية المستوردة أثناء التجهيز والتخزين والنقل والبيع للتأكد من استيفائها الشروط المطلوبة " .
2. في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 74.63%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم تنظيم عمليات التفتيش والإشراف ضمن معايير المقاييس والمواصفات اللازمة للمواد الغذائية المستوردة." .

3. في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 71.22 %" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يوجد لدى وزارة الاقتصاد الوطني كادر تفتيش مؤهل للإشراف على المواد الغذائية المستوردة " .

4. في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 69.51%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " لدى الوزارة الاقتصاد برنامج رقابة صحية على المواد الغذائية المستوردة بما يتلاءم مع شروط الإنتاج والاستهلاك الغذائي ".

5. في الفقرة رقم "8 " بلغ الوزن النسبي " 65.85%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0070." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " توجد ترتيبات لإصدار التراخيص للأماكن التي تُمارس فيها عمليات استيراد المواد الغذائية " .

6. في الفقرة رقم "2 " بلغ الوزن النسبي " 63.90%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.095 " وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن " وزارة الاقتصاد الوطني تقوم بإجراء دراسات دورية لتقييم وتحليل واستشراف قضايا المواد الغذائية المستوردة بصورة متوسطة ".

7. في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 61.71%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 4160." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "السلوكيات الخاصة بالنظافة في واردات المواد الغذائية يتم تدوينها بصورة متوسطة " .

8. في الفقرة رقم "10 " بلغ الوزن النسبي " 60.98%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 6570." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه " يتم إصدار دليل واضح يحدد إجراءات وتعليمات وتوجيهات المواصفات والمقاييس الفنية والإلزامية وتعميمه على المستوردين بصورة متوسطة " .

9. في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي " 58.29 %" والقيمة الاحتمالية تساوي " 5210." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "لدى وزارة الاقتصاد المختبرات العلمية التشخيصية المجهزة بالأجهزة الحديثة الدقيقة بصورة متوسطة " .

10. في الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 55.61%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0610." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه " يوجد مرافق لدعم التحليلات "عدد المختبرات، المرافق والمعدات، برامج الرصد وغير ذلك" في هيئة المواصفات والمقاييس في وزارة الاقتصاد الوطني بصورةٍ متوسطة " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع تساوي3.29 ، و الوزن النسبي يساوي 65.78% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% "، وقيمة t المحسوبة تساوي 4.023 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود معهد للمواصفات والمقاييس

مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث من خلال تحليل الفرضية الرابعة أن "وزارة الاقتصاد الوطني لديها معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة".

ويعزو الباحث هذه النتيجة لقيام وزارة الاقتصاد الوطني ببرنامج رقابة صحية على المواد الغذائية المستوردة بما يتلاءم شروط الإنتاج والاستهلاك الغذائي، وتنظيمها لعمليات التفتيش والإشراف ضمن معايير المقاييس والمواصفات اللازمة للمواد الغذائية المستوردة من خلال توفرها على كادر تفتيش مؤهل للإشراف على المواد الغذائية المستوردة.

وتختلف هذه النتيجة من دراسة (الطيري وآخرون، 2009) والتي توصلت إلى ضرورة تطوير المختبرات العلمية التشخيصية وتجهيزها بالأجهزة الحديثة الدقيقة؛ وذلك لسلامة الأغذية الواردة ويعود الاختلاف لطبيعة الفارق الزمني بين الدراستين الذي من الممكن أن يؤدي إلى تطوير المختبرات العلمية التشخيصية وتجهيزها .

جدول رقم (5.5)

تحليل الفقرات المحور الرابع: وجود معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	توجد لدى وزارة الاقتصاد المختبرات العلمية التشخيصية المجهزة بالأجهزة الحديثة الدقيقة.	2.91	1.199	58.29	-0.645	0.521
2	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بإجراء دراسات دورية لتقييم وتحليل واستشراف قضايا المواد الغذائية المستوردة.	3.20	1.048	63.90	1.687	0.095
3	يوجد لدى الوزارة برنامج رقابة صحية على المواد الغذائية المستوردة بما يتلاءم وشروط الإنتاج والاستهلاك الغذائي.	3.48	1.057	69.51	4.076	0.000
4	يتم تنظيم عمليات التفتيش والإشراف ضمن معايير المقاييس والمواصفات اللازمة للمواد الغذائية المستوردة.	3.73	1.066	74.63	6.214	0.000
5	يوجد لدى وزارة الاقتصاد الوطني كادر تفتيش مؤهل للإشراف على المواد الغذائية المستوردة.	3.56	1.112	71.22	4.567	0.000
6	توجد مرافق لدعم التحليلات "عدد المختبرات، المرافق	2.78	1.043	55.61	-1.907	0.060

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	والمعدات، برامج الرصد وغير ذلك" في هيئة المواصفات والمقاييس في وزارة الاقتصاد الوطني					
7	يتم تدوين السلوكيات الخاصة بالنظافة في واردات المواد الغذائية.	3.09	0.945	61.71	0.818	0.416
8	توجد ترتيبات لإصدار التراخيص للأماكن التي تُمارس فيها عمليات استيراد المواد الغذائية.	3.29	0.962	65.85	2.755	0.007
9	يتم أخذ عينات من المواد الغذائية المستوردة أثناء التجهيز والتخزين والنقل والبيع للتأكد من استيفائها الشروط المطلوبة.	3.80	0.987	76.10	7.386	0.000
10	يتم إصدار دليل واضح يحدد إجراءات وتعليمات وتوجيهات المواصفات والمقاييس الفنية والإلزامية، وتعميمه على المستوردين.	3.05	0.993	60.98	0.445	0.657
	جميع الفقرات	3.29	0.651	65.78	4.023	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "81" تساوي 1.99

الفرضية الخامسة : توجد سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (6.5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات **المحور الخامس (وجود سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية)** مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي:

1.في الفقرة رقم "2 " بلغ الوزن النسبي "81.22%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " وزارة الاقتصاد الوطني تقوم بتسجيل محاضر تحفظ على المعابر لبعض الأصناف التي يشك المفتشين في جودتها وصلاحيتها للاستخدام الآدمي " .

2.في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 75.85%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يوجد لدى وزارة الاقتصاد الوطني مفتشين متخصصين ذوي خبرة لجلب عينات من مخازن التجار حسب ما يرد في كشف المعابر " .

3.في الفقرة رقم "8 " بلغ الوزن النسبي " 75.85%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " قوائم التفتيش بوزارة الاقتصاد الوطني تعمل على التشدد في إدخال بعض المواد الغذائية الغير سليمة " .

4.في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 73.90%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " وزارة الاقتصاد الوطني تضع آلياتِ مراقبة تضمن قدر المستطاع سلامة السلع المستوردة وجودتها من المواد الغذائية الداخلة إلى الأسواق المحلية " .

5.في الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 70.24%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0000." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم فرض الرسوم من قِبل وزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية وعملية التخليص الجمركي " .

6.في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 65.12%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0300." وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه " توجد مجموعة من الحواجز غير الجمركية بعضها تعيق تنافسية بعض الصناعات المحلية " .

7.في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي " 64.39%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 1340." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه " توجد سيطرة تامة على معابر قطاع غزة مما يسهل في عملية رقابة المواد الغذائية المستوردة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني بصورة متوسطة " .

8.في الفقرة رقم "9 " بلغ الوزن النسبي " 58.29 %" والقيمة الاحتمالية تساوي " 5020." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه " تتوافر لدى وزارة الاقتصاد الوطني القدرة الكافية والمعدات اللازمة للمواصفات والمقاييس لفحص المواد الغذائية القادمة من المعابر فور وصولها بصورة متوسطة " .

9.في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي "57.07%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 3060." وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أني "أرى أن المنتجات التي تدخل من المعابر يمكن إرجاعها للطرف الآخر إذا كانت جودتها أو صلاحيتها غير مطابقة للمواصفات بصورة متوسطة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس تساوي 3.46، و الوزن النسبي يساوي 69.11% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% "، وقيمة t المحسوبة تساوي 6.661 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على "وجود سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث من خلال تحليل الفرضية الخامسة أن: "وزارة الاقتصاد الوطني لديها سيطرة على المعابر التجارية مما يجعلها تتشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، والتي تخالف في المواصفات والإجراءات الصحية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة لوجود طاقم تفتيش متخصص لدى وزارة الاقتصاد الوطني قادر على تسجيل المحاضر على المعابر؛ لحفظ بعض الأصناف التي يشك المفتشين في جودتها وصلاحيتها، وقيامه بعمل آليات مراقبة تضمن قدر المستطاع سلامة وجودة السلع المستوردة من المواد الغذائية الداخلة إلى الأسواق المحلية، وقيام طواقم التفتيش بوزارة الاقتصاد الوطني على التشدد في إدخال بعض المواد الغذائية الغير سليمة.

وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، 2008) والتي توصلت إلى ضرورة اتخاذ وزارة الاقتصاد الوطني والوزارات المعنية الإجراءات اللازمة لعدم السماح بالاستيراد الشخصي على رقم الهوية، وكذلك تنظيم عملية الاستيراد من خلال تفعيل بطاقة المستورد المعروف ضمن شروط محددة، وضرورة قيام وزارة الاقتصاد بالرقابة والتفتيش على السلع والمستوردة.

جدول رقم (6.5)

تحليل الفقرات المحور الخامس: وجود سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	توجد سيطرة تامة على معابر قطاع غزة مما يسهل في عملية رقابة المواد الغذائية المستوردة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني.	3.22	1.315	64.39	1.512	0.134
2	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل محاضر تحفظ على المعابر لبعض الأصناف التي يشك المفتشين في جودتها وصلاحيتها.	4.06	0.934	81.22	10.284	0.000
3	يوجد لدى وزارة الاقتصاد الوطني مفتشين متخصصين ذوي خبرة لجلب عينات من مخازن التجار حسب ما يرد في كشف المعابر.	3.79	1.027	75.85	6.988	0.000
4	تضع وزارة الاقتصاد الوطني آليات مراقبة تضمن قدر المستطاع سلامة وجودة السلع المستوردة من المواد الغذائية الداخلة إلى الأسواق المحلية.	3.70	0.898	73.90	7.006	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
5	توجد مجموعة من الحواجز غير الجمركية بعضها تعيق تنافسية بعض الصناعات المحلية.	3.26	1.052	65.12	2.205	0.030
6	يتم فرض الرسوم من قِبل وزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية وعملية التخليص الجمركي.	3.51	0.997	70.24	4.653	0.000
7	ترى بأن المنتجات التي تدخل من المعابر يمكن إرجاعها للطرف الآخر إذا كانت جودتها أو صلاحيتها غير المطابقة للمواصفات.	2.85	1.287	57.07	-1.029	0.306
8	تعمل قوائم التفتيش بوزارة الاقتصاد الوطني على التشدد في إدخال بعض المواد الغذائية الغير سليمة.	3.79	1.152	75.85	6.232	0.000
9	تتوافر لدى وزارة الاقتصاد الوطني القدرة الكافية والمعدات اللازمة للمواصفات والمقاييس لفحص المواد الغذائية القادمة من المعابر فور وصولها.	2.91	1.146	58.29	-0.674	0.502
	جميع الفقرات	3.46	0.619	69.11	6.661	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "81" تساوي 1.99

تحليل جميع مجالات الدراسة: الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (7.5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل محور، ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور يساوي 3.38، و الوزن النسبي يساوي 67.52 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% "، وقيمة t المحسوبة تساوي 6.838 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99 ، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على "**الدور الرقابي الفعال لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية**".

جدول رقم (7.5)

تحليل محاور الدراسة(الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية)

المحور	العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الأول	وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة	3.72	0.719	74.43	9.079	0.000
الثاني	وجود وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها	2.98	0.656	59.65	-0.241	0.810
الثالث	وجود نظام رقابي فعّال يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني	3.43	0.566	68.51	6.806	0.000
الرابع	وجود معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة	3.29	0.651	65.78	4.023	0.000
الخامس	السيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية	3.46	0.619	69.11	6.661	0.000
	جميع الفقرات	3.38	0.498	67.52	6.838	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "81" تساوي 1.99

7- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى للمتغيرات الشخصية التالية: (الجنس ، العمر ، الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي ، مكان العمل ، سنوات الخبرة).**

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى الجنس.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين **حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى الجنس**، والنتائج مبينة في جدول رقم (8.5) و يتبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.257 وهي أكبر من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.143 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، مما يدل على "عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$" **في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى الجنس.**

ويرى الباحث أنه من خلال تحليل هذه الفرضية سبب عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث، يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بجنس معين، أي أن متغير الجنس عامل غير مؤثر في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية.

جدول رقم (8.5)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى الجنس

الجزء	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية	ذكر	69	3.349	0.522	-1.143	0.257
	أنثى	13	3.521	0.324		

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 80" تساوي 1.99

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى العمر .**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (9.5)، ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.523 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي3.11 ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.594 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث أنه من خلال تحليل هذه الفرضية سبب عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أعمار أفراد عينة الدراسة يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بالفئات العمرية، أي أن متغير "العمر عامل غير مؤثر" في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية.

جدول رقم (9.5)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية عزى إلى العمر

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية	بين المجموعات	0.263	2	0.131	0.523	0.594
	داخل المجموعات	19.829	79	0.251		
	المجموع	20.092	81			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 79" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.11

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى "الحالة الاجتماعية".**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين **حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى** الحالة الاجتماعية والنتائج مبينة في جدول رقم (10.5)، ويتبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.202 وهي أكبر من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.287 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ **في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى الحالة الاجتماعية**

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بالحالة الاجتماعية، أي أن "متغير الحالة الاجتماعية عامل غير مؤثر في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية".

جدول رقم (10.5)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى الحالة الاجتماعية

الجزء	الحالة الاجتماعية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية	أعزب	13	3.538	0.394	1.287	0.202
	متزوج	69	3.345	0.512		

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 80" تساوي 2.0

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى المؤهل العلمي .**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى **المؤهل العلمي** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (11.5) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.168 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي3.11 ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.316 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى **المؤهل العلمي** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروقٍ جوهريةٍ ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العملية لأفراد عينة الدراسة؛ يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بالمؤهل العلمي، أي أن "متغير المؤهل العلمي عامل غير مؤثر في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية".

جدول رقم (11.5)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية عزى إلى المؤهل العلمي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F"	القيمة الاحتمالية
الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية	بين المجموعات	0.577	2	0.288	1.168	0.316
	داخل المجموعات	19.515	79	0.247		
	المجموع	20.092	81			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 79" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.11

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى "مكان العمل" .**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى "**مكان العمل**" عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (12.5) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 3.655، وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.11، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.030 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى **مكان العمل** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين اختبار شفيه جدول رقم (13.5) بان الفروق بين فئتي " مؤسسة حكومية " و " المؤسسات الأخرى " والفروق لصالح " مؤسسة حكومية ".

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن "وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أماكن عمل أفراد عينة الدراسة لصالح المؤسسات الحكومية" يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية يرتبط بمكان العمل، حيث أن المؤسسات الحكومية والتي تتمثل بوزارة الاقتصاد الوطني معنية بالرقابة على الواردات من المواد الغذائية بشكل أكبر من المؤسسات الأخرى غير الحكومية.

جدول رقم (12.5)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية عزى إلى مكان العمل

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية	بين المجموعات	1.702	2	0.851	3.655	0.030
	داخل المجموعات	18.390	79	0.233		
	المجموع	20.092	81			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 79" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.11

جدول رقم (13.5)

اختبار شفيه للفروق المتعددة حسب متغير مكان العمل

الفرق بين المتوسطات	مؤسسة حكومية	مؤسسة خاصة	غير ذلك
مؤسسة حكومية		0.270	0.362*
مؤسسة خاصة	-0.270		0.091
غير ذلك	-0.362*	-0.091	

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى سنوات الخبرة .**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى "العمر" عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (14.5) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.650، وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.47 ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.629 وهي اكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى **سنوات الخبرة** .

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن "عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بسنوات الخبرة، أي أن "متغير سنوات الخبرة عامل غير مؤثر في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية".

جدول رقم (14.5)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية عزى إلى سنوات الخبرة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F"	القيمة الاحتمالية
الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية	بين المجموعات	0.656	4	0.164	0.650	0.629
	داخل المجموعات	19.436	77	0.252		
	المجموع	20.092	81			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 77" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.47

العلاقة بين المتغيرات الشخصية (الجنس ، العمر ، الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي ، مكان العمل ، سنوات الخبرة) و الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار كاي تربيع والنتائج مبينة في جدول رقم (15.5) كما يلي:

– بالنسبة لمتغير الجنس تبين أن قيمة كاي تربيع تساوي45.8، والقيمة الاحتمالية تساوي 7490. وهي اكبر من 0.05 مما يدل على "عدم وجود علاقة بين الجنس و الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$".

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بجنس معين، أي أن متغير الجنس عامل غير مؤثر في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية.

–بالنسبة لمتغير العمر تبين أن قيمة كاي تربيع تساوي 99.5، والقيمة الاحتمالية تساوي 6590. وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة بين العمر و الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$.

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أعمار أفراد عينة الدراسة؛ يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بالفئات العمرية، أي أن "متغير العمر عامل غير مؤثر في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية".

-بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية تبين أن قيمة كاي تربيع تساوي 54.5، والقيمة الاحتمالية تساوي 4170. وهي اكبر من 0.05 مما يدل على "عدم وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية والدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$".

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة؛ يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بالحالة الاجتماعية، أي أن "متغير الحالة الاجتماعية عامل غير مؤثر في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية".

-بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي تبين أن قيمة كاي تربيع تساوي 112.9، والقيمة الاحتمالية تساوي 3060. وهي اكبر من 0.05 مما يدل على "عدم وجود علاقة بين المؤهل العلمي و الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$".

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العملية لأفراد عينة الدراسة؛ يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بالمؤهل العلمي، أي أن "متغير المؤهل العلمي عامل غير مؤثر في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية".

-بالنسبة لمتغير مكان العمل تبين أن قيمة كاي تربيع تساوي 114.0، والقيمة الاحتمالية تساوي 2810. وهي أكبر من 0.05 مما يدل على "عدم وجود علاقة بين مكان العمل و الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$".

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أماكن عمل أفراد عينة الدراسة؛ يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بمكان العمل، أي أن "متغير مكان العمل عامل غير مؤثر في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية".

-بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة تبين أن قيمة كاي تربيع تساوي 198.1، والقيمة الاحتمالية تساوي 7440. وهي اكبر من 0.05 مما يدل على "عدم وجود علاقة بين سنوات الخبرة و الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$".

ويرى الباحث من خلال تحليل هذه الفرضية أن عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة؛ يرجع إلى أن الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية لا يرتبط بسنوات الخبرة، أي أن "متغير سنوات الخبرة عامل غير مؤثرٍ في الدور الرقابي على الواردات من المواد الغذائية".

جدول رقم (15.5)

اختبار كاي تربيع للعلاقة بين المتغيرات الشخصية (الجنس ، العمر ، الحالة الاجتماعية ، المؤهل العلمي ، مكان العمل ، سنوات الخبرة) و الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية

المتغير	دور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية		
	قيمة كاي تربيع	القيمة الاحتمالية	النتيجة
الجنس	45.8	0.749	رفض الفرضية
العمر	99.5	0.659	رفض الفرضية
الحالة الاجتماعية	54.5	0.417	رفض الفرضية
المؤهل العلمي	112.9	0.306	رفض الفرضية
مكان العمل	114.0	0.281	رفض الفرضية
سنوات الخبرة	198.1	0.744	رفض الفرضية

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

- أولاً: النتائج.
- ثانياً: التوصيات.

أولاً: النتائج:

1. بلغ المتوسط الحسابي للفرضية الأولى والتي تنص على "يوجد نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة"، 3.72 وهو أكبر من قيمة المتوسط الحيادي وهي 3، والوزن النسبي للفرضية 74.43%، وهي أقل من قيمة الوزن النسبي الحيادي وهي 60%، وقيمة الاحتمال sig أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً، ومن خلال ذلك فان وزارة الاقتصاد الوطني لديها نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في قطاع غزة.
2. بلغ المتوسط الحسابي للفرضية الثانية والتي تنص على "يوجد وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها"، 2.98 وهو أقل من قيمة المتوسط الحيادي وهي 3، وقيمة الوزن النسبي للفرضية 59.65%، وهي أكبر من قيمة الوزن النسبي الحيادي وهي 60%، وقيمة الاحتمال sig أكبر من 0.05 وهي غير دالة إحصائياً، ومن خلال ذلك فان المستهلك الفلسطيني لديه وعي بدرجة متوسطة بطبيعة المواد الغذائية وفوائدها وأضرارها.
3. بلغ المتوسط الحسابي للفرضية الثالثة والتي تنص على "يوجد نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني"، 3.43 وهو أكبر من قيمة المتوسط الحيادي وهي 3، وقيمة الوزن النسبي للفرضية 68.51% وهي أكبر من قيمة الوزن النسبي الحيادي وهي 60%، وقيمة الاحتمال sig أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً، ومن خلال ذلك فان وزارة الاقتصاد الوطني لديها نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج ويعمل على تشجيعه.
4. بلغ المتوسط الحسابي للفرضية الرابعة والتي تنص على "يوجد معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة"، 3.29 وهو أكبر من قيمة المتوسط الحيادي وهي 3، وقيمة الوزن النسبي للفرضية 65.78% وهي أكبر من قيمة الوزن النسبي الحيادي وهي 60%، وقيمة الاحتمال sig أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً، ومن خلال ذلك فإن وزارة الاقتصاد الوطني لديها معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة.
5. بلغ المتوسط الحسابي للفرضية الرابعة والتي تنص على "توجد سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية"، 3.46 وهو أكبر من قيمة المتوسط الحيادي وهي 3، وقيمة الوزن النسبي للفرضية 69.11% وهي أكبر من قيمة الوزن النسبي الحيادي وهي

60%، وقيمة الاحتمال sig أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً، ومن خلال ذلك فإن وزارة الاقتصاد الوطني لديها سيطرة على المعابر التجارية، مما يجعلها تتشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، والتي تخالف في المواصفات والإجراءات الصحية.

6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى الجنس.
7. عدم وجود فروق في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى "العمر" عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.
8. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى "الحالة الاجتماعية".
9. عدم وجود فروق في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى "المؤهل العلمي" عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.
10. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى مكان العمل عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين اختبار شفيه بان الفروق بين فئتي " مؤسسة حكومية " و"المؤسسات الأخرى" والفروق لصالح " مؤسسة حكومية ".
11. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية تعزى إلى "سنوات الخبرة" .

ومن خلال مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة توصل الباحث إلى ما يلي:

1. تبين من النتائج وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2010) التي توصلت إلى عدم المراقبة المباشرة للمنتجات الغذائية القادمة من الأنفاق، والاكتفاء بالقيام في ذلك عند وصولها الأسواق، وغياب التنسيق الكافي بين الجهات المعنية في الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها، والذي بدوره يشكل عائقاً أمام فاعلية الأداة الرقابية.
2. أظهرت النتائج وجود وعي بصورة متوسطة لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها، وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2010)

التي توصلت إلى عدم وعي المستهلكين الكافي بكيفية التعرف على سلامة السلع الغذائية وجودتها.

3. أشارت النتائج إلى وجود نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (قفة، 2007) والتي توصلت إلى ضعف دور وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في دعم المنتجين والمنتج الوطني.
4. بينت النتائج وجود معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة مع الحاجة الدائمة للتطوير ، وقد اتفقت هذه النتيجة من دراسة (الطيري وآخرون، 2009) والتي توصلت إلى ضرورة تطوير المختبرات العلمية التشخيصية وتجهيزها بالأجهزة الحديثة الدقيقة، وذلك لسلامة الأغذية الواردة.
5. توصلت النتائج إلى وجود سيطرة على المعابر التجارية من قبل وزارة الاقتصاد الوطني مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية، وقد اتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، 2008) والتي توصلت إلى ضرورة اتخاذ وزارة الاقتصاد الوطني والوزارات المعنية الإجراءات اللازمة لعدم السماح بالاستيراد الشخصي على رقم الهوية، وكذلك تنظيم عملية الاستيراد من خلال تفعيل بطاقة المستورد المعروف ضمن شروط محددة، وضرورة قيام وزارة الاقتصاد بالرقابة والتفتيش على السلع والمستوردة.

ثانياً: التوصيات:

1. الاهتمام بإنشاء نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة، التنسيق الكافي بين الجهات المعنية في الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها.
2. فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة التي لها بديل محلي بهدف توفير حماية فعلية للصناعات الغذائية.
3. العمل على توعية المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها، وتوعية المستهلكين الكافِ لكيفية التعرف على سلامة السلع وجودتها.
4. الاهتمام بزيادة دور وزارة الاقتصاد لدعم المنتج الوطني والمنتجين المحليين.
5. إتباع سياسة حماية للمنتج المحلي، بما يتيح قدرة حقيقية لتطوره وتحسين فرص إمكانات المنافسة في المستقبل.
6. إنشاء معهد متطور يشمل كافة الأجهزة التكنولوجية الحديثة للمواصفات والمقاييس ومزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بالمراقبة والتحقق من جودة السلع الغذائية المستوردة.
7. ضرورة اتخاذ وزارة الاقتصاد الوطني والوزارات المعنية الإجراءات اللازمة لعدم السماح بالاستيراد الشخصي، وكذلك تنظيم عملية الاستيراد من خلال تفعيل بطاقة المستورد المعروف ضمن شروط محددة.
8. ضرورة قيام وزارة الاقتصاد بالرقابة والتفتيش على السلع والمستوردة.
9. التركيز على إنشاء وتطوير مشاريع الإنتاج الغذائي، الموجهة أساساً نحو السوق المحلي وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ومنها المشاريع ذات الأهمية الحيوية لتوفير الأمن الغذائي.
10. تقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص من منشآت الصناعات الغذائية وفق مساهمة هذه المؤسسات، والمشاريع الاستثمارية في عملية تحقيق أولويات التنمية الاقتصادية وأهدافها، وفي ذات المجال.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو عمرو، أكرم، الأمن الغذائي المفقود في قطاع غزة، دراسة منشورة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، 2011.
2. أبو قحف عبد السلام، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003.
3. إجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2007.
4. بوطورة، فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2007.
5. حجاج، خليل، محاضرات في إدارة الأعمال، الطبعة الثانية، فلسطين، مكتبة القدس للطباعة والنشر،2000.
6. خطط أخذ العينات للمواد الغذائية المستوردة، اللجنة العليا للرقابة على الغذاء، دبي، 2001.
7. سياسة جمع العينات الغذائية بإدارة الرقابة الغذائية، إدارة الرقابة الغذائية، دبي، 2010.
8. شحاتة، حسن، منهج وأساليب الرقابة وتقييم أداء الأفراد، دراسة منشورة، جامعة الأزهر، 2008.
9. الشريف، على، والكردي، منال، أساسيات التنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
10. الصباح، عبد الرحمن، مبادئ الرقابة الإدارية/دار الزهران للنشر والتوزيع–عمان، 1997.
11. الصحن محمد فريد، وآخرون، مبادئ الإدارة العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
12. الطيري غسان، وعبدالله الدغيم، التسمم الغذائي ودور الأجهزة الرقابية في الحد منه، دراسة منشورة، كلية الطب البيطري والثروة الحيوانية . جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، 2009.
13. العامري، صالح، الغالي، طاهر، الإدارة والإعمال، دار وائل للنشر، 2008.

14. عبيد، يحيى، وعبد الوهاب، إبراهيم، أصول المراجعة، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر، . الطبعة الأولى، 2001 .

15. عساف، عبد المعطي، مبادئ الإدارة، المفاهيم والاتجاهات الحديثة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

16. العلاق، بشير، الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، دار اليازوري للنشر والتوزيع،2008 .

17. العودة، صلاح، وأحمد رزق، الاستيراد المباشر من الصين، دراسة منشورة، معهد الإدارة والاقتصاد–جامعة القدس، رام الله، 2009.

18. غطاس، روبينا، واقع الأمن الغذائي في فلسطين، معهد الأبحاث والدراسات التطبيقية، القدس، 2009.

19. القريناوي، جبر، قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات، دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

20. القريوتي، محمد، مبادئ الإدارة – النظريات العمليات الوظائف، الطبعة الثانية، الأردن، .دار وائل للنشر والتوزيع، 2004 .

21. قفة، بشير، ومقداد، محمد، آفاق نمو قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين، دراسة حالة الصناعات الغذائية في قطاع غزة، دراسة منشورة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد15، العدد2، غزة، 2007.

22. الكفراوي، عوف، الرقابة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الإسكندرية،، مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست، 1998.

23. لطفي حمزاوي، علي علي، إدارة الجودة والأمان الغذائي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2007.

24. مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد، "تنظيم الاستيراد بما يحقق مصالح المنتج والمستهلك الفلسطيني"، دراسة منشورة، 2008.

25. مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير حول الحق في الحصول على غذاء مناسب، واقع سلامة وجودة الأغذية في ظل الحصار على قطاع غزة، مارس، 2010، ص7.

26. مركز الميزان لحقوق الإنسان، دراسة حول واقع سلامة وجودة الأغذية في ظل الحصار على قطاع غزة" مارس، 2010.

27. مصطفى، لؤي، القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.
28. مصلحة الزراعة، ضمان سلامة الأغذية وجودتها، خطوط توجيهية لتقوية النُظم الوطنية للرقابة على الأغذية، (http://www.fao.org/docrep/006/Y8705A/y8705a01.htm#03)، بتاريخ 2012/9/9.
29. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، أمن وسلامة الغذاء، http://www.hrdiscussion.com/hr26130.html، بتاريخ 2012/9/7.
30. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الرقابة على صادرات الأغذية وإصدار شهاداتها، المنتدى العالمي للمسؤولين عن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بانكوك، تايلند، 12-2004/10/14.
31. موقع وزارة الاقتصاد الوطني، (www.met.gov.ps)، بتاريخ 2012/9/9.
32. النعيمي، صلاح، الإدارة، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع ،2004
33. وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، نحو نظام يحفظ للمواطن الفلسطيني الحصول على خدمات ومواد استهلاكية مناسبة وفق معايير صحية، (www.met.gov.ps)، بتاريخ 2012/8/1.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. James Higgins. ”the management challenge” Macmillan publishing company ,USA 1991 p 568
2. Aldage and Stearn “Management” by south western publishing co. cincinnati,ohio 2,ED 1991 .
3. Kathryn. Batrol and David martin “Management” McGRAW-Hill, INC. 1991 , P 595.
4. Dr. Sylvain Charlebois, Food Safety Performanc, Associate Director Johnson Shoyama Gradute School of Public Policy,Glenn Mackay and Submitted May, World Ranking, 2010.
5. Dennis A. Shields, Charles E. Hanrahan, Proposed Import Restrictions on Milk Protein Concentrates, Congressional Research Service,2010.

الملاحق

ملحق (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم إدارة الأعمال

استمارة استبيان

حضرة / الأخ الفاضل/الأخت الفاضلة

تحية طيبة و بعد...

يطيب لي أن أضع بين يديك هذا الاستبيان الذي أعدّه بهدف الحصول علي البيانات المتعلقة بدراسة عنوانها "“**الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية**" وذلك كبحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الإسلامية بغزة. مع العلم أن هذه الاستبانة موجهة لوزارة الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية الحكومية والغير حكومية والشركات المنتجة والمستوردة للمواد الغذائية .

لذلك أرجو التكرم بتخصيص جزء من وقتكم الثمين، لتعبئة الاستمارة المرفقة، مع مراعاة الدقة في الإجابة عن الأسئلة المطروحة، والذي سيكون له عظيم الأثر والفائدة في الوصول إلى نتائج أكثر دقة كونها ستستخدم للأغراض العلمية فقط.

ولكم جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم وتشجيعكم لنا،

الباحث: محمد أبو هاشم

برنامج ماجستير إدارة الأعمال في الجامعة الإسلامية بغزة

أولاً: البيانات الشخصية والوظيفية

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
2. العمر: ☐ 25 إلى 30 عام ☐ 31 إلى 40 عام ☐ 41 عام فما فوق
3. الحالة الاجتماعية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق
4. المؤهل العلمي: ☐ دبلوم فأقل ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
5. مكان العمل: ☐ مؤسسة حكومية ☐ مؤسسة خاصة ☐ NGO ☐ غير ذلك ....
6. سنوات الخبرة: ☐ أقل من سنة ☐ 1-3 ☐ 4-8 ☐ 9-15 ☐ 15 فاكثر

ثانياً :أسئلة الدراسة:

يوجد في هذا الجزء مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بالدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية، يرجى وضع علامة (x) أمام الخيار المناسب:

مسلسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: يوجد نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.						
.1	يشتمل النظام الرقابي المتبع في وزارة الاقتصاد الوطني على شروط خاصة بالصحة والسلامة.					
.2	توجد مواصفات خاصة للتعبئة والتغليف في النظام الرقابي المتبع على المواد الغذائية المستوردة.					
.3	يشتمل النظام الرقابي المتبع في وزارة الاقتصاد الوطني على وجود شروط للاصقات التعريف بالمنتج.					
.4	تضع وزارة الاقتصاد الوطني معايير خاصة بالشروط البيئية للمواد الغذائية المستوردة.					
.5	تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على توفير المستلزمات المكتبية والحاسوبية والمعّدات الضرورية لإتقان العمل، والمحافظة على مستوى الجودة الداخلية في المؤسسات.					
.6	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني برقابة الموارد الغذائية المستوردة أثناء تخزينها ونقلها وتداولها في الأسواق.					
.7	تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على إدخال التحسينات باستمرار وتوفير الإشراف العام لمعايير الرقابة على الواردات من الموارد الغذائية.					

مسلسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثاني: يوجد وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها.						
1.	المستهلك الفلسطيني لديه الوعي الكافي بطبيعة المواد الغذائية وفوائدها وأضرارها.					
2.	يوجد حملات إعلانية تعمل على توعية المستهلك بطبيعة السلع المستوردة الموجودة في الأسواق المحلية.					
3.	يوجد أداء رقابي على المنتجات المستوردة يخلق اتجاه سلبي لدى المستهلك وولاؤه لهذه المنتجات.					
4.	توجد سياسات ناجحة لدعم المنتجات غير المستوردة.					
5.	المستهلك لديه الوعي الكافي بالفروق في الجودة بين المنتج المحلي والمنتج المستورد.					
6.	المستهلك لديه الوعي الكافي بالسلع المستوردة الحاصلة على شهادات الجودة العالمية.					
7.	تتوافر لدى المستهلك المعلومات الواضحة والتي لا تستعصي على الفهم، عن طريق وضع بطاقات البيانات التوضيحية على العبوات الغذائية وغير ذلك من الطرق الملائمة.					
المحور الثالث: يوجد نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني.						
1.	وزارة الاقتصاد الوطني تضع سياسات تدعم حماية المنتج الوطني دعماً كاملاً.					
2.	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالتخطيط لتطوير قطاع الصناعات الغذائية من خلال إتباع سياسات دعم للمنتجات الوطنية، وخفض مستوى الواردات.					
3.	توجد رقابة لإشباع رغبات المستهلكين بسلع غذائية مصنعة محلياً ذات جودة عالية وأسعار معقولة تتوافق مع ميزانيتهم كبديل للواردات.					
4.	يتم وضع حدود دنيا لسعر الاستيراد لمدخلات الإنتاج المصنعة محلياً.					
5.	يتم الأخذ بعين الاعتبار بحيث يكون هناك تطابق في المواصفات من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية للمنتج الوطني عند الاستيراد.					
6.	ضعف التنسيق بين وزارات السلطة المعنية بالشأن					

مسلسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الاقتصادي يشكل سبباً في عدم قدرتها على دعم المنتج الوطني دعماً كاملاً.					
.7	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني باتباع سياسة اقتصادية موحدة وذلك لدعم المنتج الوطني.					
.8	تقدم وزارة الاقتصاد التسهيلات اللازمة في مجال الاستثمار والتمويل في مجال الصناعات المحلية.					
.9	تتبع وزارة الاقتصاد الوطني سياسة تسهيلية في منح التراخيص أمام المشروعات الصناعية المحلية.					
.10	الانفتاح على الخارج وتعريض المؤسسات الوطنية لدرجة حقيقية من المنافسة يعمل على دعم المنتج الوطني.					
المحور الرابع: يوجد معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة.						
.1	توجد لدى وزارة الاقتصاد المختبرات العلمية التشخيصية المجهزة بالأجهزة الحديثة الدقيقة.					
.2	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بإجراء دراسات دورية لتقييم وتحليل واستشراف قضايا المواد الغذائية المستوردة.					
.3	يوجد لدى الوزارة برنامج رقابة صحية على المواد الغذائية المستوردة بما يتلاءم مع شروط الإنتاج والاستهلاك الغذائي.					
.4	يتم تنظيم عمليات التفتيش والإشراف ضمن معايير المقاييس والمواصفات اللازمة للمواد الغذائية المستوردة.					
.5	يوجد لدى وزارة الاقتصاد الوطني كادر تفتيش مؤهل للإشراف على المواد الغذائية المستوردة.					
.6	توجد مرافق لدعم التحليلات "عدد المختبرات، المرافق والمعدات، برامج الرصد وغير ذلك" في هيئة المواصفات والمقاييس في وزارة الاقتصاد الوطني					
.7	يتم تدوين السلوكيات الخاصة بالنظافة في واردات المواد الغذائية.					
.8	توجد ترتيبات لإصدار التراخيص للأماكن التي تُمارس فيها عمليات استيراد المواد الغذائية.					
.9	يتم أخذ عينات من المواد الغذائية المستوردة أثناء التجهيز					

مسلسل	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	والتخزين والنقل والبيع للتأكد من استيفائها الشروط المطلوبة.					
.10	يتم إصدار دليل واضح يحدد إجراءات وتعليمات وتوجيهات المواصفات والمقاييس الفنية والإلزامية وتعميمه على المستوردين.					
المحور الخامس: توجد سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية.						
.1	توجد سيطرة تامة على معابر قطاع غزة مما يسهل في عملية رقابة المواد الغذائية المستوردة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني.					
.2	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل محاضر تحفظ على المعابر لبعض الأصناف التي يشك المفتشين في جودتها وصلاحيتها.					
.3	يوجد لدى وزارة الاقتصاد الوطني مفتشين متخصصين ذوي خبرة لجلب عينات من مخازن التجار حسب ما يرد في كشف المعابر.					
.4	تضع وزارة الاقتصاد الوطني آليات مراقبة تضمن قدر المستطاع سلامة وجودة السلع المستوردة من المواد الغذائية الداخلة إلى الأسواق المحلية.					
.5	توجد مجموعة من الحواجز غير الجمركية بعضها تعيق تنافسية بعض الصناعات المحلية.					
.6	يتم فرض الرسوم من قِبل وزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية وعملية التخليص الجمركي.					
.7	ترى بأن المنتجات التي تدخل من المعابر يمكن إرجاعها للطرف الآخر إذا كانت جودته أو صلاحيته غير المطابقة للمواصفات.					
.8	تعمل قوائم التفتيش بوزارة الاقتصاد الوطني على التشدد في إدخال بعض المواد الغذائية الغير سليمة.					
.9	تتوافر لدى وزارة الاقتصاد الوطني القدرة الكافية والمعدات اللازمة للمواصفات والمقاييس لفحص المواد الغذائية القادمة من المعابر فور وصولها.					

ملحق (2)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة

جدول رقم (1)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يشتمل النظام الرقابي المتبع في وزارة الاقتصاد الوطني على شروط خاصة بالصحة والسلامة.	0.423	0.035
2	توجد مواصفات خاصة للتعبئة والتغليف في النظام الرقابي المتبع على المواد الغذائية المستوردة.	0.747	0.000
3	يشتمل النظام الرقابي المتبع في وزارة الاقتصاد الوطني على وجود شروط للاصقات التعريف بالمنتج.	0.709	0.000
4	تضع وزارة الاقتصاد الوطني معايير خاصة بالشروط البيئية للمواد الغذائية المستوردة.	0.825	0.000
5	تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على توفير المستلزمات المكتبية والحاسوبية والمعّدات الضرورية لإتقان العمل، والمحافظة على مستوى الجودة الداخلية في المؤسسات.	0.763	0.000
6	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني برقابة الموارد الغذائية المستوردة أثناء تخزينها ونقلها وتداولها في الأسواق.	0.625	0.001
7	تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على إدخال التحسينات باستمرار وتوفير الإشراف العام لمعايير الرقابة على الواردات من الموارد الغذائية.	0.499	0.011

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

جدول رقم (2)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	المستهلك الفلسطيني لديه الوعي الكافي بطبيعة المواد الغذائية وفوائدها وأضرارها.	0.847	0.000
2	يوجد حملات إعلانية تعمل على توعية المستهلك بطبيعة السلع المستوردة الموجودة في الأسواق المحلية.	0.720	0.000
3	يوجد أداء رقابي على المنتجات المستوردة يخلق اتجاه سلبي لدى المستهلك وولاؤه لهذه المنتجات.	0.602	0.001
4	توجد سياسات ناجحة لدعم المنتجات غير المستوردة.	0.824	0.000
5	المستهلك لديه الوعي الكافي بالفروق في الجودة بين المنتج المحلي والمنتج المستورد.	0.655	0.000
6	المستهلك لديه الوعي الكافي بالسلع المستوردة الحاصلة على شهادات الجودة العالمية.	0.621	0.001
7	تتوافر لدى المستهلك المعلومات الواضحة والتي لا تستعصي على الفهم، عن طريق وضع بطاقات البيانات التوضيحية على العبوات الغذائية وغير ذلك من الطرق الملائمة.	0.568	0.003

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

جدول رقم (3)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: وجود نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	وزارة الاقتصاد الوطني تضع سياسات تدعم حماية المنتج الوطني دعماً كاملاً.	0.487	0.014
2	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالتخطيط لتطوير قطاع الصناعات الغذائية من خلال اتباع سياسات دعم للمنتجات الوطنية، وخفض مستوى الواردات.	0.541	0.005

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
3	توجد رقابة لإشباع رغبات المستهلكين بسلع غذائية مصنعة محلياً ذات جودة عالية وأسعار معقولة تتوافق مع ميزانيتهم كبديل للواردات.	0.722	0.000
4	يتم وضع حدود دنيا لسعر الاستيراد لمدخلات الإنتاج المصنعة محلياً.	0.630	0.001
5	يتم الأخذ بعين الاعتبار بحيث يكون هناك تطابق في المواصفات من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية للمنتج الوطني عند الاستيراد.	0.647	0.000
6	ضعف التنسيق بين وزارات السلطة المعنية بالشأن الاقتصادي يشكل سبباً في عدم قدرتها على دعم المنتج الوطني دعماً كاملاً.	0.506	0.010
7	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني باتباع سياسة اقتصادية موحدة وذلك لدعم المنتج الوطني.	0.640	0.001
8	تقدم وزارة الاقتصاد التسهيلات اللازمة في مجال الاستثمار والتمويل في مجال الصناعات المحلية.	0.596	0.002
9	تتبع وزارة الاقتصاد الوطني سياسة تسهيلية في منح التراخيص أمام المشروعات الصناعية المحلية.	0.495	0.012
10	الانفتاح على الخارج وتعريض المؤسسات الوطنية لدرجة حقيقية من المنافسة يعمل على دعم المنتج الوطني.	0.820	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

جدول رقم (4)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	توجد لدى وزارة الاقتصاد المختبرات العلمية التشخيصية المجهزة بالأجهزة الحديثة الدقيقة.	0.740	0.000
2	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بإجراء دراسات دورية لتقييم وتحليل واستشراف قضايا المواد الغذائية المستوردة.	0.540	0.005
3	يوجد لدى الوزارة برنامج رقابة صحية على المواد الغذائية المستوردة بما يتلاءم وشروط الإنتاج والاستهلاك الغذائي.	0.670	0.000
4	يتم تنظيم عمليات التفتيش والإشراف ضمن معايير المقاييس والمواصفات اللازمة للمواد الغذائية المستوردة.	0.645	0.000
5	يوجد لدى وزارة الاقتصاد الوطني كادر تفتيش مؤهل	0.723	0.000

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	للإشراف على المواد الغذائية المستوردة.		
6	توجد مرافق لدعم التحليلات "عدد المختبرات، المرافق والمعدات، برامج الرصد وغير ذلك" في هيئة المواصفات والمقاييس في وزارة الاقتصاد الوطني	0.666	0.000
7	يتم تدوين السلوكيات الخاصة بالنظافة في واردات المواد الغذائية.	0.647	0.000
	توجد ترتيبات لإصدار التراخيص للأماكن التي تُمارس فيها عمليات استيراد المواد الغذائية.	0.662	0.000
	يتم أخذ عينات من المواد الغذائية المستوردة أثناء التجهيز والتخزين والنقل والبيع للتأكد من استيفائها الشروط المطلوبة.	0.501	0.011
	يتم إصدار دليل واضح يحدد إجراءات وتعليمات وتوجيهات المواصفات والمقاييس الفنية والإلزامية وتعميمه على المستوردين.	0.520	0.008

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

جدول رقم (5)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: وجود سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	توجد سيطرة تامة على معابر قطاع غزة مما يسهل في عملية رقابة المواد الغذائية المستوردة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني.	0.461	0.020
2	تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل محاضر تحفظ على المعابر لبعض الأصناف التي يشك المفتشين في جودتها وصلاحيتها.	0.704	0.000
3	يوجد لدى وزارة الاقتصاد الوطني مفتشين متخصصين ذوي خبرة لجلب عينات من مخازن التجار حسب ما يرد في كشف المعابر.	0.631	0.001
4	تضع وزارة الاقتصاد الوطني آليات مراقبة تضمن قدر المستطاع سلامة وجودة السلع المستوردة من المواد الغذائية الداخلة إلى الأسواق المحلية.	0.562	0.003
5	توجد مجموعة من الحواجز غير الجمركية بعضها تعيق تنافسية بعض الصناعات المحلية.	0.546	0.005
6	يتم فرض الرسوم من قِبل وزارة الاقتصاد الوطني على الواردات من المواد الغذائية وعملية التخليص الجمركي.	0.609	0.001
7	ترى بأن المنتجات التي تدخل من المعابر يمكن إرجاعها للطرف الآخر اذا كانت جودته أو صلاحيته غير المطابقة للمواصفات.	0.690	0.000

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
8	تعمل قوائم التفتيش بوزارة الاقتصاد الوطني علــى التشــدد فــي إدخال بعض المواد الغذائية الغير سليمة.	0.646	0.000
9	تتوافر لدى وزارة الاقتصاد الوطني القــدرة الكافيــة والمعــدات اللازمة للمواصفات والمقاييس لفحص المواد الغذائية القادمة مــن المعابر فور وصولها.	0.588	0.002

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

جدول رقم (6)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة	0.836	0.000
الثاني	وجود وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها	0.778	0.000
الثالث	وجود نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني	0.735	0.000
الرابع	وجود معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة	0.895	0.000
الخامس	سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية	0.659	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

جدول رقم (7)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة	7	0.7728	0.8718	0.0000
الثاني	وجود وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها	7	0.6957	0.8205	0.0000
الثالث	وجود نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني	10	0.7245	0.8402	0.0000
الرابع	وجود معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة	10	0.7628	0.8654	0.0000
الخامس	سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية	9	0.7426	0.8523	0.0000
	جميع المحاور	43	0.7337	0.8464	0.0000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

جدول رقم (8)

معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	وجود نظام رقابي شامل وفعال على الواردات من المواد الغذائية في وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة	7	0.8827
الثاني	وجود وعي كافي لدى المستهلك الفلسطيني بطبيعة المواد الغذائية وفائدتها وأضرارها	7	0.8572

الثالث	وجود نظام رقابي يكفل الدعم الكامل للمنتج الوطني	10	0.8671
الرابع	وجود معهد للمواصفات والمقاييس مزود بالخبرات والمعدات والتمويل اللازم للقيام بدوره الأساسي في المراقبة والتحقق ورفع الجودة	10	0.8879
الخامس	سيطرة على المعابر التجارية مما يتيح التشدد في إدخال بعض السلع التي لها بديل وطني، ليس بالمنع قطعيًا بل التشدد في المواصفات والإجراءات الصحية	9	0.8702
	جميع الفقرات	43	0.8874

ملحق (3)

أسماء السادة المحكمين

فيما يلي قائمة بأسماء الأساتذة الذين تفضلوا مشكورين بتحكيم الاستبانة الخاصة بالبحث

الرقم	الاسم	المؤسسة
1	أ.د فارس أبو معمر	الجامعة الإسلامية
2	أ.د يوسف عاشور	الجامعة الإسلامية
3	د. سامي أبو الروس	الجامعة الإسلامية
4	د.يوسف بحر	الجامعة الإسلامية
5	د.خليل النمروطي	الجامعة الإسلامية
6	أ.بشير قفة	الجامعة الإسلامية
7	د.نسيم أبوجامع	جامعة الأزهر
8	د.عرفات العف	الجامعة الإسلامية
9	د.وائل ثابت	جامعة الأزهر
10	أ.د محمد مقداد	الجامعة الإسلامية
11	أ.د ماجد الفرا	الجامعة الإسلامية
12	أ.د سالم حلس	الجامعة الإسلامية
13	د.رامز بدير	جامعة الأزهر
14	أ.د علي شاهين	الجامعة الإسلامية